





مجلس شورای ملی

۵۹۰۰۰

۱  
۸  
۸  
۳  
۹  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۹۱  
۶۱  
۸۱  
۷۱  
۶۱  
۸۱  
۸۸  
۸۸  
۳۸  
۹۸  
۶۸  
۸۸  
۷۸  
۶۸  
۸۸  
۷۸  
۶۸  
۸۸

۴۴۲۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: عید اللیب فی شرح التہذیب فی الاصول  
 مؤلف: سید محمد تقی التہذیب فی الاصول - ابرہہ بن الحنفیہ المطہر علی  
 موضوع: تاریخ - سید ضیاء الدین عبد اللہ بن محمد الدین صاحب الاطراف - ہمدانی  
 شماره اختصاص: ( ۱۸۲ ) ( ۱۸۲ ) ( ۱۸۲ )  
 تیسار سر لشکر معینہ بیروز ( ناصر الدولہ ) یکتا بخانہ مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۳۳۵۴۶

۵۳۱۰

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۱۸۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۴۴۲۵

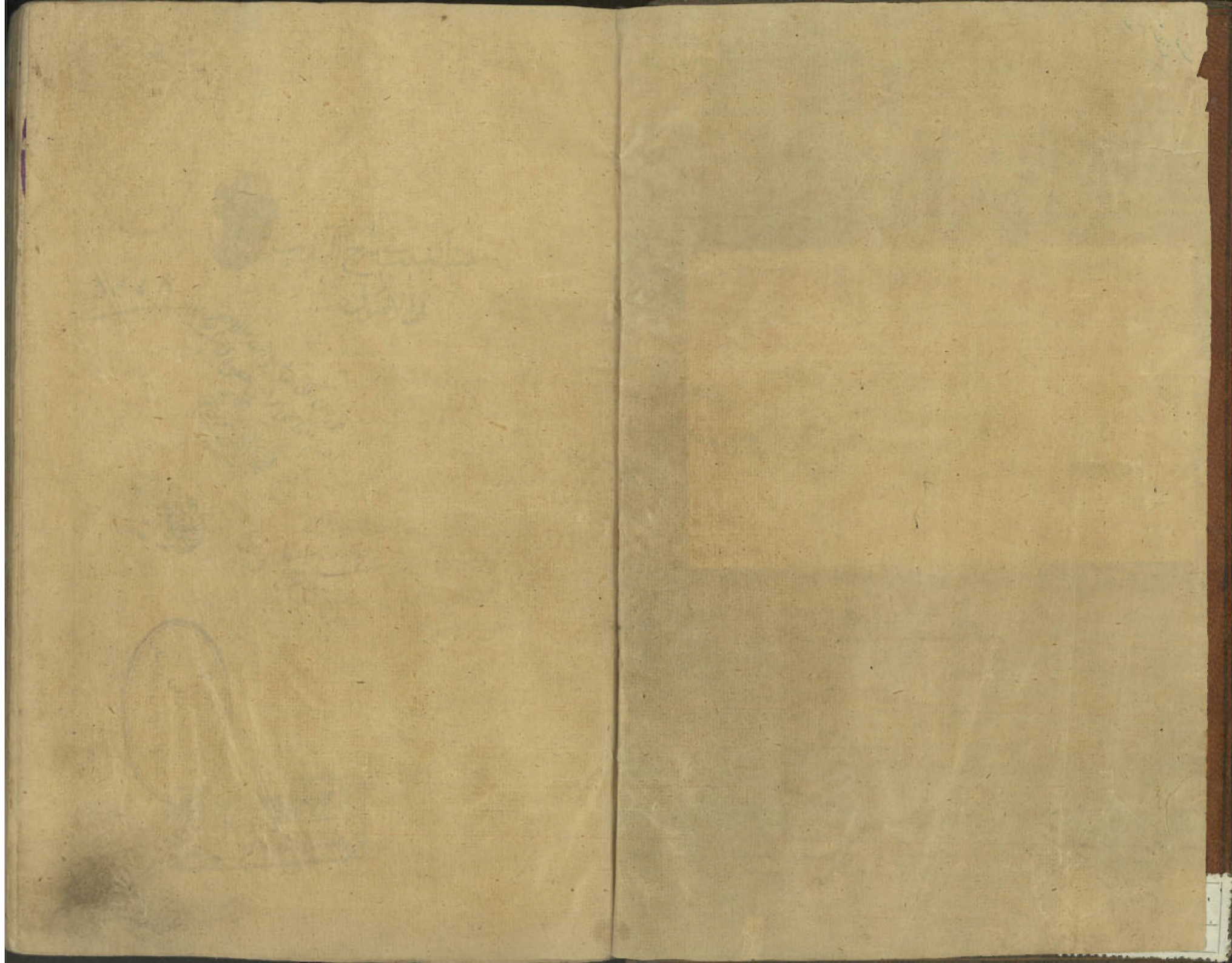
**کتابخانه مجلس شورای ملی**

کتاب: **عبدالباقی فی شرح التمهید فی الاصول**  
 مؤلف: **شرح تمهید فی الاصول - ابراهیم بن محمد المظفر علی**  
 موضوع: **شرح - تفسیر - حدیث - فقه - اصول - فقه - اصول**  
 شماره انتشارات: **( ۱۸۲ ) ( ارکت ) فصل ( احمدانی )**  
 نامدار سر لشکر مجید پور ( ناصر الدوله ) کتابخانه مجلس شورای ملی

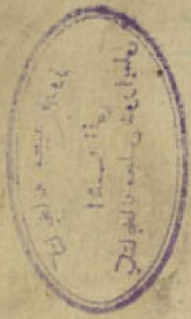
  
 شماره ثبت کتاب:  
**۴۴۵۴۶**  
**۵۲۱۰**

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی احمدانی  
۱۸۲









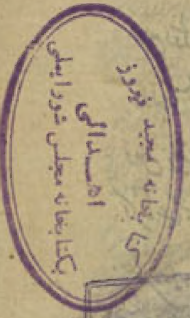
منه البديع في شرح التهذيب  
في الأصول

٨٤٧٨

منه الكافي على عبد الله  
الطوسي الرازي



شرح تهذيب واعظم  
١٣٤٠









[illegible][illegible]







لانه تعرف له بالجسد والعوارض انما بقية عنه فان قلت هذا لا يسمى  
عجب العلم فانما صايق على هذا العلم وان لم يعبر عنه لفظ هو الفقه  
عجب العلم او غير ذلك وان فرضنا عدم كونه على نعم هذا لم يسمى عجباً  
فاية قلت المراد بقوله عجب العلم انه بمنزلة عجب الفقهات المراد من الفقهات  
المفردا فيها المراد من الفقهات هو الفقه واللفظ واللفظ هو الفقه واللفظ  
حيث هو صواب لفظه وحده في ذلك كلف العلم بها انما هي **قال**  
ومعرفة وجهه على الكفاية لموقف العلم بالاحكام الواجب عليه **اقول** معرفة  
هذا العلم وجهه ووجوب الكفاية بمنزلة ان لا يتعلق غرضه بصلو ما لا ينبغي  
فالاولا بهما من المكلفين سقط عن الباقي انما يكون وجهه في الفقه  
قد ثبت في علم الكلام وجوب التكليف ووجوب العلم بتدقيقه ووجوب التكليف  
غير احكام الشرعية وذلك لان العلم بالاحكام هو العلم بالصدق بالاحكام انما  
يستفاد من ادلتها ومراتبها في هذا العلم وما لا يتم الواجب المطلق الا  
فوجوب الاول من فروج الواجب المطلق عن كونه واجبا مطلقا او تكليف  
ما لا يطلق وكلامهما محال او اما كون وجوبها على الكفاية فلان ما لا حجة  
معرفة هذا العلم هو الفقه ووجوبه انما هو على الكفاية فيكون هذا او يكون على الكفاية  
لانه ناسخ له والالتزام لا يكتفي به من متبوعه بالعلم **قال** قد مر مرتبة العلم  
الكلام واللفظ **اقول** انما ما فهمه العلم عن علم الكلام لان هذا العلم  
عن ادلة الاحكام الشرعية وكونه بغيره انما هو عار ذلك متوقف على معرفة ادلة  
فان معرفة الاحكام الشرعية من معرفة ادلة شرعية على ما كان في معرفة صفته فيكون  
علم ما مر به من ادلة الشرع في حد البرهان وحده وذلك انما يتبين في علم الكلام

فكلامه وادله المتكففين فيكون منه وادله في حد البرهان في حد العلم متوقف على علم  
وانما ما فهمه العلم والادلة المتكففين في حد البرهان في حد العلم متوقف على علم  
الادلة واللفظ واما عجب العلم فيكون متوقفا على معرفة الفقه او عجب العلم  
اللفظ متوقف على الفقه والادلة متوقف على الفقه والادلة متوقف على الفقه  
وحسن زيد وحسن زيد فان الاول يعبر عنه بالشرع الحسن زيد والادلة  
خير من هذا حسن زيد وحسن والادلة متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم  
اعرفه من عجب العلم وحسن وادله الفقه والادلة متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم  
هذا العلم متوقف على الفقه والادلة متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم  
عن جميع ما ذكر علم منه في حد العلم متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم  
عن ذلك فهو من مراتبه ام لا وهو اللون في طبعة عن اسرارها في حد العلم متوقف على علم  
عن ائمة وائمة والفقه وهو من مراتبه في اللون والطبع والادلة متوقف على علم  
لهذا العلم منه ما يدعى وادله الفقه في حد العلم متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم  
احكامهم لانه من اختصاصه بالادلة ما يشبه **اقول** لما ذكرنا في اصول الفقه  
ووجوبه ومرتبة شرعية وذكر غايته والغرض المطلوب منه والاحكام التي لا يترتب له  
فلا يكون لغاية وادله غايته من ادلة وقدره لا يترتب له ذلك الغاية  
شبه ذلك الغير قد يرد لادله وقدره لا يترتب له ذلك الغاية  
فيكون ذلك الامر هو الغاية الذاتية والمتمسكة به وبين ذرائع غايات  
ولما كان هذا العلم من ادلة الفقه وكيفية استنباط الاحكام الشرعية منها كانت  
هذا العلم هو الفقه من معرفة احكامه في حد العلم متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم  
للادلة والفقه في حد العلم متوقف على معرفة احكامه في حد العلم متوقف على معرفة الفقه في حد العلم متوقف على علم















انما عن الجرم **اقول** الرجحان تارة يكون للمعتقد وذلك ان يكون له طرف في  
الممكن اولا بالواقع ثم لا يفر بان يكون اكثر سبب وقوة وشرايط كقول  
غير وجه الغيم الرطب في الارض ان المعتقد نزول فان نزول يكون رجحان عن عدم  
ثم اعتقاد نزول الرجحان تارة يكون علميا بان يكون جازما مطابقا ثابتا وتارة  
يكون ظاهريا كما لا يخبر عن الجرم فهو اذ ليس له قوة فانه يكون الرجحان لا  
نفسه ولكن بان يكون عند المعتقد اعتقاد نزول المطر واعتقاد عدم نزول  
وكهنا جازم ولكن اعتقاد نزول اقوى ولا رجحان فكونه ذلك الاعتقاد الرجحان  
لا حرج في ذلك بل هو اعتقاد راجح يجوز له التيقض والاول وهو اعتقاد الرجحان  
جنس للثاني فغير الاعتقاد الرجحان انما عن الجرم كما بيناه وعلينا ان كونه اعتقاد  
الرجحان جنب الاعتقاد الرجحان انما عن الجرم انما يتحقق عند اتحاد المتضادين  
يكون متعلق الاعتقاد الرجحان ذلك الرجحان المتعقبة بحيث لا يصدق الاعتقاد  
معلق بالرجحان ثم لا يكون جازما او غير جازم والثاني اعتقادا مقبلا بالرجحان  
والثاني عن الجرم **قال** في شرح العلم الجرم والمطابق والاشارة في بعض المقادير  
طويل الجرم وانما التيقض باعتبار **اقول** الاعتقاد اما ان يكون جازما او لا  
والثاني لظن الاول اما ان يكون مطبوقا او لا والثاني الجبر والاول اما  
يكون ثابتا لرجحان جرم او غير جرم ومركب منها او لا والثاني اعتقادا مطلقا  
والاول العلم فقد استصح العلم ثلثة شيئا بزم وعبرة عن اعتقاد ان  
رجحان ان يكون كذلك والمطابق والاشارة في بعض المقادير  
ممكن ان يكونا متعلقين بها والجبر لا يتعلل بها والاول والثاني في بعض المقادير  
مختلفين عنها شيئا من متعلقين في علم المطبق في الله فانه انما هذه الامور

لنا بالتام مع استقاء الجرم به لان الله تعالى قد جعل مقدور فجاز ان يكون  
والجبر وما والا له عند غيبته شيئا من موصوفين باوصاف المذكورة والاول  
المتبع من عدم الجرم بانتفاء هذه الامور من موصوفين بالظن الى العادة  
فان هذه الامور ممكنة بالظن اليها وان جازم وهو غير بالظن الاذول  
الممكنة وقدرة الله تعالى المتعلقة بجميع الممكنات فان ذلك اعتبارا في بعض  
للاول **قال** في بعض المقادير **قال** انكم اشرع انكم خطاب لشرع المتعلق  
بافعال المكلفين بالاعتقاد والاختيار والوضع واللاققة لا يكون  
للموجود مع المنع من التيقض فيكون وجوبا ولا يكون نذرا ولا يكون لعدم مع  
المنع من التيقض فيكون حراما ولا يكون مكرها ولا اختيارا لا باجم والوضع  
كما حكم على الموصوف بكونه شرط لا سببا واما نفا ورجحان من اعتبار  
الى الاول **اقول** اختلف للاخوة في تعريف انكم اشرع فقالوا انكم  
خطاب لشرع المتعلق بافعال المكلفين وانما هو اللفظ الغيب المتعلق  
به الامور في اللفظ خرجت الاشارة والتعقود واللفظ الخطوط والاشارة  
خرج المصدر وتكون المقصود بالافهام يخرج كلام الله واما التيقض  
في طرده بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون واشارة بقوله تعالى والله يعلم ما  
فان الله المذكور صاوقا عليه بكونه خطاب لشرع المتعلق بافعال المكلفين  
ليس حكما شرعيا اتفاقا فزاد بعض المتأخرين في الحد المذكور ليدفع هذا التيقض  
قوله بالاعتقاد والاختيار والاقناع هو الغلب وهو قد يكون للموجود مع المنع من  
الذم هو الترك هو الوجوب او لا مع المنع من الترك هو الذم في قد يكون  
وهو الترك فاما مع المنع من التيقض للذم هو الوجوب وهو كمال اول مع المنع من التيقض



[illegible]

ان الوجوب في اللغة بقية الشئوت واما تقدير القول اعلم اذا جاز العجز  
فذلك بين ما كبر لردك وشقوذا عن التزلزل ولا نظارب لطيفي الضيق  
فقال انك تخطا اذا رجت جبرها استعقلت فان الوجوب اما ثابت واما  
الانقطاع واما في عرف الفقهاء فالوجوب عبارة عما تقدمت في تعميمكم وهو  
الطلب الشرعي المتعلق بافعال المكلفين باقتضا الوجوب الملازم من العلم بالوجوب  
مع الفعل الذي يتعلق به الوجوب قد كان بذل القدر كافيه في تعريفه وكذا متعلقا  
بآية قسم انكم فان لمقتضى ان الفاعل تقدم تعريف انكم انتم الا انتم انتم  
كافية في تعريفه لكن المقام كيف يدرك من جبره عادة انهم انهم في ذكره  
المستقلة عن ادائهم واجد رسوم الواجب انظر في الفهم ليدرك وهو قوله  
ما ندم تاركه شرعا على بعض الوجوه فتقول انكم انتم من قولنا ما يجب للانبياء  
قد نفون تاركه للوجوب ولا يقيم ذلك في وجوبه وخبر من قولنا ما في الفقه  
عما تركه لان ما ليس له وجب قد ينفى في تركه عند الشك في وجوبه وقوله شرعا  
الوجوب القوي الذي ندم تاركه عقلا من قولنا وقوله على بعض الوجوه ايضا وان  
الوجوب الموسع والمخير والكفاية فان الموسع يندم تاركه على بعض الوجوه وبما اذا  
تركه في جميع وقته والوجوب المخير اذا لم يترك في الكفاية اذا تركه المكلف  
بما يحسم وهذا حكم ارتقاء قوله الذين الرزق ولكن انما هو في رزقه  
وعجزه انه غير مطرد في الرزق والتم والمأفود غير من دور ولا عدل ولا  
عليهم العدم مثلا ويندمون على تركه شرعا على بعض الوجوه وهو تعريفه في الفقه  
فان آية ان الوجوب ثابت على ذلك التقدير وانما ليقط بعضه بعضا  
افرا الوقت في بعضه بل في جهة الاية فيها كالحاجة الى الاعتناء بالانتم والتم

بالنوم و لمسه و لمسه قلنا فانا الراجب على الكف من الموضع الى الموضع



وليس في ذلك كراهة رده خذ في المذمور المذكور في التمسك غير قوله في بعض النسخ  
و قد مر في ما قبله من حذف قوله لان الوجوه عند كونه علقيا كما في غير  
فيمر تاركه عقلا ولا يرد عليه المنقضي عكسه بالواجب الخ والموسع والمفرد  
لتحقق الوجوب فيها من ان تاركها لا يذم لان الواجب في الخ لا يرد عليه  
على افعال المتعدي فبما ان التمسك كان تيمنا به فلا يتحقق تركه للوجوب بل  
بجمله ما في افعال وان ترك البقيات وكذلك القول الموسع فان التمسك  
الافعال التمسك في الوقت وهذا هو كماله على ان يقع في اول الوقت وهو  
وافره واما الوجوب على الكفاية فمقتضى كونه من الكلفان قائم مقام الباقين  
لولا ان كان اوسع وهو نوع من كلف ما كان ان تركه لا يقع عليه كلف بوجوده  
قائم مقامه وهو نوع من غيره ولا يرد ان يقع المنقضي المذكور في غير كلف  
جوابه ردنا في المذمور قولنا لا لا بدل كقولنا ان كان ينبغي ان يقع في  
قوله في المذمور ما يذم تاركه قوله في تركه لانه بدو غير مطر والصدق على المباح  
وعلى المرام لانه تركه تارك واجب وان عدمه محرم افر ولا حذف المقدم المذمور  
شرا لم يبق مطر والصدق على كثير من افعال المباحة والمحرمة والمندوبة فان تاركها  
قد يذم بان يذم غير شرا على تركها انما يتعلق غرض الزام له بايقاعها لا يذم  
او لكونه كما في تركه كنه كنه حراما او لانه يذم لان العلم ان الذم قولنا في غير  
تركه قولنا لانه يذم من تركه حال الغيرة والافعال انما يتعلق في تركه  
الوجوب للذم والمحرمة والافعال في تركه فانما يتعلق في تركه بل يذم بغيره  
ما ثبت بغيره فقولنا لان الغرض التمسك في تركه فمقتضى ان يذم تركه  
والوجوب في القول فمقتضى الغرض باع وجوده بغيره فمقتضى لانه يذم تركه

قد رده علينا واما الذي عرفه وجوبه فمقتضى ان الواجب لانه لا يذم تركه علينا  
ولا يسميه لانه لا يذم علينا بان يذم تركه علينا و قد مر في المثل  
ضعف فان الفرض اخذ التمسك سواء كان طريق معرفة علما او ظاهرا كما ان  
لا يذم الواجب من غير اعتبار طريق ثبوته ولكن كنه مقتضى **قال**  
بغيره والمحمول هو الذي يذم فاعله ويراد في المرام والمزج عنه والمعتبة  
الذنب والبيع **اقول** الخطأ في المرام هو المنع في خطرت عليه كذا في غيره منه  
وطبق ايضا في القطع ومنه الخطأ وهو التمسك المنقطع التمسك باليد المذمور  
وبقي ايضا في كنه تاركها كانه يذم بغيره كنه تاركها واما كنه المرام فمقتضى  
غرضه المصداق الذي يذم فاعله وهو غير مطر والصدق على افعال المباحة والمحرمة والمندوبة  
ذم فاعله غير شرا على تركه استحقاق كنه تاركها في الواجب كان ينبغي ان يذم  
ما يذم ان الذم على الغرض والافعال في الواجب والمندوبة والمندوبة  
انها محمولة لانه صدرت عن عدم محرم او تاركه واجب ويراد في المرام والمزج عنه  
بغيره ان يذم زجر عنه والمعتبة لغيره ما كنه تاركها على افعال المباحة والمحرمة والمندوبة  
كانه لغيره عند كنه تاركها ان المعتبة فمقتضى لانه يذم تركه والذنب هو المرام والمزج عنه  
يتوقع عليه التعبد والمواظقة والبيع ومناه الذم في صفة مؤثرة في تركه  
او لانه يذم عن شرا وسبب اجتهاد في ذلك **قال** كنه تاركها والمندوبة والمزج عنه  
فقد مر جواز تركه وهو المرام في النافذ والمحب والفرح واليسرة والافعال  
فمقتضى في تركه عدمه وهو الجواز والملازمة المطلقة والمكروه هو الراجح تركه  
فعله ويطلق على المرام وتركه لا يذم بالذم كنه تاركها **اقول** هذه تعريفات متعلقة  
الحكم فالمندوبة في المرام فمقتضى الذنب وهو المرام والمندوبة والمندوبة







وكذلك لا فعال المعروضه لهما قد تكون من العبادات وقد تكون من المعاصيات  
 والمعاصيات هي الغفلة التي هي في الجحيم من حيث هو موقوف بها اذا كان من المعاصيات  
 باعونه المكنون وهو ما وافق لشرعيه وقالت القضاة انه ما سقط القضاة فائدة  
 الحذف في نظيره صلوة من ملق لقطه رده كذب بلسانه في ما يحق عليه والتقدير  
 كونه موافقة لشرعيه من حيث هو متعين بفسقه والقضاة حسب ما يريد بالحق  
 على التقدير الثاني ان مقتضى هذا القضاة ويرد على طرد الاول بالاجماع  
 من الافعال الموافقة للشرعية كالحلف مثلا وعلى كس الشئ في مال الاقضاء  
 له من الغرائض كصلوة العيدين والنذر المطلق والقضاة لفهم من النواظر  
 كغير المرتبة فانه لا يسقط للقضاة مع القضاة بالبيع وان اذ كان من  
 العقود في البيع منها هو ما ترتب عليه اثره احدثت منه غايه والنظر في  
 من كالمبيع مثله فان غايه انتقال المبيع الى المشتري وانما المبيع انما  
 ذلك فهو البيع واما الباطل فهو مقتضى ما قام بالبيع فيها فهو العبادات  
 بتغير المقتضين ما لم توافق لشرعية وتغير القضاة ما لم يسقط القضاة في  
 العقود ما لم ترتب عليه اثره اذ لم يغير الغرض المقصود منه وبذلك يتبين  
 تعريف البيع في العقود غير مطلقا ولا يوصف بالحق كترتيب اثر البيع  
 عليه مشرتب لشيء من الاكراه والرهبة لشرع وكرتبه في كذا لشرعية  
 عليه كترتيب وجه الحذف الزمان وترتيب الغرض في نفسه من غير عدم المقتضى  
 المذكور بل طر منها ويراد في الباطل في نفسه المشروط لغيره فانه لا  
 ما كان مشروعا باصله دون وصفه كانه مشروعا من حيث لانه بيع وغيره  
 من حيث لانه زيادة والباطل ليس شرعا باصله ولا في كونه بيعا

وبذلك يتبين ان ما جاز اليه الا انه لا يجوز في الاستطاعة وفي عبارة المصنف  
 وذلك ان ضمير قوله هو العبادات ما وافق لشرعيه اما ان يكون  
 واجبا لا لغرض وهو الظاهر او المصنف لم يوصف ان كان الاول  
 قوله بعد ذلك في العقود ما ترتب اثره لاسباب عليه تعريف الغرض الصحيح  
 العقود بترتيب اثره لاسباب عليه وهو ما لا يوجب له وجوبه في الشرع  
 في اخره ان كان الشئ كان قوله اولاه وهو العبادات ما وافق لشرعية  
 لتعريف تعريفه وصف القضاة كمن هو اليه باعنا ما قلناه **قال** قد روي  
**الثاني** الغرض قد يكون حسنا وهو ما لا يوجب له وجوبه في الشرع  
 لم يكن في صفته ثوابا في استحقاق الذم وقد يكون قبيحا وهو لا يوجب له  
 اذ لا يوجب له صفته اذ لا يوجب له استحقاق الذم وهو قول اوضح من قولهم  
 الغرض الحق انما هو علقان خلد في كذا عه العلم لا يوجب له الذم والكذب  
 الباطل والجهل وحسن العبد الحق ولا يوجب له الذم ولا يوجب له الذم  
 بالشر لا يوجب ولا لانه لو لا ذلك لوجب الحق المجرى به الكذب فيمنع العلم  
 الحق فيمنع فائدة البعثة ولما لا يوجب له الذم فيمنع الوتوق بوعده ووجوبه  
 فيمنع فائدة التكليف ولانه لا يوجب له الذم ولا يوجب له الذم  
 العلم في الاول خير بليته وبين التكذب مع سادته من مكره **قال** قد روي  
 ان من تقاسم الغرض وهو قبيح وانما في الحق والبيع اذ هما علقان  
 لم يوجبهما فان الغرض قد يكون حسنا وقد يكون قبيحا وكان لا يوجب له  
 التقسيم الذم فبعد لان موضوع هذا التقسيم حسنا فانه لشرع فعدا رده فقال  
 الكفاين بهما ولا يوجب له الذم فيمنع العلم فانه انما يقينا ولا يمكن وقوعه



وحيث من انما الكائنات والذات قال في الاول انما هو يوصف بالحق  
وقد راجع الحق الى الحسن فقد عرفت المعادلة تغير لان احدهما لا يغير  
عليه العالم كما ان لا يفعل وانما يندرج في صفته مؤثرة في استحقاق  
الذم وانما البقيع في تغير لان يقابل تغير الحسن وهو لا يغير في  
عليه العالم كما ان لا يفعل لولا ان يغير في صفته مؤثرة في استحقاق الذم والذم  
قوله لا يفعل او ترك فعل او ترك فعله على ان يقع حال الغير والواقع  
في استحقاق التزلة قالوا لان الشتم من الرئيس ليس له المودة والالتزام  
لان الشتم كركه رد السلام ولا يبع ترك القيام لمع له لا يترك  
تغير البقيع المذكور في الذم يبرهن بقوله ليس ان يفعل فان ذلك  
في العالم عن انما هو الزمن بنسبة الى الشرع في تقدير المتغير من حيث البقيع  
في التقدير المانع من البقرة وفي التقدير المانع من شرعا والاولى في غير ذلك  
قطعه ولا ريب ان لا قد يكون حسن كثر في الدنيا عند الحاجة ولا في غير  
الاشياء وانهم لا يقولون به ولا القدر المشترك بين هذه المعاني لا نقاش  
لان معقول الاول سلب القدرة وهو غير متغير في الواقع ما يعاقب على تركه  
ولا مشترك بين التقيضين واليقين المزاوي لبقولهم استحقاق الذم فانه قد  
لا اثر له لستحق المؤثر غير المتقاربه ولا لك ان يستحق الانقضاء بمقتضى  
حسن من ذلك الاول في الفقد والثاني لا يلزم من ذلك في الواقع  
الحسن في معرفة استحقاق حيث قالوا الحسن بالمكن في صفته مؤثرة في استحقاق  
الذم ولا يفسد بغير من القدرة المذكورة وان المزاوي ليس ان يفعل  
في الحكم لما يتبع الذم ولا نقاش في غير ذلك كما يجب في استحقاق المؤثر

وحيث من ان الاول من تفسير الحسن انما هو في الدنيا استحقاق الذم في الصفات  
الاصفة فانه ليس صفته مؤثرة في استحقاق الذم وكذا الاول في غير ذلك  
للقادر على العالم كما ان لا يفعل في تغير البقيع كما في الاول منها وهو ليس  
للقادر على العالم كما ان لا يفعل في الدنيا كما ان لا يفعل في الدنيا في صفته  
صفته مؤثرة في استحقاق الذم لا يفعل في صفته مؤثرة في صفته مؤثرة في صفته  
من التبريق في الدنيا الحسن وهو في الدنيا البقيع كغيره في الدنيا في صفته  
او عرفت هذا فاعلم ان حسن البقيع قد راد بها علة الطبع ومنها في صفته  
الطبع في الدنيا حسن ولا يغير من الطبع البقيع وقد راد بها كون الصفات  
لا يفعل كافي في حسن البقيع في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته  
متعلق بالحق في الدنيا وهو في الصفات بين المعقول والواقع في المعقول في صفته  
عقل وان الاشياء انما تحسن البقيع لكونها تقع في وجوده في صفته في صفته  
باعتبار المانع والذم وتلك الوجوه قد علم بالحق حسن الصدق النافي  
وتجوز كذا في صفته في صفته بالاسم لال حسن البقيع في صفته في صفته  
النافي وقد كثر في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته  
كثير صوم البعد وجوب صوم اليوم الذي قبله وهذا هو من صفته في صفته في صفته  
المعقول في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته  
ولا اعتبار بوجوه تقع عليها وخالف كذا في صفته في صفته في صفته في صفته  
وان لا يفعل انما يكون حسن في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته  
امارة بالبقيع لا يفعل حسن ولو نرى عن الحسن لا يفعل في صفته في صفته في صفته  
ذكر المعنى في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته في صفته



















هو الموت لا الفعل فلا يصح فعله اذ سقط مع انه غير محقق **قال** قد لا يصح  
 الواجب ان لا يثبت وقتا للقيام بآداءه وان كان له وقتا المصنوع او  
 الموصوف بوقت فان فعله ثانيا وقتا لوقوع الاول على نوع من الخلق كإعادة  
**القول** موضع هذا القسم اخص من الذي قبله فلهذا لا يرد عنه وقتا ولا يرد  
 القسم الثاني على العبادة مطلقا وهو قسم من كونها موقوتة وغير موقوتة وموضع هذا  
 القسم العبادة الموقوتة وهم ان العبادة الموقوتة كوقت الصلاة ووقت الصوم  
 غير الاداء والوقت والاعادة لانها انما هي في وقتها والوقت هو وقتها  
 اداءه وانما انما بعد فروع وقتها الميسر والمضيق بوقتها وانما انما بعد  
 ثانيا لوقوع الاول على نوع من الخلق كإعادة المصنوع او اقتراعه من الخلق  
 ذلك لاني ان اعادته فان لا اعادته من الاعادة مطلقا لان الاداء الثاني  
 بالعبادة في وقتها مطلقا وهو قسم من كونها موقوتة وغير موقوتة  
 وقيل لا يرد على القسم الثاني لانه في الوقت فحينئذ يكون بينهما وبين  
 من اداه والوقت هو وقتها والوقت هو وقتها والوقت هو وقتها  
 ومع انفسه دون الاداء لانه فعل في خارج وصدق كبر وجده منها بدونه  
 انما لم يكن مستويا بانيان اخرين علم ان المقام هو القسم الواجب خاصة في  
 رايها ان بعض المندوبين لا يرد على الاداء المذكورة صلا مودة العبادة والوقت  
**قال** قد لا يصح المكلف الاداء الموصوف بالوقت الذي لا يرد عليه  
 في الامور التي لا يرد عليها والوقت الذي لا يرد عليه والوقت الذي لا يرد عليه  
 لا يرد عليه في الامور التي لا يرد عليها والوقت الذي لا يرد عليه  
 الواجب الميسر اذ لو افترق في وقتها لم يصح في وقتها وقرأه في وقتها

متغير بغيره وقتها فحين اول الوقت لانيان بدوا لافترقه وشعر الى وقتها  
 اول افترقه والوقت بغيره يكون اداءه لوقتها قال الغزالي وجماعة من الامور التي  
 اداءه لافترقه بالوقت لوقتها فضاء وقتها لوقتها كان بغيره لوقتها  
 الفهر البكر يكون وقتها للقيام وقتها بسبب غلبة طرفة ولا لم يصح بالوقت  
 بطريقه فانما في ذلك وقتها خارج ذلك الوقت المتعين كان وقتها لافترقه  
 ما بعد وقتها المتعين ليس كذلك لان حكمه لوقتها بشرط ما يرد مع زواله لوقتها  
 يسقط عن رتبة الواجب ويقتصر على ما كان عليه قبله لافترقه لوقتها  
 بالوقت اول الوقت مع غلبة طرفة بالوقت والوقت بالثانية فانفق موقوتة في وقتها  
 بغيره في اول الوقت لم يصح له في وقتها بغيره في اول الوقت **قال** قد لا يصح  
 لما يثبت عنه وهو سبب وجوب الاداء مع عدم الاداء اعم وجوبه وتركه كركن ركعتيه  
 حصره في الوقت اوسع عدم الوجوب كاشت وعقلا كالنم الا ان كان لا يصح الا  
 كاشت عدمه كالمسافر اذا علم التقدم قبل الزوال **القول** الفعل لا يرد عليه لانه لا يرد  
 سبب وجوب الاداء ولم يؤد ذلك في حين اعم ان يتحقق وجوب الوجوب لم يفعل  
 كالقوله المتركة عمدا حصره في وقتها فان فعلها فيما بعد كان وقتها وانما ان  
 لا يتحقق من الوجوب هو قسم لان عدم تحققه انما ان يكون كاشت في وقتها لوقتها  
 عقلا كالقوله من النائم طول وقتها فان صدق القوله عنه في حاله نوم مستحاضا  
 عقلا او لا في شرعا كما لا يصح فان صدق لصيامه عنه في حاله حيضه مستحاضا  
 اذ كونه الحيض مانع من الصيام اما لشيء من الشرع او لانه كالمسافر ولا يعلم قدومه  
 اهله بغيره والشرع ان يتحقق الصوم منه يمكن عقلا وشرعا كما لا يصح اذا علم بركته  
 الزوال لانه لا يرد عليه لوقتها لوقتها لوقتها لوقتها لوقتها لوقتها







وضع لغز يخرج المعنى فيه والى حيث من المفرد والمركب في لفظ المركب  
ليس موضوع فلا يخرج منه كما تحته وهذا المذهب من مذهب المحققين  
ولأن اللفظ على المعنى لا يكون إلا بالوضع أو ما يشيع الوضع خلاف العلماء  
سليما وجامعه من المعنى له حيث ذهبوا إلى أن دلالة اللفظ على المعنى  
والطبق للمحققين على الإطلاق والالزام من جهة اللفظ وهو بطلان  
الوجه عبا ومنه يتبع بالذلول النسبية الطبيعية بين اللفظ والمعنى أن يفهم  
ذلك اللفظ بذلك المعنى دون غيره من غير مرجح والوجه الجواب عن ذلك  
فإنه لا يلزم من تغير الترجيح المستند إلى ذلك اللفظ وذات المعنى في المرجح  
مطلق والمرجح أما دلالة اللفظ القدر المختار للذين من شأنه أن يرجح  
بلا مرجح أو سبق المعنى له من حيث أن يخلو اللفظ ببله والثنائية في حق  
غير الوجهية ولما كانت التعبدية غير مخرجة لفظ وضع لفظ كان الوجه فيها  
يتعلق أما بالوضع وهو اللفظ أو الموضوع له وهو المعنى أو اللفظ وهو الذي  
يختص اللفظ بالمعنى والعرض من الوضع والمصطلح له ذلك وبما لا يشك  
عن تعيين الوضع لأنه على الوضع وقد اختلف الناس فيه فذهب إلى أن  
اللفظ هو ابن فوركن جماعة من الفقهاء إلى أن الوضع هو اسم العلم  
بالوضع مستقلا من التوقيف لانه أما بالوضع أو بخلق أصوات وعرف  
ليسمعها واحدا وجماعة لا يخلق علم فرددوا بأن اللفظ المعين موضوع  
للفظ المعين وذهبوا إلى أن وضعه وجماعة من المتكلمين إلى أن اللفظ  
أما من وجهه أو من جماعته القفوا على وضع هذه اللفظ المعينة في عرف  
الواضعون غيرهم في كل الوضع بالقرين وكذلك قال أبو حنيفة

أبو حنيفة إن اللفظ المفرد في اللغة لا يسمي بلفظ توقيف واللفظ المركب  
الوكبر واللفظ والذكر تقرر الشاغلين في اللغة الأولى في التوقيف بوجه  
المعنى منه **الثالث** قوله ثم وعلم آدم كلام الله تعالى أن الله تعالى  
يكنى الأفعال والكروى كلفه لا فاعلا غير الفرق ولأن الكلام شئ من العلم  
وهو اللسان في جميع أساء ولأن الحجة بآساء وحدها من دون اللفظ  
والمراد في هذا هو **الثالث** قوله ثم ومن آياته خلق السموات والأرض  
في ستة أيام وسبب المراد بالسنه الجوارح المحمودة للآخرة لا هنا فيكون  
وأن اللفظ لو قدر مثلا فما بالمقدار والكسر في كسر اللفظ في قوله  
من آياته ظهر ولو صح فوجب حملها على اللغات العارضة عند التسمية  
من حسن وجهه إلى **الثالث** قوله ثم توفيتهم لفظ توفيتهم كلفه اصطلاحه وأن اللفظ  
فالمعنى مثلا أما اللزوم فلا يشك من كونه مستفادة من الوضع كونه لفظا  
والمعنى الوضع في آياته وعبادته فاذن تفرجهما ثبت لا فوايد في اللفظ  
اللفظ فلان اللفظ لا يتم إلا كان كونه حركته المعطية في راعى تعريف  
وهي بالتوقفه وذلك لا يمكن إلا باللفظ لا فوايد في اللفظ واللفظ  
اللفظ وضعه كما في الأول فيسبيل في الجمع والجمع أبو حنيفة وهو يذهب إلى  
اللفظ لو كانت توقيفية كانت متا فوايد في الرسل لأن التوقيف من الله  
أما كيف جاز أن رسول الله صلى الله عليه وآله لا يبدل قوله وما أرسلنا من قبله  
الآيات فوايد في ذلك إلى أن قوله كسر لساننا في قوله كسر لساننا  
على التوقيف المستفاد منه والحق أن كلامه المذهب المذكور محتمل في اللفظ المذكور  
ضيقا لفظا على المقصود **قال** رحمه الله تعالى في قوله لا يجوز حمل اللفظ على اللفظ



الجملة الاولى ولا من قولنا الشئ في معية واما كون كسرهما أولاً  
 المعنى فانه كسر الشئ بان الجملة الاولى راجع كونه من باب اطلاق الشيء  
 المسبب من حسن وجود الجملة في اللغة استعارة عن الاستعارة ولا كسر للادوية  
 اللغة ولان في الشئ في زيادة فانه من خلاف للاصالة على الجملة الشئ  
 بالمتن من بطلان ما قيل من كون اللغة اصطلاحية وما ذكره من ان اللغة اصطلاحية  
 المستبينة من مجموع الجمل ان يعلم المصطلح من غير علم موطأ لهم ويعلم من غير  
 ما في لغة بالقرآن والترديد كما يعلم ولا بولن اللغة لغتها من غير علم من غير  
 انما ناسم بالمتن من توقع التوقيف على لغة الترتول لا كما حصل باللام  
 ان يكتفى بامرات وصورته في علم جماديه وخلق على غير ذلك من غير علم من غير علم  
 ونصها لغتها قال تفسير القاموس في الموضع كسر لغتها في اللغة  
 البعير عن وجوب الكثرة وضع لفظ بانه يوجد القدر والوجود والادوية  
 واعداده اليك وللان لم يات بها من الالفاظ ولان الالفاظ الالفاظ  
 وكذا لم يوضع لها الالفاظ بغير معنى لها ولا يجوز وضع الالفاظ بانه لغتها  
 القدر بوضع الفرد واحدة منها في تقديرها على ان يكون من تركيب الالفاظ بوضع  
 الالفاظ واللفظ يدل على ان الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 للتحقق المعنى في الحقيقة ومعرف الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 المركب من لغتين كما كثر في من الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 على ما في الاول في الموضع لم يلفظ علم ان الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 وليست الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 لانها في تقدير الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 لانها في تقدير الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ

الجملة الاولى ولا من قولنا الشئ في معية واما كون كسرهما أولاً  
 المعنى فانه كسر الشئ بان الجملة الاولى راجع كونه من باب اطلاق الشيء  
 المسبب من حسن وجود الجملة في اللغة استعارة عن الاستعارة ولا كسر للادوية  
 اللغة ولان في الشئ في زيادة فانه من خلاف للاصالة على الجملة الشئ  
 بالمتن من بطلان ما قيل من كون اللغة اصطلاحية وما ذكره من ان اللغة اصطلاحية  
 المستبينة من مجموع الجمل ان يعلم المصطلح من غير علم موطأ لهم ويعلم من غير  
 ما في لغة بالقرآن والترديد كما يعلم ولا بولن اللغة لغتها من غير علم من غير  
 انما ناسم بالمتن من توقع التوقيف على لغة الترتول لا كما حصل باللام  
 ان يكتفى بامرات وصورته في علم جماديه وخلق على غير ذلك من غير علم من غير علم  
 ونصها لغتها قال تفسير القاموس في الموضع كسر لغتها في اللغة  
 البعير عن وجوب الكثرة وضع لفظ بانه يوجد القدر والوجود والادوية  
 واعداده اليك وللان لم يات بها من الالفاظ ولان الالفاظ الالفاظ  
 وكذا لم يوضع لها الالفاظ بغير معنى لها ولا يجوز وضع الالفاظ بانه لغتها  
 القدر بوضع الفرد واحدة منها في تقديرها على ان يكون من تركيب الالفاظ بوضع  
 الالفاظ واللفظ يدل على ان الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 للتحقق المعنى في الحقيقة ومعرف الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 المركب من لغتين كما كثر في من الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 على ما في الاول في الموضع لم يلفظ علم ان الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 وليست الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 لانها في تقدير الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ  
 لانها في تقدير الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ بوضع الالفاظ







في الخبر المركب لا يفي قطران ان هذه اللفظة المركبة لا يتوقف على اجزاء متفرقة  
**الفصل الرابع** في ان اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 الخ بوجهين اولهما ان اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 سميانه باسمه فاذا قربنا منه فزال اللفظ الاول ولفظنا فرب سميانه باسمه  
 لو زال به اللفظ ايضا وتجدد علم كونه حرك سميانه باسمه فتدبرنا بلفظنا لا يفي  
 تغير اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 لفظ الخ بوجهين اولهما ان اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 ان يفتل المحقق لا طريق له الى معرفة هذه الاشياء مستقلة بكونها امورا ومفردات  
 بوجهين اولهما ان اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 لو احاد فالاول يكون لفظنا وانما يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 مفردا والثاني يكون لفظنا وانما يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 من لفظنا واللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 حركتها من لفظنا واللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 فترسمه كاشفا من الجمع المعروف ومنه فترسمه كاشفا من الجمع المعروف  
 فليكن باللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 في تقسيم اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 وتوسطه في اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 من اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 يقدم على ذلك تقسيم اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 عقليه كدلالة الخبر في المعرفة وتكون طبعية كدلالة ارجح على اذ العبد

الفصل الثاني في تقسيم اللفظ

وتدعيمه في خبره مستحاضة من الوضع كدلالة لفظ الان في معناه والمفردات  
 انما هي لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 او اجزاء متفرقة كدلالة لفظ الان في معناه والمفردات  
 بوجهين اولهما ان اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 معلل باللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 فترسمه كاشفا من الجمع المعروف ومنه فترسمه كاشفا من الجمع المعروف  
 في قول المعنى بتوسطه في اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 كانت دلالة عليه طبعية كدلالة لفظ الان في الكون وان كان بتوسطه في اللفظ  
 في الخبر الموضوع له ذلك لفظ كانت دلالة لفظ الان في الكون وان كان بتوسطه في اللفظ  
 وحده او على النقيض وحده وان كانت بتوسطه في اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 ذلك لفظ كانت دلالة لفظ الان في الكون وان كان بتوسطه في اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 وفائدة قيد التوسط في الدلالة ان اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 المشتركة بين الخبر وفرد كلفظ الان في المشترك بين الخاص وهو نوع الخبر  
 مع خبر ضرورة الوجود وضرورة العدم والعام وهو ضرورة الدلالة رافع احداهما  
 واللفظ المشترك بين الخبر واللفظ المشترك بين الكون وفرد في اللفظ  
 ان كان يدل على الكون العام بالحق بغيره واللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 بتوسطه في اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 الالتزام كلفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة  
 التمس في خبره لولا قيد التوسط لفتقت تعريفات الدلالة المشتركة كدلالة  
 في قول المعنى بتوسطه في اللفظ لا يتوقف على اجزاء متفرقة وانما يتوقف على اجزاء متفرقة



بوسط قوله عائدة الى المعبر الدال عليه اللفظ في قوله وضع ليدل  
الى المعبر الذي وضع له اللفظ في قوله لزوم عائدة الى المعبر الدال عليه اللفظ  
في قوله عائدة الى المعبر الموضوع له اللفظ و يعلم ان الدلالة المطلقة هي  
محمدة واما ابقيان فبما ذكره العقول موضع فان اللفظ اذا وضع  
او للزوم كان فهم ذلك المركب او ذلك الملزوم مستلزما لفهم الجزء والجزء  
استلزما عقليا وقيد للزوم بالزمن لانه لو لم يمتنع لم يتحقق للدلالة  
كون اللفظ ليس موضوعا للدلالة ولا المعبر هو جزؤه فلا يمكن ان يكون  
منه حصول موضوع اللفظ الذي هو حصوله في انقضاء ذلك اللفظ غير مطلقا  
للاشراط للزوم انما هو لتحقيق الدلالة لا لتراخيها منه وانه كانه اعلام  
والله في المعادة انما يرجع **قوله** والدال بالمطابقة مفردان لم يقيد  
بجزئه الدلالة على جزء معناه حين هو جزؤه ومركب ان هذا **قوله** يرد  
اللفظ الدال بالمطابقة الى المفرد والمركب في مرتبة واحدة لان اللفظ الدال  
بالمطابقة اما ان لا يقيد بجزئه الدلالة على جزء معناه حين هو جزؤه او يقيد  
فان كان الاول فهو المفرد وهو لا يفسد في جزء اصله كقوله اذا جعل  
وماله جزء غير الدال اصله كقوله اذا جعل علما او دال على غير جزء المعبر كقوله تعالى  
فان له جزاء دالا لكن على غير جزء المعبر او دال على جزء المعبر كقوله تعالى  
النطق اذا تم بجزئه ان في ذاته حال العمل لا يقيد بالجزء ان الدلالة على جزء  
وبالنطق الدلالة على الجزء الاخر وان كان يشاء وهو ان يقيد بجزئه الدلالة  
على جزء معناه حين هو جزؤه فهو المركب سواء كان يقيد بالجزء انما هو ان  
او غير يقيد بجزئه كقوله تعالى انما هو المركب سواء كان يقيد بالجزء او بالكلية

الجزء ما هو كسهم من المقتضى والمقدر له من ذلك كقوله تعالى كونه امرات  
له جزاء مقدر او هو امتدادا لجزء المعبر هذا التقيد بما يعالاه وان كان جزؤه  
احد اقسام الاول وهو الدال بالمطابقة وانما لم يقيد الدال بالنطق  
الى الفرد والمركب اما التقيد فلا في اللفظ الواحد قد يكون له نسبة الى  
الجزء مفردا ومركبا فلا ينعقد ان كايوان كالمثل فان هذا المجموع  
على ان يكون بالتقيد ولا يراد ان جزؤه على افراده معناه التقيد بجزء الحيوان  
بالمطابقة ولا بالتقيد لعدم دلالة الشرع على ان جزاء الحيوان بالمطابقة  
التقيد على ان يكون مفردا وايضا يدل هذا الجرح على ان التقيد انما هو  
لكونه جزؤه مع دلالة جزائه على افراده هذا المعبر لانه كايوان على التقيد  
ودلالة الشرع عليه بالمطابقة وح كايوان مركب واما لا لزوم فلان الدلالة لا  
مجردة لعدم تناسل اللزوم ان كان المعبر مطلقا للدلالة وان المعبر للدلالة  
لم ينعقد لانه يتكلم في اختلاف الاشخاص فان مودة زوايا المثلث الدلالة  
القائمين لادام بين عند المنس وغير بين عند غيره وتغير ان قيد الدال بالمطابقة  
لانه تقسيم الدال بالوضع وذلك كما هو الدال بالمطابقة لانه في مقتضى نفسه الدال  
الاخران فانها عقليتان على ما عرفت اذ لا يقرر هذا فليخرج الى شرح التعريف  
المذكورة الكتاب المفرد والمركب اما المفرد فقد عرفت بان اللفظ الدال بالمطابقة  
الجزء لم يقيد بجزئه الدلالة على جزء معناه حين هو جزؤه فاللفظ ينسب الى  
يخرج المعبر ويقيد الدلالة بالمطابقة فقد عرفت فان قوله ان لا يقيد بجزئه  
يخرج سائر المركبات وقوله على جزء معناه لم يفسد عند علماء فانه قد عرفت  
ان جزءه لم يقيد بالدلالة لكن جزء معناه وقوله حين هو جزؤه هو جزؤه من الحيوان



حال كونه علما للشيء ان في ذاته لا يقسم بجزء الدلالة على جزء منها فلهذا  
 هو جزء فان الجزء كالحيوان في المثال المذكور صريح في جزء هذا العلم العقيد  
 الدلالة اصلا لعلنا عن الدلالة على جزء المعنى والمركب مقابله المعنى وهو  
 الذي يقسم بجزء الدلالة على جزء منها حين هو جزء كزيد قائم وعبد الله  
 نعم وقد علم من هذا التقسيم ان اللفظ الواحد قد يكون مفردا او مركبا كلفظ  
 خالين كعبادة والحيوان الناطق والاشكال كلفظ ليدق في ذلك اللفظ  
 الواحد تعريفا المفرد والمركب يجب ان يراعى التعريف في حيث هو كلفظ الدالة  
 انقص كلفظها في طرده ومع هذا الزيادة يستغنى عن القيد المذكورين **اقول**  
 والمفرد جزء ان منع نفس لقوله في الشكر وكذا ان لم يمنع **اقول**  
 اللفظ المفرد ان منع نفس لقوله في الشكر في ارض ان لا يشترط في كثير من  
 بحيث يكون ذلك المعنى وقا على ذلك في الشكر كزيد وهو وان نفس لقوله في  
 في الشكر في كثير من وان لم يمنع نفس لقوله في وقوع الشكر في هذا المعنى سواء  
 امتنع وقوع الشكر في النفس المفهوم كوجب الوجود او لم يمنع كمال الشكر  
 في كثير من زيد وعمرو وسواء تعددت افرادها في الخارج او لم تعدد كاشق وقيني  
 الجزئين من افرادهم من الاول في ذلك نفس يقع في قسم واحد في افرادها  
 لان فرعية انما هي بالافادة الى ما وقع في كونه والاول في حقيقة  
 وانما كان الثاني في قسم من الاول لان كلفظ حقيقة فانه ولابد ان يكون  
 مندرجا تحت ما هي العوارض في المشقة فهو ان نفس يقع في قسم واحد في افرادها  
 في فرعية كلفظ حقيقة فهو في افرادها في كلفظ في الجوز في كلفظ حقيقة  
 كالان بانسبة الى الجوز في قسم العوم عوالم بنسبة بغير ان كلفظ في القسم

فلهذا لا نقسمها كما في المقصود علم ان فرعية اللفظ وكيفية تان الجزاء الموقوفة  
 فان اللفظ الموضوع للمعنى في قسمين عتبت فرعية منه ذلك اللفظ وهو  
 للمعنى كلفظ عتبت كلفظ منه فان كلفظه وازيد في حق ان بالذات لللفظ  
 وبعض اللفظ والمفرد ايضا في المقصود المانع من الشكر الى الله الله المقدر  
 فان نصيب اللفظ المفرد احتج الى زيادته لفظ منه واصله في المقصود  
 لولا اللفظ الجزئي هو الذي يمنع نفس لقوله في غير الشكر المقصود وكيفية  
 هذا اللفظ وقا في المقصود في المقصود وكيفية في المقصود في المقصود  
 نفس لقوله في الشكر والمحتاج يكون حادثة الى المقصود ان قصد المعنى  
 لم يمنع الى هذه الزيادة لانها في حق منع في تقسيم اللفظ في افرادها  
 يستغنى ان مبين مراده من المعنى المقصود واللام في المقصود في التقدير الاول  
 للعود على التقدير الثاني في الجنس **اقول** واللفظ انما هو في افرادها  
 حسب او فضلا او خارجا عنها اما خاصة او عارضا **اقول** في المقصود  
 من المعنى في الشكر والعرض علم ان اللفظ انما يكون نفس في قسمين  
 الاول في الشكر في افرادها في المقصود في المقصود وهو المقصود في المقصود  
 كالان في المقصود في المقصود في المقصود في المقصود في المقصود في المقصود  
 متعلقين بالحقيقة في جواربها وانما يكون في افرادها في المقصود في المقصود  
 تام الشكر فيها الاول والاول في المقصود في المقصود في المقصود في المقصود  
 وغيرهما من افرادها فانه تام الشكر فيها في المقصود في المقصود في المقصود  
 بالمعنى في جواربها وانما في المقصود في المقصود في المقصود في المقصود  
 في المقصود في جواربها في المقصود في المقصود في المقصود في المقصود



من جهة الطيب الحيز من غير المقوم له وبنده فلهذا قيل في الدوام والاعتناء  
 عنها فاما الكيفية فخصا بقتل المعية كونه لا يعيد في غير ما هو من الكيفية  
 للثبات ويؤكد بانها كية في هذه الافراد حتمية واحدة لا تقبل للاغضاض والاعراض  
 بها بل في غير ما هو فيه وهو العرض الذي كان للثبات في رتبته بالكلية في  
 افراد حقيقة واحدة وغير ما في الاعضاض وهذا انما هو في رتبته بالكلية في  
 الجنس لا في النوع والجنس والعقد والاحدية العرض الذي هو في رتبته بالكلية  
 وليس كغيرها الى الباقية بالمشاهدة والمباينة لا في رتبته بالكلية

قالوا يا ايها الذين آمنوا انما نزلناكم بالبينات وانما نبعث اليكم المرسلين بالبرهان

وهذا الزوال عشرة اقول الخ وخرج المصنف عن الزوال كما كان محققا

مخاضه او شتر کا پندھا وہیں خیر ما و ہر طرف ایں آقا کے لئے لازماً و ہر ما ہر طرف

ثم انما يلزم من كونها لازما ان يكون لها لازم اخر وهو ان لا يكون لها لازم اخر

من الزوجة الثانية والفرقة الثالثة أو الزوج كالسنة والفرقة

سأنا هو لازم للوجه في حردون الوتر الذي يقع في الخياطة

رد وللازم التهمة بخلاف من لا يملك الوقوف في وجهه لانه ليس له ما يملك الوقوف في وجهه

فانما هو الذي ليس له قدر في هذه الحالة وهو انما هو الذي لا يكون له قدر في هذه الحالة

شبه والمفارق لا يكفر به في الزوال كمنه في الجحيم ولا في الدنيا

بوالفهم فمروا سمر الزوال كقصة الجملداه عن نون الجملداه

اللفظان لم ينفكا لئلا يفرقا

عن الزمان المعجز والاعجاز

ط و بقسمه الذی فی الزمان

ان ياتي اللفظ المفرد اما ان لا يستغنى عنه ولا يترتب عليه وبينهما المانع فلفظ اللفظ  
الاستغنى والاول الملازمة غير كذا وكذا فانه من غير كذا وكذا فانه من غير كذا وكذا  
من لفظ المفرد عن اللفظ اخر يستغنى عنه فانه من لفظ المفرد اخر يستغنى عنه  
زيد في العادة على السطح والشئ اما ان يدل بعينه وورثته الزائد  
المعين من اللازمه الشئ من الامر والآخر والمستغنى اولاد اولاد الفصل  
كفهم ولعمري وسقوم فان كلامه هذه الكلمة مستقلة بالاولاد على معناها

من دلائل البصيرة على الرمان المعاني من الازمنة الشكر والشكر

که در فرس و تور و انا قد را که از آن بفرستد از زمان الحاق بصفحه

ما بدأ على الإيمان المفلح كونه كالسر واليوم والعقد فانهما مع

عبداللہ بن ابی طالب (ص) نے فرمایا کہ میں نے اپنے رب سے دعا کی کہ وہ میری قبر پر ایک ایسا درخت لگائے جس سے میری قبر پر ہر سال ایک بار بارش آئے۔

وخرجت من ثوبك اسمك في الايام خذوا الشايفين في ثوبك **قال**

وخرجت من كربلاء السلام على من لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

اللفظ والمصران الكبر والاعمال والمصران المحض والمصران المحض

افزوده و اشک ان چهلقت بالانوار و الاقدیه و الکاسیه و مقابله

والنكتة التي هي المبدأ في هذه الموضعين كالصديقين أو كما قالوا في بعض النسخ

ان الحمد المعروفة للمترادف وان اكد اللفظ خاصة وهو مستر ان وضع

بواسطة المحرر وحده منها والمجرب بالنسبة اليهما من الخفية والمجازان وضع لهما

ثم استقرت انما ان لم يعلى فيه ولا في المفسول النور والفراد العز والفراد

القدر للنسبة والمراد ان لم يكن للنسبة **اقول** هذا هو القسم الثاني

تقسیم الالفاظ و هو بحث فی نسبتها الی معانیها بالای دول تعدد و المراد

مبانيه انما الخلد لعل عليه بالحقه دون التيقن والالتزام وهم ان ينسبوا



ومعناه ان قيل بان يكون اللفظ واحدا ومعناه واحدا او كثيرا ما كان كثير اللفظ  
كل وكثير اللفظ وقد المعنى واحد الاسم اللفظ واحدا ومعناه واحدا  
على اقسام لان ذلك اللفظ الواحد لا يكون مشغولا او غير مشغول والاول ليس اللفظ الواحد  
على الاخر لا اذا كان اللفظ واحدا ومعناه واحدا او كثيرا ما كان كثير اللفظ  
احد كزيد وعرفان كلاهما على معنى واحد غير احتياج الى قرينة زائدة على الوضع اولا ان  
موضوعه واحد والثاني اللفظ كانا وانته فانه اما به الاسم شخص عليه اذا اقرن بقرينة  
كقوله او نحو طيبة والثاني وهو كونه اللفظ غير مشغول الثاني نسبة الى اللفظ لا الى  
نحوه في استواء غير تفاوت وهو المتوطر الى المتواتر انما هو انفراد في كماله  
الذات وفيه انفراده كزيد وعمر وخالفه ليس اللفظ الدال على هذا اللفظ متواطيا  
معناه اولا باتو به يكون افراده متفاديه فيه الثاني يعقب اوله من البعض الثاني  
كالوجه نسبة الى الجوه وهو فرض فانه يجوز ان يكون من العرض او كونه مشتركة لاحد بالذم  
منه بقرينة لاخره كالوجه بانظر الى العلة المتع او يكون في بعضها اسم من البعض كالشيء  
فانه في التبع اسم منه في العالج وسمى اللفظ الدال على مشتركة اللفظ مشترك والثاني  
لان اسم لا يمكن من كونه مشتركا وكونه متواطيا لان بين افراده اختلاف  
المذكورة والثاني دالة اللفظ في غير ثبوت لفظي اسم للاختلاف في تعقده كونه مشتركا لانه  
واسم موضوع لمعان فخلقه وجوز المشتركة باعتبار جوهله عنه ونظره الى اللفظ المشترك  
كونه متواطيا الثاني اللفظ كثير او اقل كثيرا الاسم اللفظ واحد ومعناه واحد  
بالمسببة كالكائن والفرس فانها لفظان لكنهما متعاطيان غير متساويين الثاني اللفظ  
ليخرج بعض الالفاظ المشتركة فاما لو فرضنا وضع لفظ مترادف للفظ مشترك كالمشاة  
فحق كونه اللفظ والمعنى ان كونه مشترك في اللفظ غير متساويين لا للافراد

[illegible]



والقلم كما نرى في كتابنا وجعل اللفظ بمنزلة الكلمة وجعل منه ما جازى من كونه  
 اليها مع مجازا وفيه نظر فان أكثر الكلام يعقل لا بين شيئين في اللغة وهو كقولهم  
 لكلمة المظلة المسكنة ونحو ذلك ولا يجوز له ان يكون له معنى واحدا ونقول المظلة  
 فلا يخلو اما لا يعبر استعماله في المنقول اليه استعماله في المنقول منه او غير ذلك  
 الاول كان بمنزلة المعنى المنقول عنه حقيقة والى معناه المنقول اليه مجازا كلفظ  
 الالبسة الموضوع لحيوان المقترن بالمنقول اليه الرجل الشجاع وان عذر استعماله  
 في المنقول اليه استعماله في المنقول منه يسمى منقولا ثم الثاني قل اما هو لفظ  
 الشرح او العرف والاولى ليس منقولا لفظيا كالفائدة الموضوعة او لا كالفائدة  
 فيه اشترط في نقلها من اللغة الى اللاتينية الموضوعة المختصة من الزجاء والثانية منقولا  
 شرعا كالقوة الموضوعة لغيره ثم نقلت من معانيها الى اركان القوة  
 الاذكار المعينة وكما تقوم الموضوع لغيره كالكلام مطلقا ثم نقلت من معانيها الى اركان  
 شيئا مخصوصة زمان مخصوص من الزمان والى ذلك ليس منقولا عرفيا كالفائدة الموضوعة  
 لغيره كالفائدة الموضوعة وجه الارض ثم نقلت من معانيها الى اركان القوة  
 لتستبين بين المعنى الاول والمعنى الثاني وان لا المنازلة ليس منقولا كلفظ الموضوع  
 لغيره لغيره المنقول الى الجبر المسير وظلم الموضوع للشجرة الواحدة من اركان القوة  
 الى الجبر وهذا التفسير لم يرد في لفظنا فنسبوا الحجة به فان المركب عندهم بجبر  
 ولم يكن منقولا لغيره عن غير افرق في اللغة الاول ان يكون اللفظ واحدا معناه  
 واحدا وكونه كثيرا معناه كثيرا وكونه كثيرا معناه واحدا مشتركا في عدم اشتراك  
 لا كما في غير كل لفظ منهما فيرغم من وفيه نظر لما بينا من جواز كون المراد مشترك وكذا  
 المبين كالعين والقرعة وحقق الاجمال فيحقق بعد المعنى وعلم ان اللفظ هو

فمنه قول المعنى فهو العلم غير اللفظ المعنى والى قول افراده عارية الى  
 المعنى كونه وشا الى كونه بقوله ان آت وقت افراده فانها تحقق في افراد  
 ذلك اللفظ وكان ينبغي ان يفهم ان ذلك لفظه في نفسه يخص ما في الشا ويراد باللفظ  
 كونه مترا طيلا بل زدت وراد لافواه انه امر وجبر او عذر مع اختلافها في المعنى  
 اللفظي لفظا في علمه فيكون اللفظ كونه في العلم ان آت في ذلك لا يعبر  
 انما هي وقتية لا اعتدلت وفيها جميع ولا يمكن ذلك ممنوع ولفظها في  
 لما صدق في شرا من حيث بيان اصلا ضرورة ثبوت التغير بين المعنيين  
 ولما لا يتحقق في التغير والتعدد والتأني في قول ان يختلف عارية الى  
 والباء والالف في قوله وفيها بلا تباين عارية الى الاول والاولى والاولى  
 والمراد بالتباين في لفظها ليس بلفظ في نفسه بل في المعنى والاضيق في قوله  
 هبة الى الالف فاصح من الالف معانيها وقوله من المعنى اذ في قوله  
 اللفظ وان لم يكن منطوقا بها لان قوله وان اكمل المعنى خاصة بغيره في قوله  
 هنا ولا يغير في قوله لفظا مع عارية الى المعنيين وان لم يقدم لها ذكر اللفظ  
 قوله وان اكمل اللفظ خاصة عليه كما قلنا في قوله وان اكمل المعنى خاصة  
 وكذا في قوله منها وقوله اليها وقوله لاحد بها **قال** ويصح **اللفظ**  
 المعنيان لم يمتد غير معناه فهو لفظ من الارجح المانع من التقيض وان سميت  
 وكان راجعا فهو لفظ مشترك بينهما وهو مطلق الرجحان الحكم وان كان  
 فهو الجمل وهو جرح لفظ الماد والاشترك بينهما بين الجمل وهو من الرجحان  
**اقول** هذا التقسيم لفظي فلفظ المعنى غير اللفظ المعنى بالوضع باعتبار **اللفظ**  
 على ذلك المعنى وذلك ان في اللفظ المعنى امر ان كان كيمتد ان يرا من غير ذلك المعنى



بالنظر الى اللغة الترويق بها حتى يطل على الثاني والثالث من الارجح الدلالة  
 على معناه والملائع من التقيض في هوية الظهور ومنه مفعول العروس لظهورها والذ  
 وانما قيدنا باللفظ الترويق بها حتى يطل لان اللفظ قد يكون لغويا  
 الى لغة لعدم احتمال ارادة غير معناه من حيث يتكلف اللفظ ومجلا يماس الى  
 لغة افرس وللاول هو الذي يحتمل ان يراد به غير معناه كسب اللفظ الترويق  
 بها حتى يطل على المعنى الدلالة على معناه لارجح من ذلك الغير المحتمل ولا والاول  
 هو الظاهر بنسبة المعناه وبالنسبة الى ذلك الغير المحتمل ولا كلفظ الدلالة  
 فانظر بالنسبة الى الحيوان المقتصر في مآول بالنسبة الى الرجل الشجاع وهو الارجح  
 للدلالة على معناه والذ لا يمنع التقيض في نظر ان بين النص واللفظ من كاد  
 مطلق الارجح للدلالة على معناه وبما ذكرنا المشترك محكما وجنس لغوي الظاهر  
 والذ لا وهو الذي لا يكون دلالة على معناه لارجح من ذلك الغير المحتمل ولا ارادة  
 بركاتها وبين في دلالة عليه اسم مجمل بالنظر الى المعنى منها كالفرد بنسبة الى  
 من يسميه وقد اشترك الجهد والماد في ان كل منهما ليس الارجح للدلالة على معناه  
 اشترك في معناه فهو جنس لغوي المحمدا والمادول في فضاء المادول غير الجهد المادول  
 والجهد عليه بسببها وقول المم وان تساوي اشارة الى معن اللفظ وذلك  
 الغير المحتمل والمراد تساوي اشارة الى لفظها وذا جبر الارجح محكما وفيه  
 متشابهان نظر اذ الحكم اللفظ الارجح للدلالة على معناه واشتبا اللفظ الذي  
 ليس الارجح للدلالة لانفلس الارجح وعدمه **قال** في الختام اللفظ المركب  
 كان تاما ودل على طلب الغرض دلالة لولية فهو للامران قارئ للاطلا وللا  
 ان قارئ اسم هو السؤال الذي ان قارئ المحضوع وللا فهو لولية ان لا يميز

الصدق والكذب في جنس التفسير والارجح في الذكاء والبرق في لولوا معناه  
 فهو الحقيقة والجر والقول الجازم وان لم يكن تاما فهو اما تقييد وهو المركب في الموضع  
 والصفة او غير تقييد وهو المركب مع اسم الدلالة او كونه دلالة او غير  
**اقول** لا ذكر قسم اللفظ الكذب فيخرج في ذكر قسم المركب في قسم الاول  
 على ان في القسم المقدم المركب بالذات وعلم ان اللفظ المركب لا يميز  
 تاما او غير تام وللا اراد بالان لم يكن السكون عليه وهو اما ان يدل على طلب  
 الغرض دلالة اولية او صفة اولية وللا اول هو الامران قارئ للاطلا  
 طلب العلوية في القول على التي طلب القول لان لولية قارئ وان قارئ  
 فهو التماس القول لان المساوية رتبة في غير متعل عليه ولا يفرق افضل الى  
 قارئ المحضوع والذ لا فهو السؤال الذي ان قارئ المحضوع والذ لا وهو  
 ما لا يدل على طلب الغرض دلالة اولية ان لم يكن محتملا للصدق والكذب فهو  
 السببية وجنس يندرج تحت انواع كثيرة كالتفسير لولية كنت معهم والذ لا  
 بعد ان يكتشف بعد ذلك لها والارجح مشتركا حسن زيدا والتمس مشتركا لولية  
 مشتركا بحيز والعرض مشتركا لولية وان كان محتملا للصدق والكذب على  
 سبيل السبيل كالحكمة لولية مشتركا لولية قائم والصفة مشتركا لولية زيدا فهو الغرض  
 الجبر والقول الجازم والمراد باحتمال الصدق والكذب تاما هو حيز ولولية  
 المركب لا بالنظر الى مادة معينة او محض محض ويخرج في ذلك ما لا يميز  
 اصلا مشتركا لولية لولية زيدا وشتر اشارة جبر الرسول عليه السلام وما لا يميز  
 اصلا مشترك لولية لولية لان عدم مشترك لولية انما هو باعتبار المادة لولية  
 والتي طلب المحضوع لان حيث اللفظ فان الحقيقة في حيث محض منها محتملا لولية



غير التام فمما لا يتغير وهو المركب من لفظين فصلا واحدا بينهما فلهذا  
 مخصص له كما يجوز ان يطلق وقد يقرن مقامهما معا لفظا وحسب كقوله فان  
 لفظ الذات قائم مقامهما في الدلالة على المعنى وقد لا يقرن مقامهما لفظا  
 وحسب كما لان الفاصل والغالب ليكن في مركب من الموصوف وصفين  
 من التركيب يتفق بهما كسبب التصورات فان الحدود والركب كقوله  
القبيل وقد يكون مركبا لان الموصوف في اللفظ كراعيه وغلظ زيادتها  
 غير يقيد بحد وهو المركب من اسم ولدادة مثمر في اوقته واداة مثمره  
 على او من غيرهما او غير اللفظ والاداة كركب من هاتين كزيد وثلثين  
 مثل جلس يتكلم ومن حرفين مثمرين والغيرية قول المعص او غيرها على اللفظ  
 وللدادة والمراد باللفظ الفعل وبالاداة الحرف وهو لفظ الاداة او لفظ  
 هذا فاعلم انه يلزم مما ذكره المصنف في تقسيمه من ان يكون اللفظ داخلا  
 تحت جنس التسمية لان كلامه لا يدل على طلب الفهم ولا يثبت اللفظ  
 وذلك في لفظ الاصطلاح والاولى ان يثبت اللفظ المركب ان دل على طلب  
 الدلالة او لانه فاعلم على طلب الفهم وهو اللفظ وهو الاصطلاح  
 كما ذكرنا وطلب التركيب هو اللفظ وان لم يدل على اللفظ الاصطلاح فان اللفظ  
 والكذب فهو اللفظ والدلالة التسمية الاصطلاح اللفظ الاصطلاح  
 لفظ اما مفردا لا يفتقر كلفظ الاداة في الاسم الدلالة على المعنى او غير ذلك كالحرف  
 المعجم الدلالة على معنى من الحروف الترتيبية شيئا واحدا مركبا كالحرف  
**اقول** هذا التقسيم لفظ المفرد الدلالة على شيئا يقرب منه فاعلم ان اللفظ الاصطلاح  
 يعبر عنه بهذا التقسيم الذي يقيد به لفظ المركب لانه في اللفظ الاصطلاح

لا يعرف من تقدم المفرد لانه لما كان هذا التقسيم للفظ المفرد باعتبار دلالته  
 في اللفظ المفرد والمركب فيكون بعد ذلك في المركب اللفظ الاصطلاح  
 كلفظ اللفظ وقد يفتقر لغير لفظ الاصطلاح وقد تقدم ذكر ذلك في اللفظ الاصطلاح  
 لفظ غير المدلول مفردا ومركب وجه كلا التقديرين فانما يفتقر اللفظ الاصطلاح  
 غير ال فاقسم لا يفتقر اللفظ الاصطلاح لفظ مفرد واللفظ الاصطلاح كلفظ  
 الدلالة على الاسم الدلالة على غير ذلك لانه في اللفظ الاصطلاح فاعلم ان اللفظ  
 مفردا على من كان جبر الدلالة على معناه ولفظ الاصطلاح لفظ مفردا على  
 من كان الدلالة على معناه اللفظ الاصطلاح لفظ مفردا على من كان  
 مثله لفظ الحرف المعجم فاعلم انما يدل على كونه من الحروف المعجم كالفاء والياء  
 والباء مثلا فانها لا تدل على شئ اصلا وقد قيل في هذا ان التسمية غير مطابقة لما  
 لانهم عدم دلالته كونه من الحروف المعجم على من كان الدلالة على المعنى والدلالة  
 على رتبة الحروف وكذا رتبة المعجم وكيفية لفظ الحروف من اللفظ الاصطلاح  
 وحسب باننا لا نعبر بعدم دلالة اللفظ الاصطلاح على شئ بل على كونه اللفظ الاصطلاح  
 وقد نطق فان غدر الجواب اعترافا بدلالة اللفظ الاصطلاح في اللفظ الاصطلاح  
 والحق في الجواب ان يقر المراد بدلالة اللفظ على المعنى والدلالة على المعنى اللفظ  
 واللفظ الاصطلاح من الحروف لا يدل على الرقم باعتبار كونه من الحروف الاصطلاح  
 باعتبار كونه من الحروف موضوعا لهما وفي هذا يكون محتملا لاذ اللفظ الاصطلاح  
 الذي لم يوضع لغيره وان وضع لغيره لفظ او قسم كلفظ المصدر والمثال الذي  
 عليه ذلك لفظ المصدر فانه لفظ الاصطلاح لفظ كونه لا يدل على شئ اذ اللفظ الاصطلاح  
 المعجم غير لفظ الاصطلاح من جهة اخرى وهو ان لفظ مركب من اللفظ الاصطلاح























[illegible]

بـ ز ن اللفظ لا يتركب من غيرهما بل هو اللفظ المستحق للمركب ولو لم يكن كذلك  
 لكان لفظين لا التزاما باللفظ البعدي لم يوضع للآتي من غير ما هو خفي في ذلك  
 الشرح فلم يوضع له اللفظ ولا يبرز إفراد موضوع اللفظ في تفتت اللفظ  
 والعن والديس ما ذكرناه ان يبق لو كان مفهوم اللفظ من اجسام  
 يتو اليها جسم واللفظ فالحق أم لا الملائمة لان قولنا في الجسم  
 جسم جازم قولنا الجسم واللفظ جسم وكذلك ان هذا هو غير مفهوم  
 وانما بيان لفظان اللفظ فلا يلزم ان يبق لفظ وعرفا باللفظ جسم وهو كلف مفيد  
**قال الفصل الخامس في المترادفات وقوم من سمي مترادف وغيره ما يدل على جوارته**  
 لا كما ان يضع فيه لفظ المترادف وصفت له القيد الا ان لفظا افرادنا على  
 من واضع واحد التسمية والقدرة على الفصح وقام الورد باطل اللفظ  
 الا ان وكذا السمع والقدرة القابل وغيره **اقول** الكلام في المترادفات اما  
 اولى احكامها **الاول** ان علم ان المترادف وهو اللفظ الموضوع لمترادف  
 لفظ افراد حيث هو كذا فاللفظ كالجسم في القيد بالموضوع لمترادف  
 وقيد المترادف كلفظ افراد يخرج اللفظ المتباين لغيره في اللفظ  
 وقولنا حيث هو كذا ما عرفت من انه المترادف اما على اللفظ عند التسمية  
 افراد موضوع المعناه ومع قطع نظر عن ذلك لا يكون مترادفا والمترادف على  
 واما اهم المعنى تعريف المترادف بها اكد وبما ذكره في تقسيم اللفظ الى المترادف  
 وغيره فان في كفايته عن اثنين في كونه **اما احكامها** فـ **الاول** انه ارجو  
 عليه ان لو لم يكن جازما لكان لما كان واقعا لكنه واقع فيكون جازما اما الملائمة  
 فاما اذا واقع فاما بانظر الى المعنيين فهو معلوم بالضرورة واما بانظر الى حقيقة



لأنه لا ينفصل عن واحد من انفسه ولا ينفصل عن غيره من انفسه  
 ووجه من انفسه ان البشر موضوع للقول في كل واحد من انفسه  
 والقول موضوع للموضع المحض وقوله على انفسه لا ينفصل  
 انه يمكن ان تضع قبيلة لفظا لموضع تقع قبيلة اخرى لفظا  
 غير شعور بالموضع الاول وهذا هو سبب ان وضع المترادفات  
 واضع واحد لفظين او اثنين واحد كونهما على وجه واحد  
 اليه كصير طائر في الفرس مترادف للعبارة وهو لهما والقدره على  
 التفرع عند نسبة واحد لفظيه والكلمتين في الفصحة لراية في لفظه  
 لقيام وزن الشعر واحد لفظين دون الاخر من قول الشاعر  
 وقرأ الهجرين الحنين والوسن فان لوقا بدل الزور بعد لم يتم  
 قال بدل الوسن الزم لم يستقم الوزن ولم يصير القافية كذلك استمع  
 والقبيل التي لم يغير ما من الزور بعد لم يتم فان ذلك لا ينفصل  
 مع وجه الالف في المترادف فان قلت التي ليس عبارة عن لفظين  
 بدل كونهما مع غير غير الاخر وذلك انما يكون في كثير من  
 بالعين بسبب الترادف قلت اكثر لك بسبب التي ليس التام في الالف  
 والوجه اما غير التام في الالف في الفرعية كالجرع والتشديد والركبت  
 كالافعال والفاعلين والمفعولين فقد يقع التي ليس فيها بسبب الترادف  
 كثير من وسائر تدوير في ان جميع وسيلة المترادف للوجه والوجه  
 الواسع من جهة واحدة من اللفظين المترادفين للوسيلة او عليها ما  
 التي ليس في قول الشاعر وحملت فيهم ليدفرا جردا يلا وتوحيث  
 في قول الشاعر

لأنه اذا وقد مناه لم ينفصل بسبب الترادف في علم انه قد ينفصل للالف  
 المترادفة عند قوم وكثيرا ما يقع في معناه دون مرادفه وجه في قول الشاعر  
 وربما انعكس الحاصل بسبب انهم اقرين بان كونه في الالف خفيا عندهم  
 على ان ينفصل عن الاول معناه وبالحسن في انهم يعرفون بحسبهم فاجابة  
 عن تبديل لفظ بلفظ اخر او وضع منه في الالف المعنى وقد سبق في السكتان  
 ان هذا هو المراد من الترادف في الالف في الالف بلفظ بلفظ وضع منه دلالة  
 يدل على التقصير عنه ما يدل عليه كلامه بالاجمال **فالسبب** ويمكن ان يرد  
 التام والمؤكد يقيد التقيد لا هو المعنى والمراد على حد شعر الغاير  
 اقامة قدر واحد من المترادفين مقام صاحب لان التركيب في خواص  
**القول** اما ان مسئلتان اخريان من سبب الترادف الاول في  
 الف في كل واحد من مترادفه وليست كذلك فتمت التام وتبوعه كقولهم شيطان  
 ليطان وحسن بن قال قوم انما مترادفان والظاهر المعنى في كل واحد من المترادفين  
 يصح افراده من الالف متفككا عن ذكر مرادفه كقولهم ما بعد الالف لان  
 لفظه خسر والنجع ليس لك لان لائق ليطان وليس وكذا غيرهما من الالف  
 وانما ينفصل عن غيره من مترادفه فانما ينفصل التام مرادفا ومنها المؤكد والمؤكد  
 فان قولنا هذا هو المرادف لان المؤكد انما ينفصل تقوية  
 دلالة المؤكد عن معناه لا من معناه والمؤكد يقيد المعنى لا تقوية فاذا قلنا  
 ليس احدا والمترادفان في معناه واحد فاما المؤكد والمؤكد فيترادفان في علم  
 التاكيد لا الحكم وفيه الاصلح فقد تفرع في الدين بانه اللفظ الموصوف  
 ما يقع في اللفظ لا في غيره فان هذا هو تعريفنا انما يقيد على المؤكد في المعنى



ليس لفظ بغيره على المؤكد مع انه غير جامع لان التاكيد قد لا يكون بلفظ  
 موضع تقوية ما يفهم من لفظ اخر كما لو كان بلفظ وكذا المقصود باللفظ  
 التاكيد لا يدل على انه موضع له ولان بعض المعاني لا يقبل التقوية مع  
 تأكيد اللفظ كما هو الموضحة له والحق ان في التاكيد تقوية دلالة اللفظ  
 معناه بلفظ ما يزيل شغفا والتوكيد هو اللفظ المفيد لتقوية دلالة اللفظ فاعلم  
 شغفا عنه وهو قد يكون للمفرد كلفظ النفس بالعين شغفا في قوله  
 او شغفا في كل واحد من اللفظين كلفظها والمرأتان كلتاهما والجمع مشكور  
 واجمعون كقولهم فجمع الملائكة كلهم اجمعون وقد يكون التاكيد بلفظ  
 اعماء المفرد كقولهم انما امرأه كذا بنفسه بغير اذن وليها في كل  
 واحد من اللفظين كلفظها وفي الجملة كقولهم انما امرأه كذا بنفسه بغير اذن وليها في كل  
 وجوز ان يكون معلوم باللفظ وقوة مستفاد من شغفا في اللفظ ومنها الجملة  
 اسم المجدود كما هو في النطق وذلك ان زهير بعضهم اطلاقها مرادفا  
 والحق خلافه لان الحد يدل بالمطابقة على علم الحدود غير قوامه التميز  
 يتحقق حقيقة وكذلك انما يدل بالمطابقة على تلك الحقيقة لا على علمها فان  
 معناه غير متقد فلا يكون مترادفين المستند اليه في صحة افتقاره كقول  
 المترادفين مقام صاحبه ونسب بجملة الجوانه مطلقا ومفرد العين  
 وقصر لفردن فاجازوا افتقاره المترادفين مقام مرادف من لفظه ونفوا  
 من غير لفظه اجمع الاول بان التركيب كذلك بالفاعلية والمفعولية  
 اللافتة وغيره انما يعرض بالذات للفظا ويتوسط بينهما اللفظ  
 اللفظ الدال عليه فانما يقع ضم غير اللفظ في تغييرها باللفظين كقولهم

مرادفها في لفظ غير منها بمرادفها تعلق فاعلم ان الجواز ان يقرأ  
 بغيره كقولهم ان يقرأ باللفظين او باللفظين او باللفظين  
 او باللفظين او باللفظين او باللفظين او باللفظين او باللفظين  
 المألوف مطلقا بانه لرجح انما يكون المترادفين مقام صاحبه لفظ  
 خذ له اكره وانما لا يلفظ في المقدم مثله والملازمة في حرة والجواز في  
 الملازمة ان لا يرد ولا كبقية الاشياء وذلك لان الشارع اوجب  
 بهذه الصيغة بمعنى تقيدها شرعا فلا يجوز ان يلفظ في العمدة الا بها وان  
 لا يرد ولا يلفظ في المقدم انما لا يرد في المقدم لفظا لا حقيقة فادع  
 القائلون بالتقيد فاعلموا ان المعنى لا يكون في اللفظ غير اللفظ وانه  
 من لفظه من غير استلزام حقيقة بل لا ينافي مترادفين مقام صاحبه  
 لفظه ولما كان في مرادف غير لفظه مستلزما للفظ وهو كلفظ  
 اللفظين باللفظين كان ممنوعا منه وان كان الاول واحدا والحق الاول  
 بالنظر الى الحق والجمع معا واما بالنظر الى اللفظ في التقيد هو الحق وذلك  
 اللفظ المراد في اللفظ الفرع غير لفظه مذهب القياس الى تلك اللفظة فلا يفتقر  
 ما افاد اللفظ المستعمل فيها والادعاء قول المقدم وعلى اخره ما عدا  
**في الفصل الثاني في ما يشترك في اللفظ** **اول** المشترك في اللفظ  
 الموضوع للحقيقة فاعلم ان مرادفها او لا من حيثها كلفظ المترادف  
 بقوله الحقيقة وصرح بالوضع الاول انما هو في موضع مشترك في اللفظ  
 المتساوي للمخالفين لان من حيث الاختلاف في اللفظ والحق جواز ذلك  
 وقوله من القبيلين او القبيلة الواحدة وكثير القابلية للاجاءة في



وان اختلفت التفسيرات كما في سائر الاجناس واجتنب العناء بالظلال  
 باللفظ صفيان مع القرينة لا لخلال ولان الفايضة اللاجالية  
 موجودة **اقول** لما فرغ من ذكر المترادف من غير ذكر المشترك انما هو  
 عند لان المعنى المترادف واحد وفي المشترك كثير والواحد مقدم  
 الكثير بالذات وكلمة المترادف عند هذا فرضاها كما عرفت والمترادف  
 محيز منه قطعا وليس مقدم على المترادف المصداق باللفظ الموضوع  
 لخصيتين فافرادا ومعنا اولنا حيث هما كلفظ جسد وتعيينا بالشيء  
 يخرج المصدر وقوله لخصيتين يخرج عالم بوضع الالف حقيقة واحدة سواء اذكر  
 لفظ افرق وضع لك الحقيقة وهو المترادف اولادها المفرد وقوله فافراد  
 ليدخر اللفظ الموضوع للحقيقتين كلفظ العين الموضوع للناس والباهر  
 وعين الشمس الميزان والذهب الجايوس وقوله ومعنا اولنا يخرج الجاز  
 فانه موضوع لخصيتين وهما موضوع لهما ومعنا الجاز لكن ليس ذلك فيما  
 اولنا بوضع لفظ الجاز ثانيا متفردا على المعنى الحقيقي كالبعد والقرينها وقوله  
 ثم حيث هما كلفظ حقيقتان متقدتان يخرج به اللفظ المتعدد لفظ الجاز  
 المتساوي للكان والفسر هما حقيقتان متقدتان كقوله ولما لا حيث هما  
 حقيقتان متقدتان بوضع حيث اندراجها تحت موضوع غير الحيوان وقوله  
 الحد هو الحد المذكور المحصول الا ان في تغيير الية غير المتغير للغير المحصول  
 قيد الحقيقتين بالاختلاف وهذا هو الذي ان ذلك ما استدل به  
 لان في شرح التعريف ما يدل على ذكره وايضا ذكره التعريف حيث هما كلفظ  
 مترادف حيث هو كلفظ مترادف اولادها وهو غير الحقيقتين ووجوه ثانيا

وهذا ايضا يمكن استنباده الى ان شيئا في هو المترادف اما اولادها  
 كما ان يتغير ان لفظ اليه ما يدل على وضع حقيقتين فافرادا هو كلفظ الجسد  
 الموضوع لخصيتين او ازيد على سبيل الجمع لا يكون مترادفا واما ثانيا فلان  
 انما ليدق على لفظ المترادف كلفظ مشترك قد يتحقق بين شيئين احدهما وجودا والآخر  
 عدمه كالقوله مشترك بين الجسد والظهر الذي هو عدمه وقوله ومن حيث هما كلفظ  
 يخرج به المتساوي لفظ فان المتساوي يخرج بقوله الموضوع لخصيتين لان  
 لم يوضع الالف حقيقة واحدة وان كان افراد تلك الحقيقة متقددة مختلفة  
 مختلفة وصدقه كلفظ الافراد المختلفة او المتقاربة اما جريبت وجود موضوع  
 في المترادف كلفظ لفظي على كلفظ الافراد فيها لا لانه موضوع اللفظ  
 وقوله يخرج المترادف بتعدد الحقيقة في لفظ افراد قد يتعدد من المترادف كلفظ  
 اللفظ المشترك اذا عرفت هذا فنقول اختلفت في ذلك وهو اللفظ المشترك  
 فقال قوم انه وجوب قال اخرون انه مشتبك والمحققون على انهما  
 المتساويان انه واقع فيكون جازيا اما الاول فلان اللفظ موضوع كلفظ  
 العربي للخصيتين والظهر على البديل بدليل ان السمع لولا هو لما يبا وروى انه احد  
 ولا انه مشترك بينهما بغير الذي من مترادفا بينهما انه ان كثير قريته يدل  
 تعيين احدهما وذلك انه لا يكون مشترك لولا كان مترادفا لهما لانه مشترك  
 بينهما ولو كان جازيا وجبا زالتا ولفظ المترادف والحي من غير التوجه القريته  
 ولو كان مشترك لهما احداهما الى اللفظ لخصيتين المنقول اليه دون المنقول اليه  
 الا ان يكون مشترك بينهما وهو كلفظ مشترك لفظا معنويا لانه مشترك  
 والجزء بالشيء الى السواد والبييض اما ان في لفظ وعلم ان هذا الفصل







من غير قصد وانه ان كان لهوا مقولا على سوله ذلك الشخص واوله بالاشتراك  
فقد لا يتبين كونهما من نفس لعل على كان صدقة عليه وعلى القدر بالاشتراك  
لست بين مفهومهما بالاشتراك **قال** ومن بعضهم من اشتراك اللفظ بين  
الشيء ووجه لان الفاعل مشترك في الوضع كيث اذا اطلق استعماله  
ولا لا كان عتبا ومثله لا يتحقق فيه الغرض لانه لا يقيد الا بالشرع  
الغرض والاشياء وهو معلوم كغيره وهو ممنوع لوان وقوله من وضعين  
**اقول** هذا انما هو الاما ذهب اليه في الدين في المجهول من ان لا يجوز ان  
يكون اللفظ مشترك بين عدم الشيء ووجهه قال لان اللفظ الممنوع ان  
يكون بين مترادفين او شيئا ولا لا كان ذلك الوضع عتبا واللفظ  
بين اللفظ والاشياء لا ينفك الا اثر بينهما وهو معلوم كغيره اطلاق اللفظ  
الممنوع كغيره والوجه والجواب ان هذا ان دل على اشتراك اللفظ  
بديل اشتراك صدقه من وضع واحد ولا يدل على اشتراك صدقه من وضعين  
بان يعرف احدهما لو جزم من والآخر لعدم ذلك الغرض غير شعور احدهما بوضع  
وهذا هو سبب الجواب لوجه اللفظ المشترك انما يمنع من عدم صدقه من وضع  
واحد وعدم ان دفع عند إطلاقه لغير التردد المعلوم كغيره ممنوع فان قوله  
بالقضاء يقيد مع امر لم يكن حاصلا قبل اطلاق هذا اللفظ من ان لا يتبين  
الطيف والظاهر ان عدم الحيف وكذا لا يفرض وضع الواقع لفظ الا لا يتبين  
الباء وعدمه ثم قال فانما علت الالفاظ فانه اذا اطلق لانه يتحقق لاحد الطرفين  
الباء وعدمه ولم يكن نه لغير حاصلا قبل اطلاق مع قد يراد اطلاق اللفظ  
في بعض الصيغ كالاول في هذه المرة ذلت قرأه لكن عدم افادته في بعض الصيغ لا يدل على عدمه  
مطلقا

مطلقا والاشياء انما يلزم من الاشتراك في اللفظ **قال** العلم انه لا يجوز استعمال اللفظ  
الاشتراك معانية اللفظ سبب الجواب لانه ان كان موضوعا للجموع كما هو موضوع  
لا يفرق ان لا يرد الجموع خاصة فهو استعماله البعض وان اريد بالجموع  
الا لا يلزم الاشتراك لان لا يفرق الا لا يفرق الا لا يفرق الا لا يفرق الا لا يفرق الا لا يفرق  
يقصر عدم اشتراكه لانه وان لم يكن موضوعا لكان استعماله في جملة زوايا اللفظ  
الا لا يفرق في وضع اللفظ من اوجه الجواب ووجه الجواب في قوله جازنه واللفظ  
عليه من الجموع والاشياء انما هو ملكة يعقون الميزان انما هو سبب من لا يفرق  
لان عدمه البعض كمن وعدمه من وضع اخر اخرج لانه لا فائدة والجواب ان الجموع  
في الاول والجموع لادبها من وضع والفاضة موجبة من اولادها في احدها بالجموع  
**اقول** فذلك لا يفرق من استعمال اللفظ المتعدد لاشتراك جميع اللفظ في اشتراك  
جزءه انما هي ان يفرق الجواب ووجه الجواب في قوله سبب الجواب في قوله الجواب  
اجب بعض هؤلاء بحجة عليهما عند الجموع في القرينة الدالة على قصد احد واللفظ  
الباء ووجه اشتراكه في سبب الجواب معانية اللفظ العام بالجموع في قوله ووجه  
والجواب لانه ولو الحسن الجواب في قوله الدين ووجه الجواب في قوله ووجه الجواب  
بأذنه في قوله الدين في المجهول وتقريره ان في اللفظ المشترك بين اللفظ والاشياء  
موضوعا للجموع هو وضع كغير واحد منها او كغيره على التقديرين يمنع استعمال  
جميع معانيه في سبب الجواب لانه في تقديره لادب لفظ لان استعمال اللفظ المشترك  
الجموع في يكون استعماله في غيره وضع لانه لا يكون تحريمه في زوايا اللفظ  
وهو قرينة تمنع عليه حقيقة واما في تقديره ان في فاعله لادب ذلك الجموع  
الجموع كغيره وعدمه لادب فان كان لادب كان استعمال اللفظ في بعض







وقد يتبع امور اخرى مرادة بالعرض وانما قصير الغاية التي تارة عند كاد الوضع  
 فانه على تقدير بقوده كغير نسبة الغرض الى اللفظ واحدة فلا يخصص احد  
 بالضم مشترك الغاية لان اكثر اكر وعدمه لو لم ياما محصور سابقا  
 الوضع فيرون غيره فكان لا يخصص الغرض عند التي طلب **اقول** لا  
 على خلاف الامر والمراد بذلك ان اللفظ لا يرد بين كونه مشتركاً وكونه  
 غير مشترك كان الشئ في غلبه لغيره الاول استدل المقام على ذلك من ان  
 الاول ان المراد بالذات ان المقصود باللفظ لا يرد بين وضع اللفظ  
 للمعنى انما هو ممكن المتكلم من انهم لم يمتع ما لا يميزه منها باطلاق لفظ مشترك  
 كان ممكن ان الافراد ارجح من اكثر اكر الى الاول لفظ وانما الشئ فلا  
 مقول للعرض في الوضع اذ على تقدير كونه اللفظ مشتركاً بين من متر مقوده لا  
 المتكلم من انهم لم يمتع مقوده منها باطلاق ذلك اللفظ لان نسبة اللفظ  
 واحدة بمنزلة نسبة الماهية ومنه نسبة اللفظ غير منها ومع يمتنع ان يكون  
 ونهاية دون غيره لا كما في الترجيح في غير مرجح ولا نقول غير مقول  
 من الوضع وهو لا يمتنع ان لا يكون اكثر اكر مساوياً لغيره من المقصود  
 ما ادر وضع اللفظ له من المعنى الى اللفظ دون غيره منها عند اطلاقه والى  
 والى حصص اللفظ هم خاتمة التي طلب دون ذلك شاف والتحقق المراد  
 وهو معلوم بطريق بالوجدان فاما مقدم فله بين ان يمتنع ان يكون اللفظ  
 ج يرد بين فهم المعنى للمعنى وضع اللفظ والمعنى لا يفر المختص يمتنع  
 احدهما الى الغرض والا لزام ترجيح احد لمت ودين على الآخر وانما  
 وفيها نظر اما الاول فلما بينا ان الغرض قد يكون انهم لم يمتع  
 الا بال

والا بال كما قد يكون على سبيل القصور والتميز غير مقولت للاول  
 العرض ان من القصر بين جميعا بران مقولاً فلفظ الشئ وهو لا  
 المقصود باللفظ عند التجرد عن القرينة المقينة للمراد وذلك لا يمتنع  
 كونه مقولون لعدم ولا كانه من حروف المعاني جمعها كعدم  
 انما رتب بدون انعام غيراً من اللفظ كما وانما الشئ فلفظ  
 صدق لغيره بين والتردد بين الغرض للمعنى وضع اللفظ عند اطلاقه  
 وبين غيره وانما يتحقق عند تحققه ولا كانه لا عند تحققه  
 وجوب اكثر اكر وعدمه ولا يلزم من سبق المعنى للمعنى وضع اللفظ  
 دون ما يمتنع وضوء ترجيح احد لمت ودين على الآخر والى  
 ليست ثابتة بينهما كيف وضع اللفظ لاحدهما معلوم ولا يمتنع  
 فيه نعم المساواة باقية بين وضع اللفظ لذلك المعنى المختص وبين  
 وضوءه والتحقيق في هذا ان سبق فهم الغرض لفظ بترقده عند اعتقاد  
 ان مع اكثر اكر لا على اعتقاده عدم اكثر اكر ومع يكون ذلك سبق ولا  
 على عدم اعتقاد اكثر اكر لا على اعتقاده عدم اكثر اكر لا يمتنع من كونه  
 سبق لغير المعنى وضع اللفظ له الغرض دون غيره ما يمتنع وضع ذلك  
 اللفظ له رجحان ارادة من اللفظ على ارادة ذلك الغير لانه ثابتة  
 على تقدير عدم اكثر اكر محتملة على تقدير ثبوت ارادة ذلك الغير فمتنع  
 التقدير الاول محتملة على تقدير ثبوت الشئ في نفسه والاول ان يمتنع ان  
 مرجحته اكثر اكر نسبة الافراد لانه موقوف على وضعين سواء كان  
 الواضع وحده او مقوداً والافراد موقوف على وضع واحد مشترك ما



على الذين يرجحون نسبة ما لا يتوقف الاعمى احدهما بالقرينة **علم**  
 ان الله في قول المصنف قد يتبع امر فرعية الى الوضع وذلك لان  
 التاب للوضع المقصود بالعرض من لالة اللفظ الموضوع للعرض  
 ذلك التعريف من المساة بدلالة المتضمن ودلالة لواز من التعريف  
 البعيدة ومن المساة بدلالة الالزام وما يترتب عنه ذلك من اللفظ  
 واللفظة ومجان الكعلم وفرايه فان الوضع لم يقصد بوضع اللفظ  
 للمعنى لانهم ذلك المعنى عند الخلق ذلك اللفظ واما اجزاء ولوازم التعريف  
 والبعد فليس مقصود من اللفظ المقصد الاول بترتيب المقصد الاول وهو  
 فهم المعنى الموضوع لللفظ ويمكن ان يكون قصد المقصد طرأ بعد الكلام  
 الجواب عن سؤال يمكن ايراده على ما ذكر وهو ان يقال ان الغاية  
 الدورية انما يقصد عند وضع اللفظ فان اللفظ المشترك يفهم منه عند طرأ  
 احد من المعاني في الجاهل وان لم يفهم من قبله فلا بد من اللفظ كقوله في قول الغرض  
 بظنهم كما في هاء الاختصاص الجواب بان ولالة اللفظ المشترك  
 في غير الجاهل ولالة التوابعية مقصودة بالقصد الاول من اللفظ الموضوع  
 لاذ اللفظ المشترك لم يوضع لاحد من المعاني في الجاهل كما في ذلك لا يفتقر  
 منه معنى صاد اللفظ ولا اعليه بالالزام فان كان الغرض المقصود بوضع  
 الاول حاصل بترتيب اللفظ كالمعنى فان اللفظ لفظ الجاهل  
 يفهم منه مطلقا لكونه موضوعا لمقصد المقصد الاول فان الغرض  
 حاصل من جهة ما يقع الوضع وليس مقصودا بالذات بغير العرض كغير اللفظ  
 مشترك كالمعنى الدلالة في معناه لاذ كان صادرا عن **تأنيده**

**الحاشية** وقوله في القرآن ويدل عليه ان القرء وضع للفظ الجاهل  
 حيث باراد مشترك وحسن لا قبل ولا بد من صحة المانع بان تجرد عن القرء  
 ياتى الغرض وجها من استنظام التطوير غير فائدة والجواب المنع  
 من المقدمتين فان الغرض كغير القرءية او بدونهما لاذ كان المقصد  
 البيان للاجاءة والى يده مع القرئية توسيع العبارة ولعل ان يقول  
 فيما لا يرد مشترك ومنه لفظ مشترك لاجلها وتجزئة في اللفظ  
 كثيرة **الحاشية** واختلف القائلون بوقوع اللفظ المشترك في القرئية  
 فرأته بل وقع في القرآن الغرض ام لا فذهب المحققون الى وقوله هو  
 اخبر بالمعنى واكثره الباقون اصح الاولون بقوله ثم والمطلق يتبع  
 بانفسه ثلثة قراءه والقرء لفظ موضوع للفظ الجاهل بسبب كثرته  
 باتفاق اهل اللغة وقولهم والى اذ يحسن من لفظ موضوع لا قبل  
 البيل لاذ باراه على ما قلنا الجاهل من معنى وغيره من اللفظ وقوله  
 ام لا في كسجه اصح المانع بان اللفظ المشترك اما ان يذكر  
 القرئية المعينة للمراد فيلزم نقض الغرض من الخلق اللفظ وهو  
 لا يسمى له فهم المعنى الثاني من لفظ موضوع له وغيره على البطلان في غير امر  
 مقصود وجها من انما فيلزم التطوير غير فائدة وغيره جازية انهم  
 الجواب المنع من المقدمتين غير كون التجرد عن القرئية ياتى الغرض  
 كغيره من المعنى كما قلنا للتطوير غير فائدة اما الاول فلام ان التجرد عن القرئية  
 ياتى الغرض المطبق من اللفظ لكون المقصد من البيان للاجاءة وانما  
 احد المشترك من غير تعيين كما في هاء الاختصاص لمشتقات وهو



























علما بالآتي بطلان الفهم انما يتم مع عدمه وتوقفه على الوضع واللفظ **القول** في  
 الوضع الثاني فيغير مرجعا بحسبته اما يتوقف على الاول فلو ان مرجعا للقول  
 اشرعيه صيغ العقود فان اشرع نقلا من اشرع الله لا كذا في  
 مسبوقة صيغة **بغير اقول** لما ثبت العقد شرعا في ذكر ما يتفرع عنه  
 فوجي الاول ان النقل هو خلافا لغيره غير ان عدمه عليه لظهور وجهه  
 عليه بوجه ثلثه الاول ان كنه الحفظ موقوف على غير المتعارفين في الحفظ  
 ما يفيد ظهور كونه كنه فيا بعده عالم يظهر ما يدل على خلافه في كنه الحفظ  
 الثالث ان لو لم يكن وجه النقل مرجعا بحسبته لاعدله لما حصل الاتفاق على  
 التي طبقت قبل الحال من كنه واحد وحده من الالفاظ التي وقعت بها الخطة  
 نقل عن موضوعه لا غيره **اولا** والناشط بالوجود ان في المقدم عليه بيان الملائمة  
 اشرعيه لغيره ليس ورجحان النقل وعدمه على ما يرد في ذنبه في المقدم  
 والمقر المنقول اليه ولا يتبادر الفهم احدهما دون الآخر ولا يلزم ترجيح  
 وجه لا يصلح فهم المراد من الخط بسبب في نظر فان لما منع ان يمنع الملائمة فان  
 المعزاة الذين يدل على عدم اتفاقها مع نقلها لا على اتفاقها مع عدم نقلها  
 هو مدعاكم والمرجع لفهم المعزاة دون غيره فلا وجه لطلب مع بوضع اللفظ  
 على بوضع غيره **والثاني** كونه اللفظ منقول لا يتوقف على امور ثلثة الوضع الثاني  
 ولهم والوضع الجديد وكونه غير منقول لما يتوقف على الاول فكيف ان يرجع  
 الثاني ان صيغ العقود عشر عشت واجرت وترجعت منقولة اشرعيه فانها  
 كانت من موقوفه لغير الله لا نقلا من اشرع الله انا الاول فيسقط عليه **الثاني**  
 فلا يلزم لو لم تكن منقولة عن موضوعها لزم حملها على غير ما هو الكذب لكونه من موقوفه

مسبوقة **بغير** يتسلسل الى غير النهاية والى لا يقتضي حكمة المقدم **القول**  
 فلا زلزال اقل بحث فاما ان لم يكن قبضه لصيغة اشرعيه فيلزم الاول وهو الكذب  
 لولا لا يتحقق البيع بدون صيغة وفاقا واما ان يكون فيلزم الثاني وهو التسلسل  
 الثاني من الكلام المستلصص به لا يرد وقابلهما الى غير النهاية واما بطلان الاول  
 فلا ان الكذب لا عبرة به فلا يترتب عليه حكم شرعي واما بطلان الثاني فما بين  
 علم الكلام والهاء في قول المصطفي بغيره انما يتم مع عدمه عائدة الى النقل وكذا  
 في قوله لتوقف الفرق بين الكتاب والكتاب ان مدلول الخبر الحكم بثبوت **القول**  
 او نفيه عنه ومدلول الثاني نفس ذلك الثبوت او النفي **القول** في الفرق  
 بين الحقيقة والخيال وهو من وجه **اول** ان نقل اهل اللغة عليه **وجه** الخواص  
 سبق الخبر الى الفهم ليس الحقيقة **وجه** الثاني كونه غير القولية من خواص الحقيقة  
 وتوقف عليها وليس **وجه** الثالث تعليق الكلام على سبب علة بل هو ليس الخواص  
 وسبب القولية **وجه** الرابع وليس الحقيقة فان العالم لما صدق على من علة صدق  
 على كنهه فمعلم بخلافه ليس القولية لا تشيع وسبب الخيال والضعف بان المقدم  
 قد يكون لما في الشرع كالفعل والاسم او اللغوي كمنه والاولى في غير الفرس **القول**  
 يرد بالفرق بين الحقيقة والخيال ما يبرهن كونه اللفظ المحض حقيقة **وجه** الثاني  
 او محيا راقية لا الفرق بين ماهية الحقيقة وماهية الخيال لان ذلك معلوم من حدسيا  
 المقدم ذكرها وقد ذكرنا العلم لذلك طرق ستة فبما يشترك في الحقيقة والخيال  
 ومنها ما يتفق باحدهما في الاول طريقان **القول** في الفرق بين كنه اللفظ  
 في المعزاة او محيا راقية وذلك كنه كنه ثلثة اقسام احدها ان يقولوا انه الحفظ  
 في هذا الخبر وهذا الحفظ محي راقية وانما ان يذكر واحدا بان يقولوا انه الحفظ



لهذا الخبر المستعمل في وضعه اولا ونحو اللفظ ليس موضعاً لهذا الخبر المستعمل  
وضعا ولا بد من سببه فيعلم بذلك ان اللفظ الاول حقيقة والثاني مجاز  
ذكر خواصها بان يقولوا هذا اللفظ لا يجوز سلبه عن هذا الخبر وهذا اللفظ  
يجوز سلبه عن فعله بذلك ان الاول حقيقة والثاني مجاز وهو  
قاما لاوله ووجدناه اللفظ مستعمل في معنى شيئا من خواص الحقيقة  
مستعمل مجازا سلبه عن علمنا انه حقيقة في ذلك الخبر وكذا الاول وحده  
فيه شيئا من خواص المجاز يجوز سلبه عن ما نفهم كونه نافية لان  
اشياء لا يوجد غيرها ولا لما كانت خواص له واعلم ان حقيقة اللفظ  
سبب الخبر الى انما هي ودين باللفظ عند اطلاق اللفظ مجازا عن التواضع  
لذلك اللفظ بذلك الخبر فيعلم ان ذلك اللفظ حقيقة في ذلك الخبر ولا يكون موضعاً  
دون غيره لم التعرّف اليه الفهم دونها ترجيح غير مرجح وانما قد  
وليس المجاز فان اللفظ المستعمل لاوله والحق لم يستعمل في الخبر الى انما هي عند اطلاق  
اللفظ في فهمه القرينة زائدة عليه كان مجازا وفي ظرفه منقوض باللفظ المستعمل  
بأنه المستعمل في فهمه نافية فان لم يكن مجازا في فهمه لم يكن مستعمل في اللفظ المستعمل  
وقول المطالب شره وعكس مجازا لانه عكس من المقابل وهو عدم قبول الخبر الى انما هي  
عليه لفظ العكس مجازا لانه عكس من المقابل وهو عدم قبول الخبر الى انما هي  
المعينة للمراد من قاصدين انهم معية من معنى ثانيا ولو غير ودين ذلك الخبر في ذلك  
اللفظ اولى بذلك اللفظ غير ذلك الخبر المستعمل عليه من قول القرينة زائدة فانه يعلم  
كتم ذلك اللفظ حقيقة في ذلك الخبر لاوله لا يعلم بان ذلك اللفظ حتى لذلك المعنى  
موضوعا للمادة ووجه القرينة وتوقف فهم الخبر عن اللفظ في وجه القرينة زائدة في ذلك

كتم ذلك اللفظ في ذلك الخبر زائدة في ظرفه لا عرفت من انما هي مشتركة في ذلك  
في معنى المعين يتوقف في قرينة زائدة عليه وانما يتحقق بالمجاز زائدة على انما هي  
فقط اللفظ المستعمل في ذلك الخبر في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر  
بالقرينة المستعملة عن مجاز عن حقيقة فيعلم ان المراد من لفظ القرينة المجاز  
وهو كونه مستعمل في معنى مجازا في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر  
كتم لفظ القرينة مستعمل في معنى المسكن واعلم ان زائدة حمله على احداهما تعين  
في الآخر ولم يكن ذلك لانه مجازا في معنى المجاز في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر  
وان كان في لفظ الامر لانه لا يرجح من ذلك في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر  
لان المدعى يستلزم تعين المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز  
لفظ القرينة بين المعينين المذكورين لا يتحقق ذلك في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر المستعمل في ذلك الخبر  
يستلزم تعين المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز  
المذكورة وجوابه ما ذكرناه واجعل المعنى المستعمل في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز  
كالمسأل بالقرينة مستعمل في اللفظ وان كان تخيل استنادا الى الحق  
لان ذلك مستعمل في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز في معنى المجاز  
فانهم وضعوا اللفظ القرينة لايحقيق السؤال بالتحقق منه ولا خلاف  
ان تعليق الحكم بالاستحتمال يتعلق به بوجه العدول الى المجاز في ذلك تارة يكون  
الجواز في نفس الحكم المتعلقة ويجوز في تخيل يتعلق به حقيقة تارة يكون  
يجوز في الامران فلا يعين العدول عن خا احدهما دون الآخر لولا مرجح  
وتارة يكون الجواز فيها معا فتأمل لاول قولهم جدارا يريد ان يتحقق فقد  
علقت الازالة بالمعاد ووجه الجواز فيها انما هو في لفظ الازالة المستعمل



والمراد من الميل الى حال في الجوار المقصور لبقوله وانما لفظ الجوار فهو <sup>ظاهر</sup> ~~ظاهر~~  
 ومثال الثاني ما تقدم من قولهم ويسئل القريب فان لفظ السؤال الذي هو المتعلق  
 به ظاهر والجواز انما هو في المتعلق الذي هو القريب والمراد اجابته ومثال  
 الثالث قولك دانت اسناسيد لا يتكلم ومنه يعلم مثال الرابع ومنه لا بد  
 على لفظ حقيقة في الخبر العيين اطرا دة كالعالم فانها لا تدق في رتبة حقيقة  
 قد يكون من علم انه عالم وهو منظر الاطرا دة بخلاف ما ليس بحقيقة فانه لا يطراد  
 لا يلزم منه صحة قولك ويسئل القريب صحة قولك ويسئل الجبلد ويخبر عن علي بن عيم  
 الاطرا دة يكون لما نفع شره كان ضرره ونحوه فانه موضع حقيقة كغيره في نفس وحقا  
 وبها حالان فعليه مع عدم صدقها عليه بوجوب المانع شره او المانع لغو كونه اليقين  
 في غير النفس فان الاتبع عبارة عن كل جسم ذو لونين يولد وبها في الانفس  
 حضور تلك بالنفس فلا يق نوراني ولا جبري بل في هذا غير ولد وعينه قولهم  
 وليس الحقيقة لانه لا يلزم من كونه وليلا على الحقيقة ان يكون عدمه وليلا على عكسها  
 ان يكون المدلول اسم من الالاف نعم لو قيل عدم الاطرا دة ليس الجواز كان ذلك واردا  
 عليه بخلاف المدلول عن الدليل وانما يخرج ويخلص حسب الاحكام من هذا لا يرد  
 بان جعل الدال على الجواز عدم الاطرا دة مع عدم وجود المانع من هذا لا يرد  
**قال في الجواز** في تمام الجواز وهو من وجوه **١** اما يقع في المفردات كالاسد او  
 في المركبات كلفظ الشمس موثقة او فيها مشتركة في الاحكام بل في الجواز  
 قد يكون بالزيادة او النقصان او التفرع **٢** اطلاق لفظ الجواز على ما ليس بمتي  
 بشرطه كجسم وهو مستعار ولفظه وكثره وكثيره وبما لا يلا الوجود بالان  
 وبالجوار وواجب فيه وبالمستعلق **٣** انما لا كرات الحقيقة وبما لا يلا

عن الجواز شرع في ذكره في الجواز وهم ان الجواز ينقسم باعتبار يقع  
 الجواز وتارة باعتبار ما يقع الجواز من الكلام اما الاول فنقول الجواز ان  
 يقع في مفردات الالفاظ واما ان يقع في تركيبها واما ان يقع فيها معا <sup>الاول</sup>  
 كاطلاق لفظ كسد على الشجع والحمار على البليد وانما شرطه ان لا يشرطه في نفسه  
 ولا في واقعها وقيل انما يشرطه في الصغير وليس الكبير كرا العدة ونحوه فان  
 المراد من هذا وجه من لفظ الفروع وليس حقيقة وكذا لفظ الالراج واللارض  
 والاشغال ومفردات البيت المذكور والجواز انما هو التركيب كونه والطبع  
 الى اشهر واللاخراج الى الارض كاشبه الفتر الى كرا العدة ونحوه لان هذه  
 الالامور حقيقة مستندة الى ارضها لا غير مستندة الى هذه الاشياء المذكورة  
 يكون مجازا وهذه الجواز حقيقة لا وضغلا ان اسند الاشياء مؤثر حكم عقوبات  
 ونفس الامر لا يغير بغير الاوضاع والاصطلاح فقله عن ذلك المؤثر مستند الى  
 غيره فغير حكم عقوبات الالفاظ لغيره واما انما شرطه ان لا يكون له بطلان  
 وجه من هذه الالفاظ لم يرد الحقيقة لاد المراد من الاحياء اسرار ومن  
 الروية ومن لم يطلع الصخرة والتركيب مجاز انهم لانه كسد الاحياء الذي هو فعل  
 ادم الى روية الا ان الجواز في هذه المفردات وضغلا في التركيب عقوبات  
 الثاني وهو انما يقع الجواز باعتبار ما يقع الجواز من الكلام فاما <sup>٢</sup>  
 وجودان يضيف الى الكلام لولا له كذا في جازية هي حقيقة كقولهم في  
 شرفان الك فلو لم تصف الى لفظه كذا كان الكلام منقطعاً جازياً هي حقيقة اذ  
 المقصود بيان وحدته تعالى ونحوه كذا في جازية هي حقيقة كقولهم في  
 نبوتها فلا يكون اجازتها هي حقيقة لانها موضوعة للتشبيه في الخبر ليس مثلها







كذلك لم يتوقف التجوز على نقل انا الاول فذلك اذا قلت انك استأذنت  
 الرجل اشجع لم يمتلحظ المبالغة في اعارة اللفظ دون معناه كما  
 لو سميت بالاسد لم يدل على شئ غير اصله فذلكم بلوغ المعنى المستفاد  
 من استعمال المبالغة والمفهوم المقصود من التجوز باعارة معناه  
 في كلف لغويته سدا وقد بلغ في ذلك فيق هذا المبدأ انا انما هو  
 كما قالوا في ما نهى البشر ان يذللوا ملكهم واما الله في خلقه فان صدق  
 صحت اللفظ عن معناه لا يحتاج الى التفت والتباطا فالمقدم بهذا المبدأ  
 فقط لا يستلزم وجهه لشرط من دون بشرط واما بيان بطلان الثاني فلما  
 بين فيما تقدم ان الحقائق الشرعية والعرفية هي زات لغوية ومن المعلوم ان  
 اللغة لم يتعلو بها في المعاني الشرعية ولا في حقيقة ولا في زوايا  
 في جوارح استعمالها فيها لان ذلك موقوف على عقول المعانيه ومن تعلم  
 انهم لم يتصوروا اجمع الحقائق بوجوه الاول لو لم يكن الجوارح متفكره عن  
 اهل اللغة لما كانت عربية والى بطلان المقدم مثله والملازمه اما بيان بطلان  
 الثاني فلا يلزم خروج القرآن عن كونه عربيا كما انه كثير منها وانما هو  
 الثاني لو لم يكن النقل من اهل اللغة شرط للتجوز لما زال التجوز في كل صورة يتحقق فيها  
 العلاقة بين المعنيين والى بطلان المقدم مثله والملازمه اما بيان بطلان  
 الثاني فلان العلاقة ثابتة بين الالفاظ والابن والتحد والجمل والشكل والصوت  
 انه لا يقي للاسباب ولا لابن اللفظ ولا غير لان من اكد في التثنية  
 الطول في اللفظ لا يقي في اللفظ صيد ولا في اللفظ عن الاول ان كان اللفظ  
 التثنية عليها القرآن العرفية هي زات لغوية واما استعمالها في معانيها لا يقي في

الغوية مع اعطاء اهل اللغة القانون الكه في التجوز مطلقا من غير تقييد ببيان  
 ان كل شئ يكون بالنقل هذا القدر وهو ان اسر اللغة في التجوز عند وجود العلاقة  
 فهو وفائق ولا لا كان ممنوعا وعن الثاني ان التجوز انما لم يخرج في الضرر المذكور  
 لخص اسر اللغة عن عدم جوازها لاهلهم فمنهم من جوازها فهدم مستند في وجوب المانع  
 لانا عدم المنع والحق ان العلاقة المسوقة للتجوز انما هي العلاقة التي اعتبرها  
 نوعها وقد تقدم ذكرها لانا علمنا منهم تسوية التجوز عند العلاقة المذكورة لتحقيقه  
 ولم يوجبها نص في تسوية عند وجود مطلق العلاقة قال الحاشي المصباح الحقيقة  
 لا يستلزم الجواز قطعا والحق العكس ايضا فان الجواز يتوقف على الوضع بل بولي  
 الاستعمال فيه فلا وجه له في الواقع قبل استعماله في حقيقة ولا في زوايا  
 اما عند اللفظ او لغو في اللفظ او في اللفظ العظيم او الخفية او المبالغة فان  
 اسر اللفظ من زات راسد راسد كما اسر اللفظ في الكلام لوصول ثوب النفس  
 الى طلب الكلام بعد العلم لا جاز اقول هذه سبلت متعلقة بالحقيقة الجوار  
 الاول لانه لا يلزم بينهما بغير ان اللفظ اذا كان حقيقة فمنه لا يلزم كونه  
 من غير اخر ولا يفسر لا يلزم من كون اللفظ مما زاد في حقيقة غيره اما الاول  
 فانه من المعلوم ان استعمال اللفظ من ضرورة لا يوجب استعماله في غيره ما عدا ذلك اما  
 الثاني فانه لا يقي الجواز عبادة عن اللفظ استعماله في غير ما وضع له العلاقة فهو ليس بغير  
 الوضع لغويته من الجوارح استعماله في ذلك الغير الموضوع له الذي جاز استعماله  
 فلا ان يقي اللفظ الموضوع لا يقي الحقيقة والجواز لان اللفظ قبل استعماله من  
 وغيره ليس بغير ولا يقي في الحقيقة عبارة عن اللفظ استعماله في ما وضع له  
 اللفظ استعماله في غير ما وضع له العلاقة فلا احتمال لانه لا يقي في الحقيقة بدون اللفظ



ومنه قبل استعمالها في استعمالها فاولا ولا علام كزير وعرو لا توصف بكونها حقيقة  
ولا تجاز لان الحقيقة انما تكون عند استعمال اللفظ فيها وضع له اولا والجازة فيكون  
اولا في ذلك لا يغير كونه اسم الحقيقة والجازة في وضع اللفظ موضعها قبل استعمالها  
وليس اولا لا علام ليس كذلك فان استعمالها لم يستعملها فيها وضعها اهل اللغة اولا ولا  
لانها لم يكن من وضعهم فذلكم حقيقة ولا تجاز لا يقدح في حجب الكلام ونحوه  
في النهاية وفيه نظر فان اكثر الاعداد منقولة عن معان وضعت لها اهل اللغة وشبه  
بوزيد وعرو موضوعان لوجه فان زيدا مصدر زار وعرو مصدر عرو وكذا  
لا يما وضعت لها اهل اللغة والا في غيره فخرج لا يما في ثبوت وسط بين هذين  
والحق ان لا علام ليس استعمالها حقا في حقيقته بل نظر الى وضعها الجبري واما بالنظر الى  
فليس حقا في ولا تجازات وان كانت منقولات عن معان وضعت لها اهل اللغة  
لان وضعها اعلما لم يستعملها في معانيها الغريبة ولم يخطئ في نسبتها علاقاتها  
بالسميات الغريبة وتبين استعمالها في حقائق ولا تجازات فيما هو علم غير مطلق  
الاشارة اليه البحث عن الحكم بالجازة علم ان الجبر من المخرق يكون باللفظ المخرج  
وقد يكون بغيره مما به علاقة والاول ارجح لان الحكم يستخرج من ضم قوله زيدا  
عليه وخالف في بفتقر الى ضم قوله صار في اللفظ عن معناه الحقيقة  
لا يتحقق العمل عن الحقيقة الى الجازة الا لفائدة عظيمة الصغر فيتمسك بال  
المال القرينة لانه لو لا ذلك لم ترجع من غير مرجع وارجح وقد الفائدة  
يكون متعلقة بجوهر اللفظ وقد يكون متعلقة بعوارضه وقد يكون متعلقة  
بمعناه فالاول ان يكون اللفظ الجازي عزبا بسلا والحقيقة تفيد  
اما بغير مغزاة في غيره اولها في تركه كقول الشاعر وقبره يعبان في قوله

يسير في سيرة وسيرة فقد قيل ان احدا لا يمتحن في سيرة ابيه ثلاث  
مرات في غير ترفع ولا تليخ فيعدل في الحقيقة والاما ان لا يكون اللفظ  
صالحا لشعر لقيام الوزن به وليس في ذلك كلف الحقيقة في غير ما ذكره الورد في  
فيما سدر من فرجه ولو كان من صنفه وهو ما خذ من سجع الحام والقيل في قول  
س كس في كسباب قبح ورخص في الاعداء حفظه والتماس كالمقدم  
والبطاق كقولهم ليلتنا سوا على ما فكم ولا تفرحوا بنا انكم ولغير ذلك  
النوع البديع واللفظ الحقيقة ليس كذلك واما ان لا يكون اللفظ الجازي  
مفيدا للفظ كقولهم سلم على الجلس العالي او تحقيقه كما يفرق قف الحجاب  
لذلك هو اسم المكان المطلق عن الارض او لبا لفر كقولهم رائت سيدا في  
الشجع فانه ابلغ للتعبير من قوله رائت ابننا كالكس او لتلطيف الكلمة بان  
مفيدا لانهم الغرض من بعض الوجوه كونه موضوعا لبعض لازمه الى ربه المحض  
النفس الى ادراك الباطن وكثيرا لذة بادر كذلك الوجه والم فقدان علم  
ثم كالحصول لها علم بوجه لم يكن حاصلا قبل حصول الالفة عظيم لان الحكم  
للذة الجبرية ان يصير قسما لاهم وح تكون هناك لذات مسبقة بالان  
بحسب ما حصل بادر ان ذلك الغرض في حقيقة النفس حاته كالدغفة لفظية  
الطلاق للفظ الحقيقة موجب لفظ معناه بانه دفع لم يصير لفظ شوق الى ادراك  
استحى له كصلى الى صل فلا جرم لم يحصل له تلك الفائدة المذكورة من اللة الوافرة  
فما يعبر عن الغرض باللفظ الجازي ولا تتأثر كلفه في ذ القرينة في ضم تحصيل  
الفائدة وقول المصنف في الالوضع في اللفظ الموضوع وان لم يكن مذكورا لانه  
الوضع عليه والمراد به الوضع لفظا من معناه الحقيقة المعناه الجازي قال











على الاول والثاني من هذه النسخة في **الفصل الثاني** في ادراك اللفظ بين الحقيقة والواقع  
 بعد استماعنا لما قيل من ان اللفظ الواحد الجازم والجازم لا يرجع لكثرة استعماله في اللفظ بل  
 الواحد الحقيقة قال ابو حنيفة الحقيقة المجرى اوله الثبوت لا يوجب كبرية الجازم  
 كذلك ثبت بعبارة علمه بالاصح وقال ابو يوسف الجازم لا يرجع اوله بطريق  
 وقال اخرون يحصل التعارض لان كل واحد من الحقيقة والجازم لا يكونان  
 في الاخر من وجهين وجه في وجه اخر فيحقق التعادل وهو احتياج المقصود  
 المستلزم في غير استحقاقه وهو كون الجازم في خلافه لاصل اذ لا يكون  
 العمل بالجازم في غير متعين لانه ان كان سببا للحقيقة بدون هذا الرجوع في  
 النقصان يكون لارجح قطعا **الثالث** ان اللفظ الواحد قد يكون حقيقة ومجازا  
 معا اما بالنسبة الى معنيين فيكون في اللفظ الواحد بالنسبة الى استيعاب حقيقة  
 بالنسبة الى اعتبار الشرح مجازا واما بالنسبة الى اخر واحد في ان اللفظ الواحد  
 لان كونه حقيقة في ذلك المجرى لوجوب كونه موضوعا في ذلك الوضع وكونه مجازا في  
 كونه غير موضوع في ذلك الوضع والجمع بينهما قد قيل ان تعدد الوضع جازم كلفظ  
 القول بالنسبة الى الواقع في حقيقة بالنسبة الى الوضع واللفظ واحد بالنسبة الى الوضع  
 فكيف اذا نسبت الى الحقيقة **الفصل الرابع** في حقيقة اللفظ في غير الجازم  
 الاول في ان يجوز استعمال اللفظ في معنى الحقيقة كقوله في غير الجازم ولا في غير  
 النقصان في غير الجازم واما الثاني في ان يكون استعمال اللفظ في غير الجازم في غير  
 اللفظ عند الحاجة مجردا عن القرائن الزائدة لتقلب الحقيقة اللغوية مما راعى في  
 الجازم لغير حقيقة عارية **الفصل الخامس** في تعارض اللفظ في غير الجازم  
 او وجه واقع بين خمسة فان مع انتهاء اكثر من اللفظ يكون اللفظ حقيقة واحدة

ومع انتهاء الجازم والآخر يكون المراد من الحقيقة ومع انتهاء الحقيقة يكون  
 الحقيقة وكيفية كمال الحقيقة فاذا وقع التعارض بين اكثر من الجازم والجازم في الجازم  
 لكثرة واحتمال النقصان اما مع القرينة فالجازم واما مع الحقيقة وتعريف الجازم  
 المشترك لعدم الخطأ فان القرينة ان وجدت حملت مع ما دلل عليه ولا  
 توقف في الجازم اذا اقيمت بحملها مع الحقيقة وبريد الجازم في حقيقة الخطأ  
 ولو وقف الجازم في الوضع الاول لنقل والعلاقة واشتركت في الاول وكثرة **الفصل**  
 في اشتراكه ون الجازم وكثرة العجز بكثرة الحقائق والجازم الجازم اكثر **اقول**  
 قد عرفت ان اللفظ اذا لاطفي مجردا عن القيد والقرائن المعينة للراد من حقيقة  
 وكذا الحقيقة قد تحيدت مرارا وتعدرت حمل اللفظ عليها لوجه قرينة راد على عدم راد  
 من ذلك اللفظ وحج بغير ذلك اللفظ معطلا ما لم يقترن باحد من هاتين الحالتين  
 لاصل غير اشتراك النقل والجازم في ذلك فاما في تخصيص فخر في الاصول  
 عن اولوية احدى لغير اللفظ عليه قد قيل ان اللفظ ما يقع له عند الحاجة  
 فيجوز عن اولوية البقر وكذلك ان يقر ان في شجرتين عن اولوية احدى  
 الفصل لهذا الغرض وعلم ان المتغير لا يختلف في اللفظ اما هو احتمال  
 هذه الحالتين لا غير ما لا اول في اللفظ لانه قد يحد احتمالا واحدا واحتمالا في غير  
 المقصود معنيين واما الثاني فلان اللفظ اذا اقيمت احتمالا كونه مشتركا في غير  
 حقيقة واحدة فاذا اقيمت احتمالا الجازم ولا فساد كان المراد من الحقيقة واللفظ  
 الخصص كان المراد باللفظ حقيقة الحقيقة فيحصل كاللقيم من اللفظ وهو حقيقة  
 في غير اللفظ اصله وعلم ان تعارضت هذه الحالتين في اللفظ لا يحد  
 كونه في اللفظ في غير الجازم وهو اربع حقائق في غير الجازم في اللفظ في غير الجازم







صادرا عن الواقع الكسبي اما في تقديره فورد وانه في غير ذلك كلفظ  
 مشتق كما في تقديره ليس بقصدا للوضوح بالذات بل بالعرف لما تقدم في غير  
 ترجيح الواقع في المفسرة على قليله ولا يخرج من غير مرجح **قال في الثاني**  
 الاضمار او من اكثر تركه في بعض الاماكن في بعض النسخ والاضمار في غير ذلك  
**اقول** هذه ثلثة المظاهر في كل واحد من هذه الاشياء كما في قوله الله  
 خمس الاصل ثلثة فان لفظه في كل واحد من هذه الاشياء في الطريقة السببية  
 كحقيقة كونها للظرفية حقيقة وحيث يجب للاضمار في تقديره في غير الاصل  
 مقدرة ثلثة فان الاضمار اوله لان دلالة اللفظ على تقديره للاضمار في هذه  
 لا تحقيق الهمزة في الالف صورية واحدة وهو ما اذا كان هناك امر متوقفة  
 مستوية في احتمال الاضمار وعدم قرينة تدل على تعيين احد ما في تحقيق  
 اعانه غير هذه الصيغة لا محالة والمضمر او لرجحان بعض ما يصلح للاضمار في غير  
 لاجال لوجوب الصيغة لارجحان غيره في الاضمار فان الاضمار ثابت عام في جميع  
 منقصة في القرينة المعينة للمراد منه والاضمار في باب الاكابر ووجهه في  
 من حسن الكلام في كل واحد من اوتيت جوامع الكلام واختصه الكلام لا يوسر  
 بهذه الصيغة كنهان الاول والاول لا في الاضمار في جميع النسخ في ما يدل  
 هو للاضمار وما يدل على امر متوقفة وما يدل على تعيين النسخ في جميع النسخ  
 وهو القرينة الدالة على المعنى المقصود من اللفظ كنهان الاول لاننا نقول للاضمار  
 بموجب الالف القرينة الثالثة صورية واحدة كما قلناه في المشترك في جميع النسخ  
 كنهان الاول **قال في الثالث** في تخصيص اوله من اكثر تركه في غير ذلك  
 على ما ياتي والمجاز في غير ذلك كنهان الاول لاننا نقول للاضمار

في اتفاق امر ليس بان يحل في الجواز **قال في الرابع** في اوله من انقل لما قلناه في  
 الجواز **قال في الخامس** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز **قال في السادس**  
 من انقل لما قلناه في الجواز **قال في السابع** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز  
 لرجحان لفظ **قال في الثامن** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز **قال في التاسع**  
 من انقل لما قلناه في الجواز **قال في العاشر** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز  
 لا يخرج من الجواز **قال في الحادي عشر** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز  
 معارفه اكثر تركه في تخصيص كنهان الاول لاننا نقول للاضمار في هذه  
 ولا يجوز انما في ابناءكم من انقل لما قلناه في الجواز **قال في الثاني عشر**  
 العقد فاسد لان هذه المكسورة بالعقد الفاسد خلت عن حقيقة النسخ  
 المكسورة بالعقد الصحيح داخله تحت النص فيقول للفرق ان النسخ حقيقة في العقد  
 خاتمة من حقيقة فراوطه وحيث لا تدل الالف على تحريم من عقد عليها الا في  
 لا احتمال ان يكون المراد من النسخ المذكور في الآية الوتر الاول او لا في  
 غير ذلك الجواز على ما ياتي والمجاز في غير ذلك كنهان الاول لاننا نقول للاضمار  
 انما في **قال في الثالث عشر** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز **قال في الرابع عشر**  
 من انقل لما قلناه في الجواز **قال في الخامس عشر** في اوله من انقل لما قلناه في الجواز  
 على انه غير متوقفة في الجواز المتوقفة على وجه العقد وهو متيسر في انقل لما قلناه في الجواز  
 في نسخ الوضع الاول والمجاز ليس كنهان الاول لاننا نقول للاضمار في هذه  
 لا يكون سبغ البر بالبر متوقفا فلا بد ان يكون مرادنا بقوله الله وقدم الالف فيقول  
 الالف في الالف الزائدة ونقول في العقد المتعلق بها حذو ولا يصح في الكلام



لفظ اخر لا روموم اخذ لربا فان في اول العين ما ذكرناه من رجحان الجي النفل  
من كون النفل متوقفا على اتفاق اهل السنن والظاهر ان كل من يفرق بينه والاول  
والثاني في النفل في نسخ الوضع الاول واخذت وضع ثان كماله والاول **بعضا**  
مع ارضه التحصيل للنفل كقولهم واحد اقل الجميع فذلك لفظ البيع موضوع  
بعضا وبقية ما ذكره بجزء من النسخ وخصه بربح ما ليس جابجا للامكان و  
الشرايط الشرعية فقال لا يفرق بين ربح نقد عن موضوعه المعاملات والمعاملة  
فلا كان والشرايط الشرعية كان الاول والاول التحصيل في كل من المماز  
ما ياتي والمماز اول من النفل على ما تقدم وللاول من الاول من النفل اول  
من ذلك الشرايط **بعضا** مع ارضه الجاز لا يفرق بينه وبين القربى فانه  
يكتفي بغيره لفظ اهل والتقدير واستر اهل القربى ويكتفي بغيره لفظ القربى  
على اهل محبة السيرة المحرمين الما ورفقته ما يان احتياج كبرها  
المقربة من رتبة كبر الظلم وانه يتركه لال نظر في انه لا يفرق بينه وبينها  
والاحتياج الى المقربة القربى لفظ غم طوره عدم رجحان احد بها  
على رتبة فان التحصيل وكبرها في الاحتياج المذكور مع فروعها  
على كبرها والاحتياج الى ارضه من المماز لا احتياج الى كبر من الوض  
است بقوله لا يجوز والعلل في رتبة ارضه عن ذلك **بعضا** مع ارضه  
للمماز كقولهم اقلوا المشركين فيقول اقلوا المشركين المماز المماز وخصه عن المماز  
ويقول لا يفرق بين المماز والمشركون من غير المماز الذي يكتفي به المماز في السيرة  
المماز باسم كبرها لاول اول لان المقصود كصل من التحصيل على تقدير رجحان  
القربى وعدمها اما الاول فلفظ واما الثاني فلفظ كبر النفل على فروعها

في المقصود من اللفظ كبرها في المماز فان في تقديره المقربة المماز على الاول  
اللفظ على حقيقة اقلوا المشركين المقصود اقلوا المشركين المماز المماز كونه  
**بعضا** مع ارضه التحصيل للمماز كقولهم اقلوا المشركين المماز المماز كونه  
الصيام من السيل فيقول اقلوا المشركين المماز المماز كونه  
بجزء من عقد السيرة المماز المماز كونه في الغرض فيقول اقلوا المشركين المماز  
في الغرض المماز المماز لان في الجزاء ارضه لا يفرق بينه وبينها  
او في ضل في الدال او لا يدل لان التحصيل اول من المماز المماز  
ولا ولا في المماز المماز كونه اول من المماز المماز كونه في المماز  
المماز المماز واعلم ان المراد بالتحصيل في هذه المعارضة انما التحصيل في  
الاحتياج الى التحصيل في المماز المماز كونه في المماز المماز كونه  
او في المماز المماز كونه في المماز المماز كونه في المماز المماز كونه  
بالنسخ ما لا يكتفي بالتحصيل العام بل يفرق بين التحصيل العام والقياس  
جواز النسخ بها والعلل في ذلك ان الخطاب بغير النسخ كالباطل في التحصيل  
القياس كالباطل في المماز كونه بان ذلك لا يمايل في كونه في المماز  
من النسخ ليس فيه ولا في كونه المماز كونه في المماز المماز كونه  
في ان النسخ مبطل لمعك الثابت وهو حذف ولا يحد والمماز كونه  
بمطل لمعك ثابت بغيره المماز كونه في المماز كونه في المماز كونه  
صلا في كونه في المماز كونه في المماز كونه في المماز كونه  
بلفظ المماز كونه في المماز كونه في المماز كونه في المماز كونه  
بمطل لمعك ثابت بغيره المماز كونه في المماز كونه في المماز كونه







منه فلو لم يجمع الدال على التغير لم يملكوا والطلاق التام ليس بغير الاول <sup>اللفظ</sup>  
 بالاول لانه قد وضع اللفظ للاسم اوله لان الحجة الى التغير عن اللفظ  
 الى الحاشي يستلزم الى حجة اليه وقد كثر في العامة وتغير عن التغير الى  
 هذا لانه اذا وقع بالقرآن ومنه ما به ان الاول للترتيب مع الجواب عن  
 من وجوه الاول ان خطيبا قام بحفرة لغيره فذكر في الحاشي <sup>اللفظ</sup>  
 ومنه ما قد ذكرنا في الحاشي من خطيبا استقر من عمارته وروى في  
 للترتيب لم يكن باين ما استخرج من بين ما قلناه فرق والله اعلم بما قلناه  
 ان الحكماء اكثر ما يجمع بين عيسى واهله في تقديم العمة على الخ مخرجين <sup>اللفظ</sup>  
 وانما الخ والعمة لله وذلك ليل فيهم من الواد والترتيب من غير مخرج <sup>اللفظ</sup>  
 العمة وموضوعها فوجب كون ذلك ان كانت ان الحقيقة تقتضيان <sup>اللفظ</sup>  
 لزوجه لانه لم يضر بها انت طائفي وطائفي لم يقع الا واحدة ولو كانت  
 طائفي طائفتين وقتا معا وذلك ليل في انها عندهم للترتيب اذا كانت <sup>اللفظ</sup>  
 بين فرق الرابع ان امير الله ومنه لبريات الترتيب المطلق الفاعل <sup>اللفظ</sup>  
 الفاعل للترتيب في الحقيقة ثم للترتيب في الزمان فوجب ان يقع اللفظ للترتيب <sup>اللفظ</sup>  
 لانه من شدة الحاجة الى التغير ولان الاحتياج اليه من الاحتياج الى التغير <sup>اللفظ</sup>  
 وغير الواد واللفظ ليس موضوعا فاقا متعين وضع الواد واللفظ <sup>اللفظ</sup>  
 قلت قد يعارض بطلان الجمع فانه من شدة الحاجة الى التغير عن فوجب وضع <sup>اللفظ</sup>  
 بالترتيب ليس من الاول ومنه في الترتيب الاول قلت اذا وقع التعارض <sup>اللفظ</sup>  
 وهو من الاول اذا كان موضوعا للترتيب المطلق امكن اطلاقه على المطلق <sup>اللفظ</sup>  
 من وجوه في اطلاق اللفظ عليه كما اذا كان موضوعا للجمع المطلق كما في الترتيب <sup>اللفظ</sup>

لا زواله فلم يجمع اللفظ على غير اللفظ لما ذكرنا في باب الحاشي من قوله <sup>اللفظ</sup>  
 الحاشي من قوله لم يجمع اللفظ على غير اللفظ لما ذكرنا في باب الحاشي <sup>اللفظ</sup>  
 مع تحقق المعادلة بينهما الترتيب من الترتيب الترتيب من جميع المدة واللفظ <sup>اللفظ</sup>  
 في تحقق المكان وضع الجمع والترتيب في سبيل الترتيب ولا يجمع من ذلك ما تقدم <sup>اللفظ</sup>  
 والجواب عن الاول ان اللفظ لا كان الترتيبا لانه اذا كان الترتيبا <sup>اللفظ</sup>  
 لان الواد واللفظ في الترتيبان معصية لانه لا يجمع في معصية الواد <sup>اللفظ</sup>  
 الترتيب من شدة الحاجة الى الترتيب في الموضع لانه اذا كان الترتيبا <sup>اللفظ</sup>  
 الواد من شدة الحاجة الى الترتيب من ان الترتيب من جميع المدة واللفظ <sup>اللفظ</sup>  
 كونه الواد للترتيب لا يجمع في الترتيب من الخ وهذا لانه امره <sup>اللفظ</sup>  
 دال على عدم فهم الترتيب من الواد واما الترتيب في الترتيب <sup>اللفظ</sup>  
 من الواد واللفظ المطلق الترتيب في الترتيب من الخ وكما في الترتيب <sup>اللفظ</sup>  
 غير انما الترتيب من جميع المدة واللفظ في الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>  
 يمكن ان يكون بوجه لانه لا يجمع في الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>  
 كيف يجمع في الترتيب من الخ لان الترتيب في الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>  
 وقع لانه لا يجمع في الترتيب من الخ لان الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>  
 بالاول كلفا لطفين فانه تقييد لبقول الله تعالى <sup>اللفظ</sup>  
 والابره وعن الرابع مانع من مجازي وضع اللفظ للترتيب المطلق <sup>اللفظ</sup>  
 الترتيب من وضع اللفظ على الترتيب من الخ لان الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>  
 الترتيب من وضع اللفظ على الترتيب من الخ لان الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>  
 اللفظ العام اذا لم يكن الترتيب من الخ لان الترتيب من الخ <sup>اللفظ</sup>































الحقيقة واجبا بل الحقيقة بالمتصور لا بالمتحقق في الحقيقة وذلك لان الاستعمال  
 يوجد تامة مع الحقيقة وقارة مع المجاز في مشترك بينهما علم منهما فيكون  
 على احدهما على التبيين لان العام لا يدل على الخاص المعين من بين  
 على السواء اما مع كونه اوليا باحد طامن والآخر كما فرسلسنا هذه فان  
 كون الاستعمال في مجاز الاول من كونه حقيقة لا يتزامن ان لا يكون  
 مرجوح بحسب الالمحازنا ولي ان لا يدل على المرجوح وجوب ايضا بالمتصور  
 باستعمال اللفظ لا من قول الفعل ويجوز ان يكون المراد باللاية الاول القول  
 الاول ان ولو سلم ارادة الفعل لكن لا يتم انه اطلق عليه لفظ لا من خصوص  
 كونه فعلا بل عموم كونه شيا وكذا لاية الثانية وقوله وما امر فوعون به  
 يستحسن ان يكون المراد بالقول باللفظ ذلك بل قيل قد كفا شعورا  
 فوعون الامر اطاعهم فيما امرهم به واما قوله وما امرنا الا واحدة كل الامر  
 فيمتنع اجماله في ظاهره لا يتلوا له وحده ففهم وان لا يكون لا كلاما  
 في السرور ومن المعلوم انه ليس كذلك فيقول المراد وانه علم انه شئ  
 اذا اراد شيئا وقع كل ما لم وقوله سخرت بامر المراد ان لان الجبر ويجز  
 ليس بفعله بل بقدرته تعالى ويمكن ان يبي ايضا بان الاستعمال الدال على الحقيقة  
 انما هو الجبر عن القران وهذا ليس كذلك فان ادعوا في هذه الصورة الجبر عن القران  
 الدالة على ارادة الفعل متعنا فمفهوم الفعل مرادا وبطل احتجاجهم بالكلية في  
 ابطال ما بين في تدبيره ان من قال هذا لم يلزم به رب مع امره لا من اراد  
 وقال هذا لم يلزم به فعل او امر فلا يستقيم له وحركه الجسم الامر لوجاء به  
 الامر فمفهوم من الاول القول ومن الثاني ان لا يكون من الثاني ان لا يكون

ومن الرابع انما لا يفرض من الغرض من تردد الذين بين فهم هذه المعاني  
 عند اطلاق لفظ الامر دليل على اشتراك بينهما لان لو كانت حقيقة واحدة  
 الى الفهم وكذا لو كانت حقيقة واحدة مشترك بينهما والواجب المنع من التردد  
 عند اطلاق لفظ الامر بل المعنى انه يتبادر القول الى الفهم والاداة في قوله  
 على الحقيقة عائدة الى الفعل وعلى يتعلق باحتجوا والاداة في قوله وليكون ذلك  
 به عائدة الى استعماله في قوله عليه عائدة الى كونه حقيقة **في الحق الثالث**  
 فحقته وهو طلب الفعل بالقول على جهة استعماله وهو الطلب من كونه  
 هو غير الصيغ لعدم اختلافه باختلاف اللغات ولو جحدنا فيها من الغرض  
 مع التعلق به وهو هو الارادة او غيرها الحق الاول لما لا نعني ان لا يكون  
 الارادة ولا يجوز وضع اللفظ لغيره في مقوله لا لا يفرق بين الطلب  
 من غير الارادة لان امر الله امر الله فربا لفظه ولم يرد منه لانه عام العلم  
 ايقاعه من يكون تكليفه بها تكليفه بالحق ولهم ارادة الفعل من الامر  
 ولا امر به عبده ليعمل لا يريد ايقاعه من طلب الاطاعة عنده والواجب المنع من العلم  
 اللفظ من كونه العلم لا في قوله العلم وتمامه انما هي في هذه المسئلة من كونه  
 الكمالية ونظر الامر منه نفرا لا لازم وان كان مراد بالابتناع الفعل اختبرا  
 او الطلب في الالادة من ديان لا امره بالعبادة والواجب داحض والواجب  
 من جهة صورة الامر ولم يرد به ولم يقبل **قول** لا يثبت ان لفظ الامر  
 للقول الحق من شئ في تعريفه ذلك القول في قوله طلب حشر بل الطلب الفعل  
 المشترك الذي هو الامر به يخرج ليس لطلبه في انواع الكلام كالاجابة والتمني  
 والامر في الالف الفعل فصل غيره عن التميز والفراد بالفعل جهن ما يقع القول



























































































على الظن فان خطه في نفسه غير مستطوع عندنا ولو لم يكن كذلك سقط  
عن الجميع ولو لم يكن كذلك لكان عدم الوقوع حرجا على كل من كان  
قد يتقاضي بغيره كمن وجد من المكلفين عجزا وسببا وجوبا على الاعيان كالعلمية  
والقيام بالواجب وقد يتعلق بتجديده مطلقا لا من بابا غير وسببا وجوبا على الكفاية  
كالجهد والافتقار الى غيره المسلمين والذلال الكفاية في حصوله في كسب بعض المسلمين  
من الباقين لخطه المستطوع وهو حرج على جميع المكلفين الخاطئين في حصوله  
الذي ابراهم وحق العقاب بهم عندنا في تركه ومنه قوله ممكن بان ما كرهه  
زتم ولا يتغير بغيره غير وجهه وما كرهه الجواب بل قد لا يكون واجبا  
الواجب من المكلف بفعله غير بعيد وحرجه في الاول بالمنع من كراهه ان لا يرد بالواجب  
كان وان لم يرد به الوجوب الثاني كان العلم في الجواب ان الوجوب الكفاية ليس واجبا  
الثاني وليس ذلك من عدمه ولا يلزم ما لا يرد به في الجواب في حصوله  
الواجب في علمه ان لا يرد به في حصوله وقد وقع في التبرع بين الوجوب  
قال في هذا الدين والكيفية في موقوفه حصول النطق للعالمين فليكن علمه ان  
يقوم بذلك سقط عندنا وان خطه في نفسه ان لا يقوم به وجوبه فيهم ولو لم يكن  
كذلك لكان غير مستطوع في جميع الجاهلين والذين وان خطه فيهم  
ان غير مستطوع في سقوطه في كسبه بل لا يلزم ان كان يلزم ان لا يقوم  
لذلك ان كسبه العلم بان غير مستطوع في عدمه لا غير ممكن انما يمكن تحصيله في  
الكسبه نظرا فان الكيفية لو كان موقوف على حصول النطق سقط عندنا في قيام  
الغير وهو واجبا ان يفعله في سقوطه في المكلفين في حصوله في العالمين غير مستطوع  
ثم لا يلزم ما جاز ان يفعله في غيره لان المسقط انما هو عدمه في غير مستطوع

حصول السقوط للغير مستطوع في حصول النطق بان لا يقوم بالغير مستطوع بان  
قيامه بفعله انما هو حصول النطق للعالمين بالغير مستطوع بان لا يقوم بالغير مستطوع  
غير النطق انما لان كسبه بالغير مستطوع في حصول النطق في العلم لا يلزم  
والحق مسقط في حصول النطق للعالمين بالغير مستطوع في حصول النطق في العلم  
لأنه لو قدم به الوجوب في النطق لكان اوله لان الكلام في هذا العلم المستطوع  
باعتبار تعيين وقت الفعل المستطوع به وهو غير مستطوع في العلم المستطوع  
فلا يلزم الوجوب المطلق المستطوع به وكان مستطوعا واجبا في حصوله في العلم المستطوع  
لكيفية العلم بان اذ خرج الوجوب من كونه واجبا واقفا على تعيينه في المقدم في العلم بان  
لشرطه ان لا يتغير في كسبه ان وجوب الفعل لزم الاول والاول في العلم المستطوع  
بان المستطوع به في كسبه واجبا لا عند وجود شرطه واذا جاز في كسبه في حصوله  
جاءه التكليف كذلك في السبب المستطوع به عند وجوده في كسبه يكون واجبا في كسبه  
والجواب ان ما خرج من كسبه في العلم المستطوع به في العلم المستطوع به  
الجواب عن الحكم المستطوع به المستطوع به وارتفاعه في العلم المستطوع به  
في العلم المستطوع به وارتفاعه في العلم المستطوع به المستطوع به المستطوع به  
ما اذا كان مستطوعا في العلم المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به  
ما يتوقف عليه العلم ان الواجب في كسبه مستطوع به مستطوع به مستطوع به  
المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به  
في كسبه مستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به  
والجواب ان في وقوعه مستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به المستطوع به



وذكر الوجوب في الخلافة في الشئ من غير ان يكون مقتضى الوجوب مقتضى  
 عدا الوجوب المطلق سواء كان شرطاً او سبباً اذا كان مقتضى الوجوب مقتضى  
 والواجب ففعلوا ان كان مقتضى عدا الوجوب مقتضى الوجوب كان واجبا وان  
 شرطه لم يكن واجبا والحق الاول هو مقتضى الوجوب واجبا لو لم يكن واجبا  
 لزم حمله الامرين وهو اما تكليف بالابطال او وجوب الوجوب كونه واجبا  
 بقسمة فاما المقدم عليه بالشرط ان مقتضى عدا الوجوب المطلق اذا لم يكن  
 جائز تركه واجبا ان مقتضى الوجوب واجبا لزم تكليف بالابطال لان حصول  
 عدم ما يتوقف عليه كونه مستغنيا والممتنع لا يكون مقدورا ولا يترتب واجبا  
 الوجوب المطلق عن كونه واجبا مطلقا واما بطلان كل واحد من القسمين  
 وفيه نظر فان الممتنع انما هو بما لا يفعل حال عدم ما يتوقف عليه لا بما  
 عدم وجوب ما يتوقف عليه ليس الاول لازما للثاني فانه لا يلزم من عدم  
 ايجاب الشرع عدم ذلك الشرع نفسه واليقين فاذا ذكرناه فحينئذ ورد على تقدير ايجاب  
 ما يتوقف الوجوب عليه فان ايجاب الشرع على استلزام وجوبه بغيره عدمه عقلا فحينئذ  
 عدمه ان مقتضى التكليف بذلك الوجوب لزم تكليف بالابطال ولا يخرج الوجوب  
 كونه واجبا وما هو وجوبه كونه هذا هو وجوبه ان وجوب الفعل قد تحقق  
 حال عدم ما يتوقف عليه ذلك الفعل لا بان يوقع في تلك الحال بغير العلم بالضرورة  
 غير حال وجوب ما يتوقف عليه الفعل ولا يلزم منه تكليف بالابطال ولا يخرج  
 عن قول الاشارة الى ان التكليف يقع عند بغيره لا قبله واجبا  
 على ما ذهب اليه افاض الجزء الاول في عدمه وهو مقتضى ايجاب الشرع كونه واجبا  
 ايجابه مقتضى ان مقتضى عدا الوجوب مقتضى الوجوب لا يخرج غير مقتضى الوجوب

وعدمه مقتضى ايجاب الشرع كونه واجبا مقتضى الوجوب لا يخرج غير مقتضى الوجوب  
 كالطهارة والصلوة بغيره ان يقع ويمكن ان لا يقع فحينئذ لا يخرج  
 عند اتفاق مقتضى الشرط ببقاء القدرة عليه والجزء ان مقتضى فعله  
 الا انه خارج عن محمل الزاع لانه اذا كلف ما يقع له شرط عند اتفاق  
 شرطه كان مقتضى فعله بغيره بوجوب ذلك الشرط لا مطلقا وليس كذلك  
 وجوب الشرط مطلقا فحينئذ لا يلزم ما ذكرناه ان السيد اذا قال لعبد  
 اشتر الماء وهو سائل ان يستلم اياه ببقية الماء ايجابا قطعا له وجوب  
 الشرط لا فهو المطلق وان لم يستلمه جاز تركه لم يقتض ذلك التقدير ان  
 اياه بشرط فحينئذ لا يلزم تكليف بالابطال وان لم يبق لم يستلزم ما لا  
 والعرف كذلك **قوله** فانه مقتضى الوجوب ايجابا الصلوات عند شئها القليلة  
 التوابع واستناع كفاية المستبينة بالاشتراط ولم يعين الطلوع وقتها  
 وصحة جميع الجمع والاباحة لان الموجد لا صلاحية الشئ في إطلاق ما لا يترتب  
 اذ قل لم يوجب كفاية الطلوع لولا تركه ومعلوم ان قوله لم يوجب ايجابا  
 بالادلة والقدرة المقتضية من الدوام المقتضية لان الامور بالقدرة المقتضية  
 التمسكت بها الكلمة المقتضية التمسك بها المأمور به الصلوة مطلقا والمنتهى  
 فيمقتضى التمسك كفاية الصلوة في كل مرة المكررة والجزء المكررة المكررة  
 من غير وصفه مقتضى التمسك كفاية الصلوة كفاية الصلوة والتمسك بالصلوة  
 منع المادة من الحادثة **قوله** فانه مقتضى الوجوب المستلزمة مقتضى الوجوب  
 الشرط ايجابا لا يلزم ذلك الشرط الا انه مقتضى الوجوب المستلزمة مقتضى الوجوب  
 والما يتوقف عليه مقتضى الوجوب المستلزمة مقتضى الوجوب المستلزمة مقتضى الوجوب



فان شئت بعد ايقاع النكاح لم يجر من هذا من دون وقوعه في غير النكاح  
 وانه كونه على كونه الحق على كونه متفاد من قولنا عليه السلام لا عقد الا على  
 كونه على الصلوة على الكفاية والآن لك كونه العلم بالانسان بالصلوة الى القدر  
 بحيث يغاية لك الانبائين المصنوعين المصنوعة منها صلوة فان المكلف لا يعلم ان  
 القدر الا الاذلة بها وكل الصلوة في كل واحد من النكاحين والصلوة في كل واحد  
 فان لك المكلف بالصلوة في النكاحين كونه من واحد بالانسان بهلكه في الحقيقة  
 والكسرة في كل واحدة كانت جريبتين وكذا في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 لعدم الانبائين بالصلوة كونه كونه في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 باقية لان جريبتين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 وحسنة من زوجاته في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 فان قلنا بما اخترتم من الجميع لان جريبتين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 الا ان الجميع كنهان واجبا وايضا في كل واحدة من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 تغليب لما في النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 منهم غير معين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 انما انما في النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 من غير شئ وجريبتين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 عندنا ولما هي في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 وجريبتين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 كنهان في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 فوجوب النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد

فانك لا يدرك من ذلك ما دونه في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 ما دونه في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 على الخلق من وجوب النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 انما وجوبه في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 وكذا في كل واحدة من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 فانما انما في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 فيما في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 لسطحها في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 على ذلك في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 لان القوة موقوفة في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 وحسنة من زوجاته في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 خير وحسنة من زوجاته في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 لانما بالانسان في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 واحدة وانما في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 ما سرهما ولا يلزم من ذلك كونهما باحدة ولا كونهما غير جريبتين وانما يلزم ذلك في كل واحد  
 على الصلوة في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 وهو في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد  
 المعصية في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد من النكاحين في كل واحد







وإذا بشر بصدقة لا يدل على انقضاء الاستلام للمدعي بل على كونه كمن لا يشترط  
ما هو واجب فيه من ثبوتها نعم لا يثبت في كل حال انقضاء الاستلام بل في كل حال  
يخرج من هذه العام للذبح والترك لا تقدم من كونه لا ما بشر بالذبح وجوبه  
غيره لا أن في فعله والمنع من تركه لا يقدر على ما يقدر على تركه من تركه  
مستقر للترك قطعا وإنما لا ضد له الوجوبية المنفعة لما هو عليه كالتزامه  
والترك غير المستند إلى الحركة ليقرب ما يشهد به ذلك فقد نجح عقد الاستلام  
لقد كان ذلك لأن في المأمور به ما فيه من كون مستلزما لعدم فائده المنفعة العامة  
لغيره لا وجوبه المأمور به وبين عدمه إذا كانت المنفعة فيه وبين انقضاء الوجوبية  
فإن لا يثبت مستلزما لغيره عليها بالغير شيئا مما لا يقدر بالذات المستند إليه  
أن يجوز تركه لا كغيره فلو كانا لغرض واحد لم يكن كغيره من أن البناء واجباً  
الغرضان فلو لم يوجد الوجوب للمريض المسافر والخالف مع جواز تركه لم يمتنع  
لأن الوجوب لا يجوز تركه فلو كان صادقا ما يجوز تركه لزم اجتماع التضييق  
مع اجتماع العمل في البناء وترك الحرام وترك الحرام واجب نتيجة المباح وأما الجواز  
المنع من كونه المباح ترك الحرام موقوف بترك الحرام ولا يلزم منه وجوب تركه كغيره  
الترك مع إمكان حصره بغيره إذا ترك تركه كغيره من الفعل مطلقا عند من يجوز تركه  
ألا عند الترك وبفعل غير المباح كما لو جسد المذنبية والحرمة ومنع المذنبية  
أوردت بعض المتأخرين وهو أن ترك الحرام لا يلزم إلا جسد هذه الأفعال فيكون وجوب  
الاعتناء بها ويلزم كغيره من المذنبية بتركها تركها بما هو واجب وجوبه انقضاء  
الطهارة ما عدا الوجوب والحرام وهو محقق لا يجمع ويكسر ما لا يثبت من كونه مستلزما  
أو منه ولا وجوبا باعتبار أن كذا ذكره في الصلوة فالصلوة المستمرة وبالجملة لا يجمع بان

الحكم في فعله مطلقا بالنظر في ذاته مع قطع النظر عن توقف ترك الحرام عليه وانقضاء  
في قولهم وهو وجوب المصطفى المريض المسافر والخالف بان ما يكون بعد ذلك انقضاء  
فقد لا يثبت وجوبه عليهم بقولهم فمن شهد منهم كغيره فليس فيه وجوب ولا عذر فيه ولا  
الغير واجب عليهم من جهة ذلك لأن كلاً من هؤلاء يجوز تركه من جهة ما يقضي به تركه  
وهو غير وجوب ولا مستند له بقدره فيكون بدلا عنه كغيره من المثلثات والجواز  
لقد تم من المناقاة بين وجوب النشر وجواز تركه فقد تحقق من لزوم اجتماع المشايخ  
وأنه صحح لأن التركيب واجب فلو كان الفعل واجباً لزم تكليفه لا يمتنع  
منع من أن لا يثبت له من الأفعال ما تركه وجوباً لغيره من الأيام والآخر والتفت إلى تركه  
محقق وجوبه للأداء بغير تحقق سبيل الوجوب كما تقدم وهو الجواز بغيره من جهة  
غيره فمقداره لا يدل على كونه بدلا عنه إنما يقولون لا يلزم أن يكون تركه من جهة  
بين الوجوب وجواز الترك فظهر أنه يعارض ما شال هذه الآثار لا الحنفية فالتفت  
عند المعارض **قال في الجواز** إذا لزم الوجوب بغير الجواز كان  
الجواز وهو الأمر مرجح والمعارض وهو الشيخ لا يصح أن يكون معارضاً لأن رفع المركب  
يستلزم رفع الجواز أصح الغرض أن الجواز بالمعنى الثاني وهو الجواز بغيره  
الأجسام القليلة وهو ما جاز ولا خلاف في المذهب وأوردت كما في الجواز بغيره  
مدونها والجواز بان النسخ برفع سبيل القيد بغيره لا في القول لا في الجواز  
الحكم المستند للوجوب حال تحققه شرعاً في الحكم الآخر لحيث دفعه وهو من جهة  
أنه إذا نسخ بغيره جاز له أم لا فذهب فقهاء الدين وأما غيره ومنه الغرض أن  
أما من جهة غير الدين وغرض النهاية من سبيل الغرض لا في جهة من جهة ما ذكره  
غير الدين في الحصول ونقده أن في مقتضى الجواز مرجحاً والمنع منه مقتضى وجوبه فيحصل



[illegible]











لا يرد على التفتيش بتفصيل من قبلهم في جرد مدافعهم وانما يرد على التفتيش في جرد  
وغيره اما اولها فلا تالاهم ان ذلك كونه يرد على الجميع من الفلاحين من عن الاول  
لشرك لان ذلك انما يرد على القيد واما ثانيا فلا تالاهم من غير القيد  
على الجميع من غير القيد من افراده لولا ان الشاهد قوله لا صدق ولا صدق  
كذب قوله ان ذلك كونه يرد على الجميع من جميع القيد يكون مذموم على تركه وفيه نظر  
لولا يلزم من ذلك جموعه من غير القيد من افراده كما تقدم وانما انما يرد  
بغير القيد باطن وظاهره من الاول بقوله فلا صدق ومن ان يقول ولا  
اخر كونه باطنا وظاهرا وهو من الاول بقوله ولكن كونه باطنا بقوله ولا  
واما الثاني فظاهرا لا باطنا عليه لانا معا فكونا وفيه من تركه لا  
ثنا ولهم من الفروع ومن تركه لا باطنا ولا ظاهرا اما الاول فلا يرد  
بكونه لا باطنا ولا ظاهرا ولا لولا ان الشاهد قوله لا صدق ولا صدق  
يقين ولم يكونوا متكئين من استيفاء المصلحة المصلحة لا من غير القيد  
الاقران وانه من غير القيد من افرادهم من غير القيد ولانهم يكون متمكنين من  
المصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا وفيه نظر لمن يكون الوصف المذكور من غير  
تسليمه لان تحققه في الفروع فانما واه المصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا  
للمصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا من غير القيد من جميع القيد لا باطنا ولا ظاهرا  
لوجوبه على الكفر كما انما انما يرد على جميع حالات الكفر اولا ولا يرد على جميع  
فالمصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا ولا لولا ان الشاهد قوله لا صدق ولا صدق  
والمنع لا يكون من غير القيد من افرادهم من غير القيد ولا باطنا ولا ظاهرا  
كما تقدم في غير القيد من افرادهم من غير القيد ولا باطنا ولا ظاهرا

لا يرد على التفتيش بتفصيل من قبلهم في جرد مدافعهم وانما يرد على التفتيش في جرد  
وغيره اما اولها فلا تالاهم ان ذلك كونه يرد على الجميع من الفلاحين من عن الاول  
لشرك لان ذلك انما يرد على القيد واما ثانيا فلا تالاهم من غير القيد  
على الجميع من غير القيد من افراده لولا ان الشاهد قوله لا صدق ولا صدق  
كذب قوله ان ذلك كونه يرد على الجميع من جميع القيد يكون مذموم على تركه وفيه نظر  
لولا يلزم من ذلك جموعه من غير القيد من افراده كما تقدم وانما انما يرد  
بغير القيد باطن وظاهره من الاول بقوله فلا صدق ومن ان يقول ولا  
اخر كونه باطنا وظاهرا وهو من الاول بقوله ولكن كونه باطنا بقوله ولا  
واما الثاني فظاهرا لا باطنا عليه لانا معا فكونا وفيه من تركه لا  
ثنا ولهم من الفروع ومن تركه لا باطنا ولا ظاهرا اما الاول فلا يرد  
بكونه لا باطنا ولا ظاهرا ولا لولا ان الشاهد قوله لا صدق ولا صدق  
يقين ولم يكونوا متكئين من استيفاء المصلحة المصلحة لا من غير القيد  
الاقران وانه من غير القيد من افرادهم من غير القيد ولانهم يكون متمكنين من  
المصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا وفيه نظر لمن يكون الوصف المذكور من غير  
تسليمه لان تحققه في الفروع فانما واه المصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا  
للمصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا من غير القيد من جميع القيد لا باطنا ولا ظاهرا  
لوجوبه على الكفر كما انما انما يرد على جميع حالات الكفر اولا ولا يرد على جميع  
فالمصلحة المصلحة لا باطنا ولا ظاهرا ولا لولا ان الشاهد قوله لا صدق ولا صدق  
والمنع لا يكون من غير القيد من افرادهم من غير القيد ولا باطنا ولا ظاهرا  
كما تقدم في غير القيد من افرادهم من غير القيد ولا باطنا ولا ظاهرا







عن العدة مع الزانية بالمأمر به ولم يغير بالاثبات بالمأمر به كون الباء موقوفة على  
الصفة اخرج الخصم بالاثبات بالمأمر به كونها جازية لانها اتمام للجملة خبريا كونه مأمو  
والثبات بغير ان في كذا المقدم والجواب ان اتمام الجملة قد يستلزم ان  
بأنه ليس خبريا بل سببا للامر الاول بالجملة لان الاثبات اتمام للجملة خبريا  
ادلاء وجهه فلا جرم لم يخرج عن حكمة التكليف وان خرج عن حكمة التكليف  
المستفاد من الاثبات **قوله** في الجواب **قوله** قد بينا ان الامر لا يقع في غير هذا  
مطلقا ولم يفعل في الاول انما لا يمكن ان لم يخرج عن التكليف لعدم لزوم وقت ودون  
فان كان حقيقا بوقت لم يفعل في الماضي ان لا يقع في حجب القضاء لان ما عدا ذلك  
لم يتغير الامر بغيره ولا انبأت فلا بد من وجوب ايقاعه فيما بعد لان الامر  
يستتبع القضاء واخره لا يستتبع **قوله** لا يثبت من الاثبات بالمأمر به وكونه مقتضا  
للاخر او يثبت من مقتضاه وهو الاخلال بالمأمر به وان لم يكن ان الامر اخلت في ان  
الاخلال بالمأمر به هو يقتضي قضاءه ام لا وهذه المسئلة صارتا احداهما ان يكون  
مطلقا غير مقيد بوقت كقولهم اوصم فاذ لم يات المكلف به في اول وقت كان  
بتركيب الاثبات فيما بعد لجمود الامر والامر والاخلال به او يوجب الادلة يستتبع  
نفاة القول باقتضا والامر الغير نهى لان الامر يقتضي الفعل مطلقا ولو كان مقتضا  
بالقضاء الامر الغير نهى فوجب للفعل بعد ذلك كما في بكرة الزمان نهى عن الجور لا يثبت  
ونشأ ان قول القائل افعل فاعمل فاعمل الزمان ان في فاعل عصبية فاعمل فاعمل  
فعل الامر وكذا الباء فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل  
الفعل بالامر والامر بالثبات لم يقتضه فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل  
الزمن فاعمل الامر وكذا بغيره المقتضى انما كان مقتضا فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل

لو لم تكن اول الامر الزمان وهو المقتضى انما كان مقتضا فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل  
كقولهم اوصم فاعمل فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل فاعمل الزمان فاعمل  
قوله لا يقع في غير هذا المقدم والجواب ان اتمام الجملة قد يستلزم ان  
الاولى واجبة عليه برهين الاول ان الامر لا يقع بوقت لا ينفك ولا غيره  
على غير ولا انبأت اما الاول فظن ان قول القائل اوصم فاعمل فاعمل الزمان فاعمل  
غير يوم الجمعة لان ان من مقتضى ان افعل يوم الجمعة افعل يوم الجمعة ولا  
فيما بعده كقوله يخرج عن محل النزاع ان ذلكم الدال في فيما بعد يوم الجمعة  
الفعل يوم الجمعة بركنهم لا يثبت بغيره ولا يلزم يوم الجمعة وفروا من الاثبات  
واما ان في فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل  
كما في الصلاة اليومية وصيحتها برهان وقارة لا يستتبع كما في صلاة الجمعة  
فكون مطلقا الامر الموقت كسبب استتبع مقتضا وغيره فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل  
احدهما على عدم ولا في العام على الخاص اخرج المقتضى برهين الاول  
في المقتضى بالامر ان الفعل المطلق والواقع في ذلك الوقت ولا خلاف  
لم يثبت الاول ولا الاول فلان المطلق فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل  
مقتضى من اجزاء واما ان في فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل  
لا يسقط الدين بتجرو عن اكل كذا العبادة لا تسقط ثباتها عن ثباتها  
نظرا الاول فلان ايها المقتضى يستلزم ايها المطلق لا مطلقا في الزمان وقت  
كأن في ذلك المقتضى ان يستلزم ذلك المقتضى بيق ذلك الوجوه فاعمل فاعمل فاعمل فاعمل  
على الدين المؤجل ضعيف لعدم الجماع مع ان الفرق ثابتة في ان ايها المقتضى  
وقت معينة لابد وان يكون حكمه محققا بذلك كقولهم لا يثبت ايها المقتضى في غير وقت معينة











او غير ذلك فالغافل عن الامر غافل عن استدلاله على ذلك بوجوبه في نفسه لا في غيره  
رفع الغم عن نفسه عن العجز عن العلم عن الشك في سبب قطع وجه الحق في نظره  
والعلم عدم تكليفهم لا في عدم صحة الذم هو المقتضى لا يلزم من عدم شئ عدم صحة  
لا يلزم من عدم تكليفه لا في نفسه عدم تكليف غيره من الغافلين واما الحق في الغافل  
بالفعل المأمور به بشرط العمل بالعلم فان الفعل الاختياري لا يصدر الا عن قصد يقيني عليه  
هو مستغنى عن العلم ولا يلزم لولا ذلك المصحح الاستدلال بالحكم فاعلم ان عدم العلم به في نفسه  
وحيث يكون التكليف بالفعل حال غفلة عن تكليفه ما لا ينافي مع الحق في نفسه لا في غيره  
الغافل واقع فيكون جائزا اما الاول فلورود الامر بمعرفة الله ثم كونه فاعلم ان الاول لا  
فالماور لا يكون جاريا في ذلك كما في امور التوصل الى الصلوات والجمع بين المسلمين وما في ذلك  
لم يكن جاريا في نفسه كونه جاريا بامره لانه العلم بالامر من دون معرفة الامر في نفسه قد يفتقر  
حال غفلة في نفسه واما الثاني فلفظ الشك ان التكليف في نفسه لا ينافي مع الغافل في نفسه  
العجز عن الجهد وغيره من الغافلين كما ان الله في الامور والتأبط اجماعا فكذا في العلم  
الملازم خطا وايضا فان الزكوة تجب في اموالهم وليس الميزان مأمورا بالعلم وذلك في الصحة  
تكليفهم الثاني لولم يصح تكليف الغافل لما كان السكوت مضمونا وانما لم يفتقر  
يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى كما تكونون ولا غافلين ولا في حال  
ان معرفة الله تعالى ليس جبريا مستغنى عن العلم المذكور ولا في غيره من طرق  
ولا لا يلزم للرد والحق ان هذا لا ينافي مع العلم بالعامة بل العلم بقصد يقيني  
الا لانه من غيره وذلك معلوم تكليف المأمور به خبره بقدر ما هو من جهة الصدق في نفسه  
انه غير متوقف في وحدانية الله فيحقق امر الغافل من الامور في المأمور به  
كونه صادرا من الله تعالى في معرفة الله بوجوبها والمأمور به معرفة الله في نفسه

شرا ذكره وعلم ان في الملح من الملازمة فان الملازمة في جميع المسائل والبرهان  
من اموالهم لا يتعلق في بعضهم بل بالامر في نفسه تكليفهم به في نفسه باطلا والتكليف  
الامر وعلوه الميزان مأمور به لا من جهة ما في نفسه بل من جهة ما في نفسه من جهة  
له في نفسه ان الشك ان الملازمة ان من جهة ما في نفسه في نفسه بل من جهة ما في نفسه  
ليس في حال تربية الحق في نفسه وقوله في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
يقول الملازمة في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
شك في الاشياء في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
فقول الله في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
**الحاشية** التكليف المذكور في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
لورودها في الامور ولا يعبد دور في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
على سبب ان الشك في الاشياء في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
عدم شرط العلم في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
تكليفه لا ينافي مع جوده في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
المرتبة لظنه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
الامر قد يكون في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
ذلك وهو سبب في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
ولا خلاف في جواز التكليف في جمل الامور في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
فحقائق الملازمة في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
ان لم يبلغ الملازمة في جمل الامور في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
الفصل في جوده في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه



في كلفه بالانكشاف ليقول العلم رفع من المظلمة والشيء وما استمر عليه المراهق المراهقة  
لأنه على النقطتين فحينئذ حملت في وجهها ما بها وجوب المراهقة ونزاع المراهقة في وجهها  
منزوم لرفع الكلف به وفيه نظر المنع من اللزوم لأن الكلف قد يتحقق فيما لا مراهقة  
ولا ترك كالكراهة والمنعوب كما تقدم ولو سلم لم يكن ذلك عدم الكلف في الوجه  
المطهر عنه وهو غير منزوم لعدم كمال تقدم المستند الثاني في وجه المأمور  
الفعول المأمور به وجه الحقيقة لله والاشكال لأمه وهو المراهق الذي لا يزيل في وجهها  
أمره ولا ليعيد لا في مخلصين ولا يتحقق العلم في الكلف في عبادته ولا في وجهها  
أما على الثاني فلو لم يخرج عن هذا الحكم عن وجوب البنية التي هي القصد المذكور  
أحد لا ينظر لاول غير النظر العرفي لا وجوبه بل في وجهه وجه العلم غير علم  
فأعلم لا يعلم وجوبه لا ليعيد تبادله وهذا الثاني في وجهه البنية التي هي القصد المذكور  
النظر سحر ما نحن فيه لأن وجوب العلم عندنا عقلا يستغنى عنه العلم الذي لا يراه العلم  
فانها وجوبه لأمه ولا تجب به البنية ولا لزم أن لا يراه العلم غير العلم المذكور  
وهو المأمور به شرطا لشيء به وجه وجه الكلف مع علم الله بعد علمه كالمراهقة في وجهه  
مع عدم وجوبه وجوبه في وجهه العرفي وجوبه لأمه ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم  
أمر غير العالم بعد علمه شرطا لشيء به وجه وجه العلم في وجهه البنية التي هي القصد المذكور  
شرط متنع وكما متنع فهو غير مأمور به في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
مأمور به لزم كلفه بالانكشاف ولا يراه العلم مع علم المأمور به في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
كلها تقدم وقال لا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم  
لأن وجوبه وجه وجه الكلف مع عدم علم الله به وجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
لا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم

وما تعارف الدنيا لا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم ولا يراه العلم  
يستعمل كلفه به وأمره بوجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
على وجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
فوجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
كما يجب على العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
لأن العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
فوجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
لم يعلم أنه يطبع وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
ويخرج من الوجهين المذكورين وجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
ما يقطع وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
لأن وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
مأمور به وجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
في وجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
وكنه الفعل ما يستحق به الثواب بل يكون واجبا لوجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
ولعلم لزمه سيفعله وإن لم يراه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
الكلف في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
المطابق كان مأمور به وجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
وأمره بوجه وجه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
كثير من العلوم والآلات ما كان يفعله وإن لم يراه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم  
الكلف في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم في وجهه العلم



































وقد نظر في الملازمة ان الجواب هو ان اللفظ في غير موضع لعدة شايخ  
مع قرينة واحدة كما في قوله ان عدم تمكن القابل من كل شيء في العالم وشيخ  
البحار والغير مشهور كغيره قد ذكر في موضع من فقههم لرداة العموم الشارح كما  
للعوم يصح تأكيد بالجمع ولا يلزم فان لا يتحقق في الفقيه الغرض لا ان العالم  
يضم فالحق مقدم مثله والملازمة ظاهرة التي لا تكون للعموم لما وصفه بالجمع والشيء  
بطانة لا يحسن ان يتجاء في الفقيه العلماء الفضلاء وغيرهم احتمال استبعادهم  
تأكيد وصفه ما يدل على الجمع الى عدم تحقق الصنيع ويظهر طاعة التأكيد والوصف  
وقد نظر فان التأكيد والوصف يتبعان مفرد الجمع لا لفظ واحد ولهذا لو سمي العلماء بالجمع  
ان يتجاء العلماء الفضلاء بالخاصة وليس من اناس العالم في حياء العالم  
ولم يجز ان يتجاء العالم الفاضل اجماعا بقوله في الاشكال انك انما تكسر العلم بغير  
الدين لا بغيره ويقولون ان اناس في خيرة الانبياء انما كانت في الدنيا في الدنيا  
ما لولا له وجوب قوله والجواب انه لا خلاف في ان لا يطرده في الاتي انك  
الفرس سواي والجار الجبان والظالم الطير وكذا الاتي راء انك لا تؤمن ولا  
الحق وانما جميع اقره لان عدد المؤمنين جاز انك انك المذكور **فان** ومنه  
المكر ليس للعموم حقا في الصدق جاء في رجال ثمة واربعه ومورد في قسم من وادق الجمع  
لفرق لفظ بين صيغة الجمع والتثنية واشتقاقا فلا بد ما يدل على الاخر واعتدلا  
والضامير اجمع الضامير لا يكون حتى يقولوا ان حكمهم من معكم مستعمل فان كان  
لاخوة ويقولون عليهم ملائمة فان فقهنا جارة والجار لا يضر في هذا الفاعل هو الحكم  
والفعل وهو الضامير كان وكذا تاج المصنفين وفروع وجوب الاخرين مستعملين  
ولا مانع في الايدى والحديث المردود في ذلك في طلب طاعة **اول** في جواب الجواب

الجمع المذكور كما في اللفظ في خلافة الباقرين وهو الحق لما ان كان للعموم لما صح لفظه  
لا بغير العموم وانما لا يطرده فالحق مقدم مثله والملازمة ظاهرة اذا كانت في الفقيه  
وعنده واما بيان بطلان الفقيه الاتي فلا بد ليعلم ان الفقيه انما يتجاء في رجال ثمة وادق  
وكذا في الاضطرار في قسم رجال الامم المراتب غير انما في فقهنا لا عدل في  
اما ثمة او لا رجوعا وحده في قسم رجال الامم وصف برهنا فلا بد من العموم  
اما ان لا يفرق من رتبة الفقه في الفقه في قولنا انك انما تكسر العلم بغير  
فراغ في تخصيص كل الرتبة الحقيقية ولو كان من رتبة الفقه في العموم لما اثار  
واما ان لا يفرق في انهم انهم في رتبة المردود لا يجب في رتبة المردود  
كقولنا هذا الضمير ان ان او في رتبة العدد اما زعم او في رتبة المردود  
ان اناس اختلفوا في اقل الجمع اسرار في الصدق عليه الصلوة والسلام في الجمع  
قد سبب المحققون المنة واشتد ابو جعفر في فقهنا في المخرقة وهو قول  
عن ابن عباس واشتد في الدين وقا انك كذا وادق في رتبة المردود  
وبعضهم لا يفرق في رتبة المنة وهو يقول عن زيد بن ثابت واشتد المنة الاول  
عليه السلام اهل السنة ففرقوا بين الجمع والتثنية فقالوا في الجمع رجال وفقهنا في  
رجلا وفقيهنا في رتبة لفظ الجمع صادقا في التثنية لما كان لهذا الفرق في رتبة  
على التثنية لفظ الجمع وصف به بحيث يتحقق الرجل العلماء الزيدان في قوله  
وبطلان الاتي في رتبة المقدم والملازمة ولا يكون لفظ الجمع صادقا في التثنية  
لم يكن بين ضميرها تفرق في رتبة المنة فاما في رتبة الاول فاما  
لا في رتبة المنة في رتبة المقدم في رتبة المقدم في رتبة المقدم في رتبة المقدم  
بين الصيغتين صيغة الجمع لما زاد على الاثنين وعدم صيغة صيغة



















لان المشترك لا يكون معاً فيه وقوله صحت عليه العلم والكلمة لا يدل على جواز  
 لان تلك الصلوة واحدة فان كانت فرضاً لم يكن خلفاً ولا يكسر فلا يدل على جزم  
 المفهوم وهو عام يقتضي ان الغرض لا قال العموم من غير ان الغرض لا يكون من غير ان  
 هو مبني على خلافه فيجب **القول الثاني** ان قوله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 بغير ان يكون بينكم وبين الله تعالى لان الحجة انما هي في ان الله تعالى لا يفرق بينكم وبينه  
 لان الكعبة دهر قول الصبي والنهر الذي يروى له بها بغير ان يكون بينهما صفة واحدة  
 ومبني ان يكون عاماً ملاك للصورة ومع لا يمكن القول بذلك في العموم لان العلم  
 الخاص لا يفرق بينكم وبين الله تعالى بل هو بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 لاحتمال كون هذا القول بغير ان يكون بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 ومع لا يكون ذلك العموم وكذا قوله صحت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في صفة الله تعالى  
 اخباراً عن صفات مخصوص معروف ويكون الله تعالى كما يقول الامام في نهج شمسهم  
 المشرك في الطريق او الشرب في عهد الله تعالى في العهد او لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 الاثبات ولا يكسر في جانب الغرض لان ثبوت العموم يستلزم ثبوت الجنس وهو في الغرض  
 يستلزم ثبوت العموم في غير محله **القول الثالث** ان قوله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 لا يفرق بينكم وبين الله تعالى بغير ان يكون بينهما صفة واحدة ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 فلا يفرق بينكم وبين الله تعالى بغير ان يكون بينهما صفة واحدة ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 كان معاً وما في انتهى ويقع اذا كان قد فسد ذكر مرة واحدة **القول الرابع** اذا قال الله  
 صحت عليه العلم لا يفرق بينكم وبين الله تعالى ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 فيكون معاً في شقين لا يفرق بينكم وبين الله تعالى ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 وكذا قول الامام في نهج شمسهم لا يفرق بينكم وبين الله تعالى ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى

لأن الصلوة مشتركة محقق لكل من الغرضين والصلوة في سواها فهو مشترك والصلوة  
 الخاص لأن تلك الصلوة لا يخرج عنها وحدها لأن كل صلاة هي صلاة واحدة وقوله صحت  
 عليها ومع ان كانت تلك الصلوة فرضاً لم يكن خلفاً ولا يكسر فلا يدل على جزم  
 صفة الغرض والصلوة **القول الثاني** ان قوله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 وحده منها عام مبني ان الحكم في الاول لا يثبت في جميع ما عدا المطلق وفي الثاني لا يثبت في  
 الغرض لا عام لم لان العلم لا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 الغرض لا يثبت في كل مكان واجب على ان النسخ من غير اعتبار ان كان العلم  
 لا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 غير ان الصفة في النسخ من غير ان يكون بينهما صفة واحدة ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 حجة وانما قوله العلم لا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 العلم لا يفرق بينكم وبين الله تعالى ان التقييد بالصفة لا يدل على ان العلم لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 في الاطلاق ومع يكون حكم العموم انما هو في تقدير جزمه والاطلاق العام على سبيل المثال  
**قال في الفصل الثاني** في تخصيص الغرض **القول الاول** ان تخصيص الغرض لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 وعند التفرع لا يفرق بينكم وبين الله تعالى ان يثبت له وجوب النسخ لا في تخصيص الغرض  
 بغير اعتبار ان تخصيص الغرض لا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 والشرط بالصفة والغاية وغيرها وانما يكون فيها بدل عن الكثرة لثبوتها في الغرض  
 فيمنعها بالمواصفة في الوجود لا في الوجود ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى في الغرض  
 خالف كل شرط ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 تعميمه في كل شرط ولا يفرق بينكم وبين الله تعالى لا يفرق بينكم وبين الله تعالى  
 من الغرض انما لا يستعمل في غير موضوعه ولا في موضوعه لا يفرق بينكم وبين الله تعالى











ونقال فون ان خصه بكن كالنحو ان اقلوا المشركين لا بعضهم او المراد بعضهم  
 جزءا من ابيهم ذلك الجمل والاشكال في مطلقا وخصه بكن الذين والمطر واجهه عليه  
 الاول ان اللفظ العام منه ولا يكون له فردا وكونه جزءا من كل واحد من افراد  
 ليس يتوفا عنه كونه جزءا لباية ولان ان انعكس لزم الدوران لم يتعكس لزم  
 الترجيح منه غير مرجح لان لبنة العام المأكرو حدهم افراد كونه لباية الافراد غير  
 ولا كونه جزءا للمجموع لان كونه جزءا للمجموع يتوقف على كونه جزءا من كل واحد من افراد  
 فلو انعكس لزم الدوران لا يلزم من عدم كونه العام جزءا من كل واحد من افراد  
 في غير محل وفي لفظ فان دلالة اللفظ تابعة للتعريف ان اللفظ الموضوع  
 لم ير منه الاستغراق فليفي بصير ذلك لا عليه دلالة على كونه جزءا من افراده ان يكون  
 ثابتا على تقدير ان يراد به الاستغراق ما على تقدير عدم لارادته فلا يكون ثابتا  
 لمراد اللفظ وهو غير معلوم قبله وكونه جزءا من كل واحد من افراده غير  
 على كونه جزءا للمجموع ثم وموطن فان دلالة لفظ العام على كونه جزءا من افراد  
 ودلالة على المجموع بالمطابقة كونه موضوعا له ودلالة التقين تابعة لدلالة المطابقة  
 متوقفة عليها وقوله ولان كونه جزءا للمجموع يتوقف على كونه جزءا من افراد  
 نعم كونه جزءا للمجموع مستلزم كونه جزءا من افراد بطريق التقين لانه متوقف على  
 ان الجمل الذي يخص العام قد يكون مجع مطلقا او من كل واحد من اقسامه  
 اخر يكون جزءا لا اجالا فينا لا وان كانا في المثال والاشكال كونه اقوالا  
 الاعمى التوهم ان المراد من عدم البعض اليه فانه كونه جزءا من غير فتر من عدم اليه لان  
 الاجمال في غير فتر التوهم ان يبين ذلك البعض لانه ان المتقن لشيء الحكم  
 في غير فتر فتر شيئا من المعاني العامة فتر القول اما الاول فاللفظ الموضوع

فانما هو المقصود باللفظ  
 وانما هو المقصود باللفظ  
 وانما هو المقصود باللفظ

لهم من مجموع متوقف على ثبوت الحكم في كل واحد من افراد المترجم حلقها ما عدا محله تخصيص  
 المعاني باللفظ المعاني فلا يميز لانها انما هي الحكم عن محله تخصيص وهو غير متعلق  
 لا بما عدا محله كما لو صرح بثبوت الحكم في كل واحد من افراد المترجم ليدبر موضوعه وهو لا  
 اما ان لا يرد فتر اوجه التوهم وانما بان العام المحقق لا يمكن له فردا  
 فانه ارادة على الاستغراق الذي هو حقيقة في لانه في اللفظ لا يخصه فتر  
 كونه جزءا من مجموع من هذا النوع وليس البعض المحال على اقسامه بعضه في غير  
 جزءا واجب المنع من عدم الاولوية فان محله على كل ما عدا محله تخصيص او يكون  
 في المحل من تقدير الحقيقة اللفظ ومبكر ومحمد ما عدا موضوعها وفي نظر تقين  
 لان الامر عدم حكم العام اذا عرفت هذا فان علم ان ابن شريح قال اذا ارد  
 لفظا عام وجب استقصاها بجميع عن ذلك محقق فان وجد غير ما يقتضيه ولا  
 بالعام ولا يجوز التمسك بالعام قبل الاستقصا منه الصيرورة وجوز التمسك  
 لعدم ابتداء عالم يظهر حقيقة واجتهاد في كتابة الوام بجزء التمسك بالعام لا بعد  
 طلب المحقق لم يجز التمسك بحقيقة اللفظ الا بعد طلب كونه في التمسك بالعام  
 فكذا المقتضى يجب ان الملازمة ان المقتضى لعدم التمسك بالعام ابتداء اما جاز  
 وجوب المحقق المانع من اجراء اللفظ على كونه وهذا يميز بوجود الحقيقة والمحال  
 هو ابتداء تقدير وجوب المحقق كونه الحقيقة فتر ثبوت الحكم محل تخصيص  
 تحقق الحكم في غيره وهو مقتضى اللفظ متغير وجوا محال قد يكون الحقيقة غير  
 فيحصل مستندان احدهما ثبوت الحكم حقيقة وهو غير مراد والثاني انما هو  
 وهو المراد اوجه ابن شريح بان العمل بعموم اللفظ بشرط عدم المحقق في الحكم  
 يوجب الجمل يكون العام جزءا من افراده ان الجمل كونه لشيء لا يستلزم الجمل كونه لشيء







استغناء الخط من الفضل فيسحق فيه قوله تعالى فليكن كلامهم جملون الا بليس مستغنى  
الملائكة ليس منهم دليل قولهم الا بليس من اجله ولانه مخلوق من ربه والملائكة  
نور وقولهم ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون جهة من ربه من اجله  
عن تراض ليس من جنس الباطل وقوله لا يستوفى فيها لغوا ولا تأثرا لما لا يقبل سلاما  
وليس من جنس الباطل واما الشك فلان الا بليس في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
الاستغناء في الآيات المذكورة من غير الجنس الاول فليس الا في غير الاستغناء وغيره كقول  
وما كان من ان يقتل موت الا ذواتا اخطا بان يقتل في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
يكون من لفظه فليكن انهم اذ يراه من بعيد فليكن صيدا او جوارا او ذواتا يقتل  
المتفرقة واما الآية الثانية فليكن انما بليس من جنس الملائكة وكونه من الجن غير ذلك  
لما يقتل من الجن من جنس الملائكة من الجنس الاول الملائكة في غير الجن وكذا كونه مخلوقا  
فان رغب الملائكة من نور لا يمنع من اكثر كرك الملائكة من ان ليس من الملائكة كذا لان  
من غير الجنس ذلك لانه من الملائكة في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
بالسجود لا بليس واما الآية الثالثة فقد اتفقوا على ان الا بليس في قوله تعالى فليكن  
البربرين وغيرهم عند الكونيين وهو الجوارح بعدد سنن كل من طفق له باليد على  
تحتية وكيف هو وجوده من الجن والحيوان والجماد والاعمال باليد على انما هو في قوله تعالى فليكن  
ليس من ربه مستغنى لان الله لا يغير ما بقولهم ولا يغير ما بخلقهم ولا يغير ما بخلقهم ولا يغير ما بخلقهم  
في العالم وانه يستغنى بالعادة التي لا يغير من خروج ما يغير منها فاصل الجن والبربرين والعلم  
فاصله من غيرهم والعلم بطول الكلام فان ذلك لا يمنع من تحقق الاستغناء واقفا في ذلك  
على ذلك ونقول ان الا بليس في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
والعلم وغيره لا لا يتحقق الجن في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون

وكان قوله فليكن ذلك محمول على ما اذا كان الاستغناء من ربه يستغنى به عن ربه وانما هو  
توفيق بينهما وبين ما ذكرناه من الدليل ان الجن في الحكم الا بليس  
الاستغناء المستغنى به من الاكثر لا جماع على ان قال له عشره الاستغناء  
بزرر وجهه وقوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
الا بليس من الجن والعاوين مع قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
الاستغناء فخرج عن القليل لانه في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
والاستغناء من لفظ الوجد اقول لا فخرج من ربه الاستغناء واما قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
الحكم من ربه المستغنى الاول اتفقوا على ان الاستغناء المستغنى به من الاكثر لا جماع  
وهو كونه يستغنى به من ربه المستغنى به من الاكثر لا جماع او الاكثر من الغرض بكونه المستغنى به  
الجوارح من الاقل ووافقت على النسخ من قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
جوزها وهو الختان اجماع الفقهاء على ان من قال له عشره الاستغناء المستغنى به من  
الا بليس ولو لا صحة الاستغناء الاكثر لما كان ذلك ويظهر قول الغرض بكونه المستغنى به  
ان عباد ليس كل عباد المستغنى بالامن اتفقوا على ان مع قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
اجمعين الا بليس من جنس المخلصين فانه يستغنى من العباد تارة العاوين وتارة  
مع انفس العباد فيجوز مقتضى الآية الثانية فان قلت وما يقتضي قوله بليس  
لحققة في الاثن جميعا وان نقول ما بطل قوله بليس في الاستغناء الاكثر لمحققه الا بليس  
وفي نظر للمع من انفس العباد من المخلصين والعاوين والآية الثانية غير ذلك  
فانه ليس كل عباد ليس فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
والجنايين داخلون في العباد من جنس القسرين سخطا في قوله تعالى فليكن كلامهم جملون هو قوله تعالى فليكن كلامهم جملون  
ليس من العاوين بربابهم بل من جنسهم لان كونه من جنس الغرض غير مستغنى به من ربه المستغنى به من ربه







والثالث انهما قد اوردان فرضا بـ لا يثبت فان استلزامه الثالث يخرج المستثنى  
الحكم عليه بالاثبات وهو غير مستلزم لحكم عليه بالنفي كما ذكرتموه ذلك تعلق الاستثناء  
بالحكم بالاثبات اوله من تعلقه بنفي الاثبات بعين ما ذكرتموه وهو لا يستلزم  
وجوابكم عن هذا هو جوابنا عن محكم وجهه في المقام هذا بان نفى الحكم بالاثبات  
يستلزم القباي وهو هو الغم وفيه نظر كنع الاستلزام المذكور فان نفى الحكم  
بالاثبات قد يجتمع بالاثبات فكيف يستلزم الغم ومنع كنه الغم هو الاول  
في جميع صور الاستثناء بغيره كنع في قوله الاول كالوقال الفقهاء باقون **الارباب**  
واختلف في تقدير الاستثناء فنفى المراد بالاستثناء الباقين وحرف الاستثناء دليل على  
ضعف ما يقتضيه الاخراج منه في غير مستثنى والمستثنى منه عبارة عن الباقي فنفى  
في ويرد ما قلناه والحق ان المراد بالاستثناء منه ثم اخرج ما استثنى من غير  
**الارباب** **قال** اختلفوا في تقدير الدلالة في الاستثناء فقال لاكثر ان المراد بالاستثناء  
كالعشرة فقولنا عشرة الاثنية الباقية الاستثناء وهو سبعة وحرف الاستثناء كانه  
في الاستثناء ثمانية عليه كانه في غير الاستثناء وقال في عشرة الاثنية بـ اربعة  
للسبعة اربعين احدى اربعة وحرف الاستثناء في قوله عشرة الاثنية كونه في المقام  
جميعا فان الخارج في تقديرهما لا يكون حقيقة فلا يتحقق الاستثناء به في الخارج  
فلفظ عشرة حيث يستعمل في السبعة وفلفظ الاستثناء في الموضع للاخراج من حيث  
وهنا في الاول والحق ما اقتضاه الحكم وهو ان المراد بعشرة معناه ثم اخرج ما استثنى  
ثلاثة ولا يستلزم الاخراج لان الاستثناء في اللفظ حقيقة وهدم استعماله في غير ذلك  
البحر في ذلك مستقيم **قال** ولزاد في الاستثناء رجع الجميع المستثنى من المعطوف

الاستثناء او زيادته ولا يرجع الثاني الى قوله لا الى الجميع المستثنى ولا  
لزم ان يفيض او ترجع العود الى اللاحق مع الاستثناء الى الاقرب **قال** انما قد يكون  
في الاستثناء خاصة وقد يكون في المستثنى منه وقد يكون فيهما في وقت عتبات السبعة  
وغيره اربعة قد يرد بها وانما وجهها وقد يكون في خاصة وقد يكون في جميع  
اكثر من ذلك في غير اربعة منها حكم اليقين الاول في الاستثناء فاما في المعطوف  
معطوف في الاول والاخر كان الاول كما في جميعا جميع المستثنى من المعطوف  
عليه كالمجمل الوجهة لواء في تعريف الاستثناء كقولنا عشرة الاثنية والاول  
اولا كقولنا عشرة الاثنية والثاني وان كان الثاني فاما ان لا يمكن على الثاني الاول  
اما كقولنا عشرة الاثنية والاول عشرة الاثنية او زيادته الثاني في الاول كقولنا  
الاثنية والاول عشرة الاثنية في جميع المستثنى من عشرة في المثال فاعلموا في الاستثناء  
ان يمكن عمل المستثنى الاول كقولنا عشرة الاثنية الا ان كان الاوحد في جميع المستثنى  
غير مستثنى فاما وهو الاوحد في الاستثناء وهو الاثنان لانه لو لا ذلك كان الثاني  
راجعا الى مجموع المستثنى الاول او المستثنى منه خاصة ولا الاستثناء وان  
ثبت مطلقا كذا المقدم والملازمة في خاصة واما بان يظن الاول فلا يلزم ان يفيض  
المستثنى في الثاني والمستثنى الاول في جميع الثاني اليها من كان ثانيا في المستثنى  
من جهة الغير فنفى ما ذكره المستثنى في الاثبات وانما وجهه ان المستثنى  
اولا اقرب من المستثنى فلو عاد الى المستثنى لزم ترجع اليه في الاستثناء  
بالتفريق وانما وجهه ان لفظ لانه فخرج الكلام الى **الغنى** واذا انقضت  
لست فمرجعها الى الجميع فيبطل في شرطه في قوله في حصة الاستثناء ولا فلفظ المعطوف  
وقال في الحقيقة لا لا يخرج لانه لا يخرج الى المستثنى من المعطوف في قوله في حصة







المعقولة وبين قوله راسخ في المعرفة ولما كان الاستشهاد من انية راسخ في المعرفة  
غير انحصار من حيثها فكذلك ما يجب وله وجهين الاول يمنع الحكم في راسخ في المعرفة  
سخطا بالجميع بل الحق انه مطلق بالضرورة خاصة ولا تفارق في الحكم ثم واما ان  
لم يكن بين الاستشهاد والشروط فارق كان قياسا على جملة الاستشهاد في القريب المسترخي  
وان كان بينهما فارق جاز استناد الحكم اليه في تقدير الاستشهاد اما الحقيقة في العلم  
تعلق الشرط بالجميع فلم يسمع منهم الجواب بمنع الحكم في راسخ في المعرفة بالافرق  
ان الشرط له صدر الكلام فهو وان تفرقت في مقدم معناه فلا يستند ولا يفتقر  
فانه انما يكون لصدق الكلام المتعلق به لا لظن الكلام واما انما يعلم كونه مقبولا في  
ان لو علمنا تعلقه بها اجمع فلو كسرت لنا على تعلقه بها اجمع بيقينه عليه في راسخ في المعرفة  
يلزم من مقتضى وجه الجميع تعلقه بها وعلمنا ان الاستشهاد مذهب انا رجوع الى  
دفع المحذور الذي لا يرد في راسخ في المعرفة اما اجماعهم في راسخ في المعرفة بالجميع  
غير ذلك الكلام في راسخ في المعرفة فاما الكلام فيما لا يمكن رجوع الاستشهاد الى الجميع الى البعض  
وعن اننا ان ادعيتهم عدم الفارق بين الجملة الواحدة وبين عطف بعض  
قربها ببعض بل البعض لانه يكون قياسا على نفسه وان مقتضاه جاز استناد  
الحكم في راسخ في المعرفة ما به فارق الفرق فيقبل القياس في راسخ في المعرفة وهو غير جاز  
عند اكثر الادباء واجمع اوجهه بان الاستشهاد خلافا للاستشهاد في راسخ في المعرفة في الحكم الاول  
عليه في جملة واحدة صونا لكتلة الحكم عن التفرقة في راسخ في المعرفة بالافرق والجميع  
مقتضى الاستشهاد في راسخ في المعرفة بها لانه في راسخ في المعرفة بالافرق والجميع  
بالفارق في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
متفق عليه في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة

الاستشهاد في راسخ في المعرفة ومن استشاده كما تقدم فكذلك في غيره فكذا في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
مقتضى راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
وفي راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
منه في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
رجوع الى راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
القريب في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
حيث ان الاول يوجب قلة تخصيص الحكم في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
الحكم في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
الاستشهاد في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
الحكم في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
ان الفارق في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
وكذلك في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
واجب اليه في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
خروج راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
البعض وذلك في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
الزمان والمكان كما نعلم ان راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة  
في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة في راسخ في المعرفة















المقدم والجواب نعم الاول ان المراد بتبخر المحض ان كان محذورا متبعا  
 وان كان محذورا غير متبخر كونه محضاً وسبباً للعامة لكنه لا يتم ان الحكم العقل  
 على العام بهذا المعنى انه لا يمتنع ان يكون دليل العقل سبباً ومحضاً للعام  
 بعد وروده في الثاني المنع من سبب الثاني فانما نقول بجواز نسخ العقل  
 كما في السبب المقطوعة فان عملها كان واجبا ولا يرفع ذلك لقطعها عقداً  
 نسخ مستفاد من العقل سلمنا لكنه يمنع الملائمة لتحقيق الفرق بين النسخ و  
 التخصيص من حيث ان النسخ معروف لانتهائه الحكم المقصود في نسخ ذلك  
 مما لا يطعن عليه عقول البشر بخبرنا بخلاف التخصيص فان العقل قاض ضرورة  
 باشتقاق كونه تم خالفاً لنفسه من كمن غنق على الجميع وقوله يجوز  
 العامة تخصيص العقل وان لم يذكر الم لا باللفظ فانهم مذكرون باللفظ  
**البيان** اهـ **الباب الثاني** يجوز تخصيص الكتب بكونها في العقل  
 يترتب بعض بعض من مع قول اولاد اولاد الاحمال من قولهم ولا يجوز  
 مع والمحضات من الذين اوتوا الكتب بكونها في العقل بها ولا بها العام  
 في جميع العقول فمعنى قوله في حق النسخ انما هو في حق النسخ  
 للناس فلا يصح التخصيص لا بقوله عليه السلام والجواب بالمعاصرة لقولهم تبين العقل  
 شر ولا في تلاوته بيان ولا خصاصه بل يشبهه مع ورود التخصيص  
**اقول** اتفق المحققون على جواز تخصيص الكتب بكونها في العقل  
 بالاعتبار من غير خلاف لفظه لانه واقع فيكون جائزاً اما الاول لقولهم  
 يترتب بعض بعض من تلاوته فانه عام فكل مطلق سواء كانت حامله اولاد او  
 ذلك لقولهم واولاد الاحمال اجلين ان بعض حملين وكذا قولهم ولا يجوز

الاشكات من قولهم فانه عام فكل مطلق وكذا قولهم لا يجوز  
 من الذين اوتوا الكتب بكونها في العقل فانه عام فكل مطلق وكذا قولهم لا يجوز  
 واما ان في فظ ولان الخاص في العام ولان متعارضان ولا يمكن العقل  
 مطلقاً ولا لزم التساوي في الاماها لهما مطلقاً لما فيها من ابطال الدليل على  
 من العام ولا يجوز اعمد العام مطلقاً ولا يستلزم ابطال الدليل على ان يكون مع انه قد لا  
 من العام من رتبة معين العقل العام فبما عدا صورة التخصيص في حق المعارض  
 بالخاص من رتبة مذكورة ولا في العام عليه من التخصيص في حق المعارض  
 بيان فلا يصح الا بقول النبي عليه السلام اما الاول فقط واما الثاني فلفظ البيان  
 للناس ما نزل اليهم فوض البيان اليه فلا يصح الا بقوله عليه السلام والجواب  
 احدهما ان معارض لقولهم وانزل عليك الكتب يتبين ان كل من في النسخ  
 المحتج اليه البيان من الكتب بلا تشترط وتاميد ان تلاوة الآية المحض  
 والتلاوة مستندة اليه عليه السلام ولا تشترط عليه السلام بل يشترط من المنزل الى  
 اشبهه في غير مقتضى البيان عليه السلام ومع وجوب الآية المحض للعام لا يكون  
 فلا يندرج تحت ما فوض اليه عليه السلام **فانما** **الباب الثالث** يجوز تخصيص  
 التواتر بمثلها كالتخصيص فيما سقت له من احقر بقولهم فيما دون خزانة  
 صدقة وبالقول ان لقولهم تبين ان كل من في النسخ والتخصيص بكونه  
 اولادكم واية المجلد برجم المحض والتخصيص بالاجماع التخصيص لانه لا يرد  
 على ان العبد لا يرث ولا يجوز تخصيصه بها لان وقوعه مع سبق احدهما خطأ  
**اقول** قد اشترط في النسخ من سبب **الباب الرابع** يجوز تخصيص النسخ المتواترة  
 لما تقدم من ان الدليلين المتعارفين اذا كان احدهما يخص من غير المتعين



بأنه لا بد له من مدونة ولا بد له من مدونة ولا بد له من مدونة  
 قوله عليه السلام فيما سقت بها العشرة المحض بقوله عليه السلام فيما سقت بها العشرة المحض  
 صدقه وأما الثاني فظننا أن المانع بقوله تعالى للذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 قبلهم لعلهم يرجعون والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 عدم لفتحه بغيره بغيره بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 الثاني يجوز تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 تبييناً فافهموا أن قوله تعالى لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 المبين للذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 بين الله وهو دورج والجواب أن الله لا يخلق إلا ما يشاء  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 إلى البينة من الله وهو دورج والجواب أن الله لا يخلق إلا ما يشاء  
 دليل قوله تعالى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى  
 الثالث يجوز تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 فكل تخصيص قوله تعالى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى  
 والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 وقوله تعالى إن الرجل إذا لم يفتقره الله فإنه لا يفتقره الله  
 الاكتفاء بالرجل إذا لم يفتقره الله فإنه لا يفتقره الله  
 تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 الرابع يجوز تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون

بأنه لا بد له من مدونة ولا بد له من مدونة ولا بد له من مدونة  
 قوله عليه السلام فيما سقت بها العشرة المحض بقوله عليه السلام فيما سقت بها العشرة المحض  
 صدقه وأما الثاني فظننا أن المانع بقوله تعالى للذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 قبلهم لعلهم يرجعون والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 عدم لفتحه بغيره بغيره بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 الثاني يجوز تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 تبييناً فافهموا أن قوله تعالى لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 المبين للذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 بين الله وهو دورج والجواب أن الله لا يخلق إلا ما يشاء  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 إلى البينة من الله وهو دورج والجواب أن الله لا يخلق إلا ما يشاء  
 دليل قوله تعالى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى  
 الثالث يجوز تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 فكل تخصيص قوله تعالى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى  
 والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 وقوله تعالى إن الرجل إذا لم يفتقره الله فإنه لا يفتقره الله  
 الاكتفاء بالرجل إذا لم يفتقره الله فإنه لا يفتقره الله  
 تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 الرابع يجوز تخصيصه بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون  
 لعلهم يرجعون بالذين آمنوا من قبلهم لعلهم يرجعون







بغيره لا دلالة له على صحة محله ارجح من دلالة العام عليه لانه ان تخصيصه في الكثرة  
 واقع فيكون جائزا اما لا دلالة له على صحة محله ارجح من دلالة العام عليه لانه ان  
 يتصور ان يكون محله غير محله فيقول عليه السلام لا تسلك الملة على عمدها ولا  
 وتخصيص محله في قوله نعم اي صيغته ان لا تسلك الملة على عمدها ولا تسلك  
 الكثرة في السلم واما الشك في نظره فان العلم انما هو تخصيصه في العمدة المذكورة  
 كونه التخصيص المذكور في الخبر المذكور كونه متوقفا على لا تسلك الملة على عمدها ولا تسلك  
 اما هو المقتضى فان خبره ليس بحجة عنده مع ضرورة عدمه في العارضة فكيف يمكن حجة  
 القرآن العزيز والجواب ليس بعدم حجة وسبب ذلك في باب الاجراء واجمع من سلك  
 حجة ومع من تخصيصه مطلقا بان عدم الكثرة قطع وخبر الجسد قطع والقطع في الخبر  
 عند القاطن وفي الجواب ان عموم الكثرة مقطوع بالمتن من قوله لا تسلك الملة على عمدها ولا تسلك  
 الاستغناء عن اللفظ الموقوف له لظنية واما خبر الجسد فليس قطعيا في مطلق المتن  
 الا ان قطع الدلالة ثبت ويا وجب بحج القول بالتخصيص بما بين الدليلين  
 للمنع من كونه الخبر قطع الدلالة لاحتمال اعادة هذه ظاهرة كما يجوز في الكثرة  
 فان قلت قد بينا فيما تقدم ان الشك لا يحل في الملة ويريد بحد ظاهره  
 تدل على ذلك في كون المراد من الخبر التخصيص في قطعنا لتعيين اعادة ظاهرة  
 على كونه راجعا في شريح وهو مظهر والموقوف في الخبر لا يكون قطعيا **والفصل السابع**  
 القياس عندنا ليس بحجة على ما ياتي فاما كون تخصيصه نعم لخص في هذا القول  
 عندي انه لا يجوز ان يكون محصيا كتخصيص واحد له ابيح بالمتن في شريح  
 الراتب بالاعتناء في شريح ابيح بالمتن على ما تقدم في قوله لا تسلك الملة على عمدها ولا تسلك  
 لانها لا يكون حجة على ما ياتي في الجواب وانما هو في الجواب وانما هو في الجواب

بها وانما يصح مع تخصيصه كذا في الخبر في المقوم غير من فقه الغنم زكوة في قوله  
 عليه السلام في الغنم زكوة ان قلت ان خبره ولا فلا **القول** قد تقدم في الخبر  
 مستلزمين احدهما تخصيصه في الغنم بالقياس وقد اختلف القائلون ان  
 القياس حجة في ذلك فذهبوا الى نعم والآخرين واما كذا في قوله لا تسلك الملة على عمدها ولا تسلك  
 ونصروا في ذلك بعضهم ان خص الغنم في خبره ولا فلا وقال الآخرون ان خص  
 بمنفصل جائز ولا فلا والمطابق لما كان القياس المقصود على حدة حجة في خبره كتخصيص  
 كتخصيص عموم قوله واحد ابيح بالمتن ابيح بالمتن بالاعتناء في شريح القياس  
 المتنع من بيعه ابيح بالمتن المقصود على حدة وهو نقصان عند الجاني في قوله لا تسلك  
 ان عدم الكثرة في القياس دليلان وقد تعارضوا واحدا وهو القياس اخص  
 فوجب الجواب به ويعوم الكثرة فيما عدله لا عرفت من احوال الدليلين  
 واحدا لما كان في احوال احدهما مطلقا لتعيين ما قلناه وهو من اختصاصه في خبره  
 القياس بالقياس شرط في تقديره لا يكون القياس ليلا اطلاقا  
 كونه متوقفا على ما لا يخفى ان الحكم الاول عليه العموم معلوم والدليل عليه القياس  
 مطلق والمعلوم راجع الى المقتضى وفي ذلك القياس فرع لخص في قوله لا تسلك الملة على عمدها ولا تسلك  
 في الاصل لا يخفى والجواب عن الاول ما تقدم في تخصيصه في الجسد وعن الثاني ان  
 القياس فرع على نفس الامر من احوال كذا في الغنم المعاصرة ليس ليلا في قوله لا تسلك  
 فقد يعيد تقدم الفرع الاصل الثاني اختلف القائلون كون مقتضى الخبر في قوله لا تسلك  
 تخصيص عموم الكثرة في الآخرون فالجواب ان في جميع الدليلين كان اوله في  
 واحدا في احدهما بالكلية كما تقدم وقال الآخرون لا يخص به لان مقتضى الخبر في قوله لا تسلك  
 كان بقوة الدلالة على مدلوله ومقتضى الدلالة العام في ذلك مقتضى المقوم في قوله لا تسلك



فربية اقرب من دلالة المقصود فانه ضعيف جدا فلو خصصنا العام بالمقصد  
 على الاقصر وهو غير ما يرشدنا الى ما ورد في العام على ايجاب الزكاة في الغنم كما لو قال  
 الزكاة واجبة في كل الغنم ثم قال عليه السلام فربية الغنم زكاة في المقصود  
 انقضاء الزكاة عن المعافاة والعام دال على وجوب الزكاة فيها **البحث**  
**القاسم العام** والخاص المتعارف ان اقرنا كان اخص من تخصيصه وقوله  
 دلالة في جميعها بين الدلالة وكذا ان اقرنا اخص من تخصيصه وقت العمل بالعام ان  
 تاخير البيان عن وقت الخطاب وان ورد بعد الوقت كان ناسي وان تقدم العمل  
 على الخاص اصح من تخصيصه ان العام كالخاص في الجزئيات ولما كان للاصل اتم  
 كذا العام والجزء تخصيصا لا غير النسخ وتخصيصا لبيان معنى الخاص بالعام  
 استتبع الجزئيات لا يقتضي تخصيصا للعام فلا بد وان جعل العام  
 بغير العام على الخاص المتقدم ولان الفقهاء لم يزلوا يخصون العام بالخاص مع عدم  
 بالنسخ والاحتياط توقف لردده بان كونه محصيا وناسي **قوله** اذا ورد  
 عن رسول الله عليه وآله ما كما استأفينا فيمن مشران يقولان الخبز زكاة ويقولان  
 في الذكور من الخيل زكاة فاما لك من ربحها معلوما او لا والمرد بعد ما نرى خط العلم  
 بنسبة احداهما الى الاخر بالقرائن او التقدم زمانا فالاول اما ان يكون اتم  
 او تقدم العام على الخاص او بالعكس فالقاسم لا بد **ان** يعلم اقرانها والحق ان  
 محصن للعام وخبرها بالحقين لان دلالة الخاص مع مورد القوم من دلالة العام  
 فيكون لدرج ولعل بالراجح وجوب العمل بالعام فيما عدا مورد الخاص واجبة في الخاص  
 ولان فيه جمعا بين الدليلين فيكون اتم من الفاء واحدا بالكلية **قوله** ان كان  
 يكون مع لاجب في مورد الخاص بخلافه من المعافاة في غير المعافاة منها فمورد هو

من قوة دلالة الخاص وقوة الدلالة ترجب الرجحان ولعل بالراجح وجوب  
**ب** ان يعلم تاخر الخاص فاما ان يرد بقرينة وقت العمل بالعام او بعدة فان كان  
 الاول كان ذلك باننا ونخصيصا للعام فربما يرد وقوع ذلك عند من يخرجه  
 بكون العام وقت الخطا بخلافه لا لاي اخص من العبرر وهو انقضاء ان كان  
 ان كان ذلك ناسي وبنا بالمراد المتكلم فيما بعد دون ما قبله لانه لو كان  
 تخصيصا وبنا بالمراد المتكلم فيما قبله لزم تاخير البيان عن وقت الخطاب  
 وهو خطأ اتفاقا **ج** ان يعلم تاخر العام قبل العام على الخاص بمقتضى العمل  
 فيما عدا مورد الخاص بالخاص في مورد وهو مذموم فلو اريد اخص من العبرر  
 في الدين والمثل لا تقدم وقال الشيخ في تفسيره والخاص على العام فيكون ناسي  
 المتقدم واحتج على ذلك بوجه **ا** ان العام من فاعل من فاعله فيكون  
 ناسي كما لو كان الخاص هو المضاف ما رددنا من غير انما كان ناسيا لانه لا  
 والعام المضاف فيكون ناسيا **ج** العام في ذلك افرادها وهو من التخصيص  
 كونه منها بلفظ كونه لافرق بين قوله لا تقولوا للمشركين وبين قوله لا تقولوا  
 المشركين وعمر المشرك وخالد المشرك وهكذا كثر التخصيص لافرادها بالعلم  
 حكم الفرد المتقدم عليه كغيره ناسي فلكل العام والجزء عن الاول النسخ من المندبة  
 والقياسية تاخر الخاص بطبقت الفروق وموان دلالة الى مع مورد  
 دلالة العام عليه وذلك بوجوب تقدم العام على العام ولان نسخ العام بالخاص  
 لا يوجب ربح حكم العام بالكلية بغيره لايه فراق طريقات العام بكونه  
 في الباطن الخاص بالكلية **اجاب** عن ذلك بان تقدم ان من المضاف العام تخصيص  
 على نسخ والتخصيص في غير النسخ **والجواب** ان كونه ناسيا ان كان ورد في











وقال ضرب الرجال الاثر فيهم بالمكان حال الرجال في الذين يصححون الاشياء  
 اليهم ومس الامر لمجي زواجهم لعدم التخصيص المجاز في الاستثناء لولا تخصيصه  
 ان يضمر بعضهم جاله واكتفى به في الاستثناء وجوبه في المذكور المتقدم  
 اجمع لا بعد ولذا في حق المجاز ان **قوله** قد يستلزم ان يكون  
**الاول** من باب الادراك فيخصص العموم به سواء كان صحيحا او غيره وبما كان  
 للتعريف والمساوية في بابان وذكرنا في مقامه رواية ابي هريرة ان الاناء  
 وانزع الكلب سبعا وذهب الى اجزاء الشئ ان المتخصص للعموم وهو اللفظ المذكور  
 له ثابت في العلم ليس الا منه بل هو في غير صالح للمعارضة لاحتمال استثناءه في غيره  
 الى ما توهمه وليلا يوجب التخصيص في كل ما يقع في اللفظ المذكور في العموم ان كان  
 له دليل في نفسه كان ذلك في روايته وان كان له دليل في نفسه وجب ان يكون  
 المنع من كل ما يقع في اللفظ المذكور في روايته وانما يمكنه ان لا ينفقه كونه ليليا  
 على ذلك التقدير فلا **الثانية** لا يخصص العام ذكر بعضه خلفا لانه ثور كما روي عن علي بن  
 انه قال يا ابا عبد الله قد علمت وقال في ثور ميمونة يا عبد الله فقال بئس  
 بالعام حديثه والحق خلافه لان المتخصص العام لا بد وان ينفقه ولا منافاة بين  
 بعضه لان الكل يخرج الى البعض فينتفع بوجه بدونه وكثير شيئين جدا فيهما شئ  
 بينهما منافاة فلا يخصص به اجمع الى انما في تخصيصه ذلك البعض بالذكر يدل على ان  
 عامه وانه مخرج بخصيص العام والبولاب المنع من الدلالة في ان مفهوم البعض  
 في ما تقدم ولو سلمت حقيقة لا يكون ثابتة عند قيام المعارض لكونه في غاية  
 في كونه لتمام العموم **الثالث** لا يخصص العادة والحق ان العادة ان  
 ما صدق في زمان النبي صلى الله عليه وآله وقرنهم عليها مع مناهة العام انها اعادة تخصيص  
 ان كان

مستند في التعريف او قلنا انكم المخصص في الحقيقة هو تقرير الشرع ليعلم وان لم يكن مستند  
 في زمانه او كانت صفة ولم يعلمها اول اعلم ولم يظن مجرا هذه في الحقيقة فان  
 للاجماع في تخصيص العادة خصص العام في الحقيقة فيكون المخصص الاجماع لا العادة وانما  
 يتحقق الاجماع لم يكمل بالتخصيص لقيام المتخصص للعموم وهو لفظه وعدم ما يدل على  
 العادة لجزءه ليست حجة فان افعال العباد ليست حجة في الشرع **التي** يكون السند  
 العام في طيات التفسير في غيره من خطره سواء كان الخطا بغير الادراك او بغيره  
 فكيف لا يتم وهو كغيره من غيره وهو شرعي ويصح ان يكون معلوما ولا مانع من دخوله في العام  
 فوجب القول به في الحقيقة واما الامور كما لو قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم فراءه عند ان في ذلك  
 سلامه على رايه عند رواية في الغد واما التفسير في القول لا في طيات احداهما فانه في غيره  
 خطا بغيره في الغد لو لم يخصص في اللفظ المذكور في عدم المانع من الدلالة في غيره  
 غير صالح لما فيه تحققه في الواقع بدخوله في الخطا بغيره كما لو قال لا اذ انما  
 عند انما في طيات عندا وقال في الدين لا امر الله احدكم بغيره كغيره من غيره  
 يثبت ان يكون كونه امر قرينة محضه وهو بعيد وقول الخطا بغيره لا امر ان لا امر  
 ان لا امر لا يجوز لتعلقه باللفظ المذكور في الغد مع جواز تعلقه بغيره بعد انما  
 القول في ذلك وان لا امر ان لا يندرج تحت متعلق امره وان كان المانع من غيره  
 بلفظ عام كما قلناه فهو من لولا مانع من غيره متحقق **الخامسة** لا يخصص  
 الحسن والشرع لتمام الامور مشقوقة لايضا لايضا الذين امروا بها  
 هو خارج عن قوله لا امر ان لا امر ان لا امر ان لا امر ان لا امر ان لا امر ان لا امر  
 لا تعلق في وجوب الحج على النبي صلى الله عليه وآله وانه في الشرع البين في العباد بغيره  
 الا امره واربكم واثبات بقوله لايضا الذين امروا بالقيام في غيره وقال



كذلك بانه قد مضى لا يملكه من قبله كالايات المذكورة فهو منسج فيها وما ليس من قبله  
قد علموا من بعض اهل البعاسم انه قد دخل فيه وانه حسن لان موافقته لما  
بالخطيب فيجيب على ما تقدم **السادس** اختلاف الخطيب بالانفاق طاعة الله  
والعبادة والمسلمين والكفاي ووضعه مشرقا ليعلم يا ايها الناس اعبوا ربكم وقولوا  
ارحموا ذنوبكم عندكم سجد وغير ذلك من كون شدا ولا للعبادة الكفاي والاعتراف  
بذلك اما الكفاي فقد تقدم الجواب فيه عند بيان كونهم مخاطبين بفروع الشريعة  
العبادة فلا المتعذر لانها راجعة الى ما هو مقرر في الخطيب بالمرجوع الى الناس  
منه ليس كونهم عبدا ولا غير صالح للمصلحة والاشارة انهم عند التبرج بدعواهم وادان  
الخطيب محض ما بهم من العبادات المترتبة على الملكية كالزكاة مثلا لا لاداء العبد شيئا  
صلاحيته انما لا يراى الا من قولهم قل للمؤمنين يعطوا من اموالهم ليعلموا انهم  
انما راجع العبيد لا يعمون تحقيق وهو الدليل الدال على وجوب خدمته سببه وفروقت  
ليس بخدمته وذلك يمنع من الاتيان بالعبادات تلك الاوقات فان خصصتم  
خدمة باعدا وقت العبادات كان ذلك تخصيصا لدليل وجوب الخدمة بغير دليل  
العبادة وسيكون كماله في حكمه كغيره لان دليل الخدمة اخفى لا حقيقة منها  
والعزم منها ولا لاداء العبيد والبر بغير دليل الخدمة وان كان اخص لا انه حكم  
العام في حاشية وكسب الافعال والاقوات ودليل العبادات وان كان  
الا انه في حكمها لا في حاشية الاعمال لا محضه كالصلوة والجهاد فلو كانت حاشية  
تقديرا ولا **السابع** وقد تقدم في كتابه بالمدح او الذم مع كونها لا تقتصر على  
ان لا يبرر بغير نعم وان العبيد يرفعهم لان النطق موضع كونه عرقا وقد تقدم  
في كتابه فوجب القول بوجوبه في فرع تخصيص النطق انما سبق في كتابه بالمدح

بانه قد مضى لا يملكه من قبله كالايات المذكورة فهو منسج فيها وما ليس من قبله  
قد علموا من بعض اهل البعاسم انه قد دخل فيه وانه حسن لان موافقته لما  
بالخطيب فيجيب على ما تقدم **السادس** اختلاف الخطيب بالانفاق طاعة الله  
والعبادة والمسلمين والكفاي ووضعه مشرقا ليعلم يا ايها الناس اعبوا ربكم وقولوا  
ارحموا ذنوبكم عندكم سجد وغير ذلك من كون شدا ولا للعبادة الكفاي والاعتراف  
بذلك اما الكفاي فقد تقدم الجواب فيه عند بيان كونهم مخاطبين بفروع الشريعة  
العبادة فلا المتعذر لانها راجعة الى ما هو مقرر في الخطيب بالمرجوع الى الناس  
منه ليس كونهم عبدا ولا غير صالح للمصلحة والاشارة انهم عند التبرج بدعواهم وادان  
الخطيب محض ما بهم من العبادات المترتبة على الملكية كالزكاة مثلا لا لاداء العبد شيئا  
صلاحيته انما لا يراى الا من قولهم قل للمؤمنين يعطوا من اموالهم ليعلموا انهم  
انما راجع العبيد لا يعمون تحقيق وهو الدليل الدال على وجوب خدمته سببه وفروقت  
ليس بخدمته وذلك يمنع من الاتيان بالعبادات تلك الاوقات فان خصصتم  
خدمة باعدا وقت العبادات كان ذلك تخصيصا لدليل وجوب الخدمة بغير دليل  
العبادة وسيكون كماله في حكمه كغيره لان دليل الخدمة اخفى لا حقيقة منها  
والعزم منها ولا لاداء العبيد والبر بغير دليل الخدمة وان كان اخص لا انه حكم  
العام في حاشية وكسب الافعال والاقوات ودليل العبادات وان كان  
الا انه في حكمها لا في حاشية الاعمال لا محضه كالصلوة والجهاد فلو كانت حاشية  
تقديرا ولا **السابع** وقد تقدم في كتابه بالمدح او الذم مع كونها لا تقتصر على  
ان لا يبرر بغير نعم وان العبيد يرفعهم لان النطق موضع كونه عرقا وقد تقدم  
في كتابه فوجب القول بوجوبه في فرع تخصيص النطق انما سبق في كتابه بالمدح



ولا زوجة فرعية كذا في قوله لم يوجب تخصيص لكن في الاول فكل ما  
**التاسعة** اختلفوا في العلم لاذ التقيد بغيره من حيث هو او من حيث هو  
 بعض ما بينه واللفظ العام من حيث هو المراد به العلم ذلك البعض  
 او يكون جازيا على غيره من بعض الاشياء والظاهر ان الجازي لا يتناول التخصيص  
 ومنه من جوزه وتوقفه على التقيد بالواجب والواجب هو المسمى بالاشياء  
 وقوله لا جازع عليكم ان المطلق في العلم ما لم يسم من او يفرض من لفظة  
 وسمو من في الموضع قدرة وهي المفترضة ما عا بالعرف وحقق المحققين  
 وانطلق من من تقدير ان سمو من وقد فرض من من لفظة ففرض من  
 ان يعنون من العلم ان العضو لا يقع الا في المسمى بالاشياء المسمى  
 المحرر على كالمعرفة والمجوزة واما التقيد بالصفة فكذلك ما ياتي به اذا  
 فلفظ من لست فلفظ من بعد من واحصوا العدة وانقول الله بكم لا يجوز  
 من يوتون ولا يخرج من المالاين ياتين بغير حصة مبنية وذلك حدود من  
 حدود الله فقد علم نفسه لا تدبر بعد الله بحيث لا يحدك لغير الرغبة في الحق  
 وذلك انما يتلوه في الرجاءات دون البائتات واما التقيد بكم فكذلك نعم  
 والمطلقات يترتب من نفسها من فروع ولا يخرج من ان يكون ما خلق الله  
 ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر والعلم من احضر من ذلك لا يقع الا  
 في الرجاءات خاصة والمطلقات لا تكون لان اجزاء العلم على ما هو في قوله  
 في الكفاية وتخصيصها بالعلم عوده اليه بغير التجزؤ في العلم المجزؤ في العلم  
 فوجب ان يكون في قوله لا يحدك من عدم الاولوية فان يجوز في الكفاية او لا  
 فالجواب ولا لا العلم مع مفعول منبذة وخالف ان يقع في قوله لا يحدك من عدم العلم

ولان دلالة المظهر اوله ثم دلالة المضمرة ومفعولها لا يحدك من عدم العلم  
 في الفعل وهو اضرب الرجل الاضرب من المظهر لم يعقب العلم في ضميره  
 بقدر تخصيصه والمسمى المطلق في اضرب الرجل الاضرب من المظهر لم يعقب العلم  
**المسألة الثامنة** في المطلق والمقيد ان اختلف في التقيد بغيره من حيث هو او من حيث هو  
 موصوفه وان كانا قد وجدتهما في المطلق في المقيد بالادب والدين وجملة التقيد  
 الاستجاب من زوان اختلف في كبره لا يمكن التخصيص في المقيد بالمطلق في المقيد  
 واحتج بغيره من علة في التقيد لفظ بان القرآن كالمظهر في قوله  
 الشهادة ضعيف لان المراد بالرجعة عدم التقيد والتقدير في المقيد بالعلم  
 في المقيد بالاجماع لا بالتقيد في الاطلاق ومنع الحنفية من التقيد في المقيد  
 وقوله ان السخ لان الاطلاق يقتصر في التحيز ضعيف لان المطلق لا يدل على ذلك  
**اقول** الكلام في المطلق والمقيد اما في ما بينهما او في ما افرقا  
 اما الاطلاق فقد عرفت فيما تقدم ان المطلق هو اللفظ الدال على المية من غير  
 من غير تقيد بغيره في القيود والمراد منها ما هو علم من ذلك بغيره في الكفاية  
 المبنية اما في الموضع اعني رتبة المصدر من غير رتبة او في الموضع المستعمل  
 سئل رتبة ويرسم بانه اللفظ الدال على مدلوله مع وجهه يخرج  
 الا علمه والمعارف والعيون كخبراته وقال الحق في النهاية ووافر اجابة  
 نظرا لا لا زيادة في البديل وفي نظره فان موقوف في المقيد بغيره من عدم فخره  
 من افراد الجنس والعلم ليس كذلك ليس هو افراد فخره من افراد الجنس من افراد  
 من افراد الجنس من جوفه واما المقيد فقد فسر ما بين احدهما انا ومين كونه  
 الرجوع الى ذاته وثانيهما ما كانت من اللفظ الدال على وصفه كونه

فانما هو من حيث هو في المقيد بالعلم والظاهر ان ذلك لا يوجب تخصيصا في المقيد بالعلم



زائدة شرفه ويصرف وهذا وان كان مطلقا من حيث هو على كل وجه وحسب  
التي بالمعية الا انه مقتضى **الشيء المطلق** الشرب فهو مطلق وتجب باعتبار  
واما الثاني فاعلم ان المطلق في المقياس ما ان يختلف حكما او يتحقق ولا  
شرفا ولا رتبة او احتقار رتبة موثقة ولا خفاء في انه لا يمكن المطلق في  
لعدم العلاقة الموجبة لذلك في حرفة الا في صورة رتبة ومما يخرج انما هو  
فراظهر رتبة ثم نقول المقتضى رتبة كما في اوله على رتبة كما في ذلك  
تقتضي قيد المطلق في قيد المقياس مع اختلافها حكما واما الثاني وهو ان  
حكما فنقول ان **المطلق** والمقياس ما ان يتحد ويتحد اما مع التماثل  
وهو الثاني في التماثل في الخطب والاراد اما في التماثل في التماثل  
**ان** يتحد سببها في اوله في قوله في الظاهر مقتضى رتبة ثم نقول مقتضى رتبة  
فان لم يرد دليل على اتحاد رتبة المقتضى وجب عليه مقتضى رتبة في  
تكرار مقتضى كثر التماثل وان دل دليل على اتحاد رتبة المقتضى  
اجا غلا في جميعها بين الدليلين واعتد لا لاربع جميعا او المطلق في  
في المقياس ولا يان بالكلية من التماثل بالجزء ولو لم يستلزم بالقياس  
ولا ان ملا بالدليلين بكون تاما لا حدما وذلك موجب لبقائه في رتبة المقتضى  
بان حكم المطلق عن الحكم في حرفة المقياس باللاتيان باثباته في رتبة  
والمقتضى في رتبة حكما ما في مقتضى العدل عن مقتضى المطلق والعمل بالمقتضى  
فمن مقتضى المقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
الاستحباب مجاز وهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
قيد المقياس في مقتضى المطلق في ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

احد اقسام التقييد فيها **باب** في سببها في التقييد لا يتحقق في الظاهر كما يتحقق  
في الظاهر كما يتحقق في الظاهر لا خلاف في التقييد لو لم يكن ان مقتضى سببها في مقتضى  
وكذا في الظاهر والذين يظهر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
فكيفية التقييد في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
في المقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
وهو في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
ففيما لم يتحقق مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
بالطابق او التقييد او التماثل في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
والله اعلم بالصواب ولله الحمد والثناء ولا يلزم بالضرورة مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
التقييد باللاتيان في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
لأن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
الا رتبة من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
الوحدانية واللاتيان في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
ولان الشهادة لما قيدت بالعدالة والظلال والمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
كذلك في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
الاكتفاء في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
فهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
واما مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
العدالة في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
تقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى







فائدة ظاهرة وهو استبعاد الكلف للاستئصال عند الحاجة لمجرد احتوائها  
 البيان الموجب لوصول الشرايط الربانية بقوله والمنع من الملازمة الثانية  
في الجواب الثالث بتجليل الحرمة المنقولة عن الاعيان لمجرد السبق  
 لحرمة الاكل فحرمة عليكم الميتة ولو طرقت حرمت عليكم انما هي اجماع الكفر فان  
 متعلقها غير مقدور فلا بد من اضرار ولا اختصاص بالربا بل المنع من عدم الا  
اقول قد استمر هذا البحث في ذكره في مظهر انما محبة وتيسر في تجليل  
 التحريم المتعلق بالاعيان في قوله نعم انما احلف كل من زواجكم وقوله اليوم  
 احلفتمكم الطيبات وطعام الذين اتوا اليكم بغيركم وصحتكم بغيركم  
 وقوله حرمت عليكم الميتة والدم وحرمت عليكم ما بينكم فذهب محققا المقنة  
 وكلاهما الى انما ليس محبة حلفا لانه بعد انما البصر والى الحين الكفر في الله  
 ليس الى الغم حذر الاكل وتحريم من قوله احلفتمكم بغيركم الا انما وحرمت عليكم  
 الميتة وحذر الوطء وتحريم من قوله انما احلفتمكم كل زواجكم وحرمت عليكم  
 وما رواه المعز الى الغم عند احكام اللفظ دليل على كونه حقيقة في ما تقدم  
 ان كان محمدا في الجواب الرابع في اللفظ لكنه بالنظر الى العرف والحق في حجة مستند  
 مما ذكرنا في غير من الجائزات وقد عذر حذر اللفظ في حقيقة نوعين محبة  
 التقديرين اجماع النسخ لبيان ان الاعيان غير مقدورة فليس بتجليل التحريم  
 بها لانها من غير ارضي افعال المكلفين فلا بد من اضرار ما يصح تعليقها في الاضمار  
 مثلا بغيرها فلا بد من اضرار جميع ما يمكن اضراره منها ولو بعضها والاول  
 لانه لا يعدم الاضمار الموجب بتقديره ما يرفع الضرورة فحينئذ الثاني وليس في بعض  
 منها او غيره فواجب اضرار بعض من يمتنع الاضمار الى ان يكون المنع من الاضمار

المقدرة من وجوبه ندر في انه كونه محلا متحاجا الى البيان الا ان يقتصر على  
 ما يدل على الوجوب كذا ان واقعة فانه قد تكرر في الجواب في الجواب الثاني  
 الجواب في قوله وواقع كذا ان المقدرة اجماع النسخ في هذا المقام لا يعدم  
 لازم العيش فاذكر في بيان حال غير فائدة والاول ان مقتضى الحال في الجواب  
 من الملازمة الاولى ان كان المظهر الاضمار في تفسير المنع من انية يجوز ان  
 التطوير لمصلحة في اوطارة من مقتضى مقتضى البيان فيجوز ان  
 اتفق المحققون في جواز وقوع الجرح في الكلام المتعلق ومنه ان المصلحة في  
 بالتحريم في الجرح لا دون التفسير فيقع كمال المصلحة ولا بد من وقوعه فيكون  
 اما الاول كما في الاطبات المتقدمة ذكرنا من قوله نعم ولو اقرحت يوم حسنة وما  
 وانما الثاني في مقتضى المنع بان لا يوجب التمتع بالجماع انما ان لا يقتصر  
 يكون عيشا وهو قبيح تعالى الله عن ذلك ولا يقتصر الاضمار فاما ان الضم الى ما يدل على  
 اول فان كان الاول لزم التطوير غير فائدة ولان مقتضى الفهم سبيل اول  
 في باب العضاة من الجرح المتعقب ما يدل على المراد منه ولان كان في لزم التكليف  
 ما لا يتكلف اذ فهم المراد من اللفظ الذي لا يدل عليه في غير مقدور والجواب في  
 بالانتماء المقصود بالكلية ان كان التفسير لم يلزم العيش في تقديره انما فائدة  
 لا يلزم من انهاء قصد الاضمار في تفسيره انهاء قصد الاضمار مطلقا وانما في  
 مطلقا حصر في العيش وهو مراد المفسر بقوله المنع من الملازمة الاولى ان كان في المظهر  
 الاضمار في تفسيره وان كان المراد الاضمار مطلقا او الاجمال لم يلزم تكليفه في  
 تقديره تحريمه علم البيان ولا التطوير غير فائدة في تقديره انما في قوله انما في  
 التطوير المذكور عن فائدة خفية مما لا يتم ولا تتم عقولنا الى ادراكها

في الجواب



فانما يتحقق ان ذلك لم يتم بلفظها بل بالعرف فالفعل المقصود غالباً  
 العين وليس كذلك فان كل واحد من سائر الالفاظ العربية يتبع درجته في  
 القابل احسن تلك اللفظ وحسب عكس الميزة لتحديد اللاحق وتكرار سائر  
 بطلا اضرار الجوع كونه موجباً لزيادة الاضرار لفظاً لاصل عبارته وان كان  
 البعض يفتقر الى الاجمال الموجب ليطيل اللفظ ولان العبرية موجبة ليقين  
 والمخروج عن العبرة سلب كنه لا يتم عدم دلالة اضرار بعض معين فان اضرار  
 المقصودة من العين غالباً كما لا يتسارع في المشا والاحسن البهيمة او كونه  
 عند طلاق اللفظ دون غيره مما يمكن اضراره **قال** انه وليا المسح شبه محبلة  
 اباء وان كانت لتبعض ثبوت التواطؤ ولا وجوب الاستجاب اجتهاداً في الحقيقة  
 باحتمال الجميع البعض ثبوت الاجمال وقد تقدم جواب **قال** المحققون على انه  
 في الية المسح وهو قوله نعم وسجوا برؤسكم وخالفوه في بعض المنفعية لان  
 اما ان تكون مفيدة لتبعض كما هو من بعض ثبوت فيته او لا فلهذا كما ذهب اليه اكثر  
 الادباء ووجه التقديرين فلهذا اجمالاً ما عدا مقتضى الاول فلهذا البعض صادق  
 كقولهم من لا يعاين بالواطؤ فالامر به يوجب تحريم المكلف من سائر البعض  
 لان الامور به كلف وهو موجب في كل من سائر فلهذا اجمالاً ما عدا مقتضى الثاني  
 فلهذا بجواب الجميع وهو من حيث انك والآخر عبد الجبار وابن عبد الله  
 في المسح وتوسم بالبروسم معصية تامة لا لبعض فوجب المسح فلهذا اجمالاً  
 وقال اخرون ان الهيئة المذكورة حتمية في القدر المشترك بين جميع البعض  
 لا سيما فيما اذا فاعلها فاق واما في بعض كما بينت في نسخة في التيمم فان  
 قدس بعضه ولا شك في ذلك والجارح فلهذا في الامور فحين كونه حقيقة في القدر المشترك

روح لا يتحقق الاجمال ويتغير المكلف فيها اجتهاداً في الحقيقة بانه يتحمل ان يكون المراد  
 مسح جميع الكبريت مسحه ولا دلالة له لا حقيقة ولا جملها مجملها والامر بالمسح في الحقيقة  
 فان الباء ان كانت لتبعض فحينها علة لادارة مسح البعض ولا جملها لفظاً لفظاً  
 متيقن لادارة كونه لادارة المسح كونه وان لم يتم لتبعض كان حمله لادارة المسح  
 لما بينا ولانه يوجب ثبوت البراءة **قال** انه ولا اجمال في الفعل المنفرد  
 اقرب حيز الى غير الحقيقة المستلزم لجميع الصفات في قوله نعم في العزم لادارة  
 المطابقة فلهذا وان لم يقتض لادارة انقضاء لادارة لادارة لان اللفظ لابد له لادارة  
 صار كما لعالم فاذ اخفى في بعض الامور وهو لادارة بقوله نعم في الحقيقة لادارة  
 اخرج ابو عبد الله في الفعل موجباً لادارة في بعضه في قوله نعم في الحقيقة لادارة  
 دون بعض وهو قوله نعم في لادارة **قال** اكثر الكثر على انه لا اجمال في لفظ الدال  
 في الفعل مثلاً صلوة الانيحة في الكتاب ولا علة لادارة ولا حيز لم يثبت  
 من الليل ونوما فلهذا لادارة عبد الله ليعبر لان انقضاء كان في شرحه كالصلوة في  
 حيزها من غير سواه معنا انقضاء الامور المذكورة كالقراءة في الصلوة في سائر  
 في الصيام وهو يقتضي كونه افعالاً من مقتضى المنفعة وسرابطها وان لم يتم في سائر  
 لا على الانية من غير الصلوة لان في الدلت غير مقتضى الحقيقة فلهذا في حكم  
 او صفة ليد في التفرار من حذر ان طيل اللفظ وادارة التواطؤ ولا في الحقيقة  
 الى ان في الدلت في غير افعال الصلوة في ثبوت في الحقيقة في ان في غير منها في التفرار  
 الصلوة في غير غيرها كالانقضاء والكل ليس كذلك في ان في غير الحقيقة وحده لفظاً  
 اقرب الى موضوعها ولا حيز حيز لادارة فلهذا لادارة لان اللفظ دال على غير الدلت  
 والدلت في الدلت دال على جميع الصفات في قوله نعم في الحقيقة عند عدم الدلت







من قولنا اعطواهم لادعوا حق عبيد الله كما يصدق على الله يصدق على ما نزل عليه  
 من الرب وهو خطه لان الخطه والى الله قطعاً وهو موضع للقدرة المشتركة بين  
 جميع الارب وهو على الجميع والثلاثة لا تترك ذلك المشترك في شقته الثلاثة فبذلك  
 من الارب في حق لا ايمان قال السيد المفسر ان الارب لا تكمل الا بالارب ذلك عدم قطع  
 على الله ارحم اخصه هذه المرتبة هذه المصنفه فخرجت من رتبة الارب  
 فصدقنا عليها وان اردنا عدم ثبات الله فخطه الملائكة **فصل الثاني**  
 والمين وفيه بحث **الاول** البين قد يكون بالقول وهو كذا بالفعل كما بين في كلام  
 الصلوة والحق يعلم كونه باثباتا بالضرورة من نفسه او بقوله خديان ونسبته صورا  
 وضد ذلك بالنظر كما لو ذكر جملا وقت الحاجة وفعل الصلح للبيان ولم يبين فانه يكون  
 دلالة على البيان من وقت الحاجة وبالترك كالكور كمن قال ان الله يغير قنوت فليعلم ان  
 اوكت من بيان الله انه يغير القنوت الحكم فيها لو ترك فعله لكان له خطه بغير  
 على تخصيصه ان كان قبل فعله او نحوه ان كان بعد فعله فمقال القدر بطول الله يقع  
 بنا احوال لان القول قد يكون الطول **اقول** لما فرغ من ذكر الجواب واقف مدركه  
 سريع فذكر البيان وعلما ان البيان لغة ما غرضه البيان وهو الفرق بين الشيئين  
 بين شيئين وبما ناكافق حكم كقولنا وكلاما وانما قولنا اصطلاح فقال في الدين  
 على المردود بخطه يستحق في الدلالة على المردود وبغير التعبد بقوله المردود  
 مراد بذلك الخطه لان لا يقتض طردا بالوجه بل يقتض مشتركاً بعد احد ما في  
 ردا وغيره بلفظ موضوع لذلك المعنى المردود كما في راسد وجب بعد فعله راسد  
 فاصدا بالانجيل ليس بيننا مع صدق الله على لولا الزيادة وبغير تعبد قوله لا يغير  
 بقوله لا يغير لا يخطب وان استقر الدلالة بنسبة الى العارسة بكنة اللغة والدلالة

بازمة لمن خوطب بغيره لا يعرف ان ثباته مع استقلال الخطه بالدلالة بالنسبة الى  
 بكنة اللغة وانما يقتض عكس بيان المردود من العام لمخصص كل لوقال ان الذين  
 المردود من هذا المردود ويمكن ان يحاط به ان المردود بالدلالة لا يخطب بالدلالة  
 العام لبعض المقامات انما هو بالنسبة ويقتض عكس بيان وجه انما هو بالرسول  
 مع انه ليس له المردود كذا يستحق في المردود انما هو بالبيان ما دل على تعيين المردود  
 امرين او امرين فمقاله الثلاثة من قول وفعل من حيث هو كذا انما هو بالبيان  
 لتبين البين والبيان والبيان بوجه البين بنفسه وجه ما ورد عليه بكنة  
 لادور عليه لمخصص الخطه لادور عليه المقيد والمجرب لادور عليه يقتضي بيان المردود  
 البين فقد يكون مبنيا على حكم لم يشر عليه وقد يكون غيرا والمقيد هنا انما هو الدلالة  
 كينته قولنا لوقال المردود من القدر والعدة الاطراف والمردود من الشك في قوله  
 المشتركين امر المردود قد يكون فعلا اما بان تكون دلالة على البيان بمواضع كاستدراك  
 وعقد الصنيع وقد وقع البيان بما كان البين على حكمه بالاحكام على الدلالة  
 كالادلة مشقولة على ليدم السند كذا وكذا وانما ربا صانع وكما بين على ذلك  
 والحق بفعله وقد يكون كذا كالكور كمن عليه الله في الله بغير قنوت فانه يدل على  
 وجوب تقدير كمن لو كسب خرج بيان الحاشية فيعلم انقضاء الحكم بغيره او تركه  
 على الامر المشا له لولا انه فعله انما هو من ان حكم العام مختص بامر دونه ولو كان  
 تركه بان فخره او مراد علم انه منسوخ عنه ثم ان ثبت مسودة الله كان  
 عنهم انهم العلم يكون الفعل بنا قد يكون ضروريا كما لو لم يفعل ثم لا يغيرنا باثبات  
 العلم المردود كونه بنا على ما هو به وقد يكون بالادلة لخطه لوقال عليه السلام  
 المجرب وشبهه كما بين عليه ليدم الصلوة والحق والضرورة بقوله ليدم صلوا كما روي

فان كان المردود من العام  
 فانه انما هو بالبيان  
 وهو كذا هو المردود من العام







او كبر من الغضب بانما لوجوب الظرافة حق عليهم دون ما لقولنا انهم قد جرحوا  
 حتى انهم يكونون ولا ما الى نسخ عندنا من ذلك ولاقى بين البين والبيان  
 انما في مرجع اليه المالك كذا هو الغرض لا الحكم وقال قولنا يكون القول  
 سواء كما متقدما او لا فلا لانه بيان من غير كذا في الغرض المحتاج فيكون بياننا الى القوة  
 حالية او قياسية ولان فيها جمعا بين البين والبيان لاحتمال كونه فعليه لهما من خواصهما  
 بواجب بياننا لانه ولو جرحنا في ما قالوا بين كونه البيان القول لما ذكرنا ولان  
 انما في القول مفضل الى كونه ما سجد ومطلعا كذا في كونه من خواصهما في الغرض  
 ويمكن ان يقال ان ما ذكره من المالك غير ما في اذ ليس القول ولقد اجمعت  
 لمرسومكم متبناه وقد عذرنا لهما لاني فرقدنا لا لا يتعدى ان يقول فيلطف لهما طارفا  
 لا ازيد او خير وقت التكليف بالخطا في اذ ليس من وقت الحاجة اما في تقدير  
 هذه الزيادة او عدم جرحهم من القول فلهذا فانه انما يكون في اذ ليس  
 ايجاب طواف واحد ولا يوجب شيئا الا عند من يزعم ان الزيادة في العبادة نسخ  
**فصل في الجواب الثالث** البيد في قديس والبيان في القوة والضعف وقد يكون  
 والبيان مظهرين ولا يكسح في تخصيص العلوم بالظن ولا فرق بين الوجوب وغيره  
 بينهما **قوله** مساواة البين والبيان في القوة والضعف وعدم تارة يكون في  
 لردليل حدودها عن التباس وتارة فلا لانه على معانيها اما الاول فانه في  
 اكثر من الوجوب كون البين معلوما اذ كان البين معلوما ولهذا رددنا في  
 وهو قولنا عليهم ان يكون تحت صدقة وعلمهم قولنا ان فيما تحتها  
 المحققون في حلفه وجوز كونه من الامم الدارمة المكنة في ذلك عن كونها معلومين  
 فلهذا فيكون البين معلوما والبيان مظهرنا ولا يكسح في تخصيص علمهم بكنهه بل في التوا

المقارنة بجزاها و قد رددنا في كذا في باب تخصيص العزم وانما التوا كان  
 البين مجعلا كقوله في تبيين احدا منها لانه ما يغيره بوجهه ولا في كونه  
 وان كان ظاهرا في احد كما لعمام والمطلوب وجب كون الخضع اقوى من لانه  
 في صفة التخصيص كونه المقيد اقوى من لانه في تبيينه من المطلق في الاطلاق اذ كونه  
 لازم الوقف ولو كان البين مرجحا لاحتلال العقل والملاءم الراجح بربطه  
 مساواتهما فكم نقول في ان بيان الوجوب وجب بيان لردود ان بيان  
 عذرهم وبيان غيره من المندوب في البياح والمكروه ليس واجبا عليه ان كان مجعلا  
 بظان بيان المحذور واجبا مطلقا سواء تضمن فعلا واجبا او غيره من الحكم والالتزام  
 لم تكلف بالالتزام في نظر المنع من الالتزام المذكور فان ما عدا الواجب فلهذا  
 من البياح والمندوب والمكروه ليس فيه تكليف في ما تقدم ولا يلزم من عدم التكليف  
 وقال شيخنا ان المندوب والمكروه وان لم يكونا من التكليف الا ان احدهما  
 الفعور ولا فرضا في تركه فيجب فيها البين لان طلب الفعل والترك ليس هو الغرض  
 الخطاب بها او بالبياح لا بد فيه من البين كتحصيل الغرض من الخطاب وهو الاقناع  
 وفي نظر المنع من وجوب البين فيما في نفس الزايع ويستعداء الطلب الغم في سلكه  
 ليس فيه طلب لانه لم يخط سلكه من الغم حاصلا في سبيل الاجال فيكون في البين  
 وهو كما في ذلك الغرض من الخطا بانما هو الاضام طلقا لا تخصيصا **فصل في الجواب الرابع**  
 الاجماع في انه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة الا عند من يجزى التكليف  
 ومنع الباطنين من تأخيرها في الوقت الحاجة فيكون خطا في تأخيرها من غير ذلك في العام  
 المحض من المجاز والنسخ وتعيين الكثرة والقرابة لاجال وجوز في مثل المناظرة  
 المشتركة وجوز في اذلة السائر في جميع الوقت الحاجة وجوز في القرابة المنع من











الانعام على ما عرفت وهو غير محقق في الجبر لوصول الرد بين معانيه والجواب المنع من  
 الانعام فان المكلف يعلم انه مكلف باحد الدارين او لا وهو ان يخصر الزمان في  
 على الامتثال عند حصول الوقت الفضل الى مورد وكنهه في ما هو من المكلف في ذلك  
 الزمان فيما لو كانت حقيقة الامر شذوكة كما في صورة الامر وفيه نظر فان لما منع ان يمنع  
 وكيف واما مثله المقتضى من المولى بان الزمان انما هو في الاجال المالك  
 لانه الامر وكذا انما هو من ذلك التقدير يعلم المكلف انه يجوز ان يكون ما هو  
 باحد الدارين فيغرم على الامتثال في وكيفية التواضع **فان قيل** في  
 السبيل المقتضى تاخير التبليغ الى وقت الحاجة لا يمكن ان يقتضيه المصلحة في ذلك  
 بالتبليغ لا في غير الغور ولا في العموم لان الزمان في الميزان المقتضى عرفا **اقول**  
 في سبيل التفرقة الى جواز تاخير تبليغ التبرع ببعض ما اوجرت السقيم اليه من التبرع  
 وقت الحاجة وهو خيب المحققين ومنع منه قوم اجمع سبيله ان تاخير التبليغ  
 وقت الحاجة قد يفتن مصلته لا كغيره في تقديمه فحسب التاخير كغيره من المصلحة وقد  
 التقديم والتاخير في المصلحة فلا يتعين احدهما ولا يكون تقديم التبليغ مصلته  
 الاطلاء وهو لا يجرى اجماع المانعون بقوله نعم يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من  
 وللامر بالغور والجواب المنع من لفتنه وظن الامر الغور وقد تقدم سبيله في  
 في المنزل انما هو القرآن عرفا وهو لا يعلم الحكم المدعى وجوب تبليغه في كل وقت  
 انما ينزل ما انزل الله عليه السلام من الاحكام في وقت الامر بالتبليغ ولا  
 ما ينزل اليه فيها لان لفظ الانزال في قوله تعالى ولا تاتوا بالقرآن **فان قيل**  
 يجوز ان يسمع امر المكلف العام من غير سماع المحض فيكون مكلفا لا يطلب له في ذلك  
 غير ذلك ولا عند نظر العام لانهم سمعوا اقلوا الشكرين ولم يسمعوا مستورا بهم في ذلك

الكتاب لا بعد حين ولما رزقها العام المحض من العقل وان افقر الى نظر اجماع  
 ابو المذنب وابو عبد الله في اعرافه بالجهد منها غير انما هو بالعموم لا بالعموم في النفس  
 في اوطار الارض والجواب لا انما هو مع طعن التخصيص في عدم اليقين بالعموم  
 الاستغراق كاف في الاحتجاج والعمل بالعام فعلى هذا لا يجوز العمل بالعام فيجب  
 عن التخصيص **فان قيل** القائلون بما مشاع تاخير البيان عن وقت الحاجة فيقول  
 فيجوز سماع الله نعم المكلف العام دون سماع الدليل المحض فيكون مكلفا  
 بطلان ذلك الدليل المحض فان وجبه عن مقتضا ولا عند نظر العموم مع اتفاق  
 في الجواز وان كان الدليل عقليا فذهب اليه في رسم والنفاد والبرهان **فان قيل**  
 ومنه انما هو في الجواب في ابو المذنب والعلف واختار الحكم الاول واجمع عليه  
 الاول ان ذلك واقع فكيف جاز انما الاول فلان لم يسمعوا قوله تعالى  
 الشكرين حيث وجدتموهم وذلك ما يجب فيقول الجواب الشكرين لم يسمعوا  
 موضع ذلك العام وهو قوله عليه السلام سمعوا اي سمعوا الله لا بعد منه طاعة  
 وخلافه في حكمه في خلافه عمل ما روي ذلك عبد الرحمن واما الثاني فظن الثاني انه  
 يجوز سماع العام المحض بغير العقد وان كان مقتضا لا نظر من كتاب  
 سماع العام المحض بدليل السمع بدون سماعه لان العقد في الجواز من كتاب  
 المكلف من معرفة المراد بالعام في عينه من مقتضى صدره الزمان في الحكم  
 اجماع ابو عبد الله واليه المذنب بوجهين الاول ان ذلك يجب انما هو بالعموم  
 كان ذلك متنع وقوله من ذلك راع اما الاول فلان سماع المكلف العام بدون  
 سماع المحض بوجوب اعتقاده لادارة الاستغراق منه وذلك جبر لان الواقع  
 خلافه واما الثاني فلان لا خلافه بالجهد فيجوز وانما هو من قوله تعالى لو كان ذلك



لجهد لعل ينشئ من العجوات الاله طوافه لقطر الارض وسواءه من الماء  
 ويطاها التاء وهو فاعل وجب بطلان المقدم والملازم طاعة واجاز عن الاول  
 ثم ايجبه ان الغراء باجبر وكيف المخصص نظون التحقق باعتبار كون اكثر القوا  
 اشروع مخصص والعوم غير متيقن الالادة من المفظ الموضوع له وحججنا  
 من الملذذ من غير توقف العدم العام على طوافه الارضين المخصص المخصص  
 يلزم ذلك ان لو لم يتحقق خلاف الاحتراق عند الجحش المخصص للبر المخصص  
 مقصرا وعدم الظفر باجمع تحقق وهو الواقع فلا وذلك لان عدم الظفر باجمع  
 مع الجحش عند موجب انقضاء خلاف التخصيص وينضم الى ذلك كون العام حقيقة والاشتراف  
 فيخصص انقضاء التخصيص والعمر بالظن واجبه عند الارض تقدير جواز اشتراف  
 المكلف العام المخصص من دون مخصصه للكون العدم العام للابعد الجحش  
 المخصص جابجا **قال المجلد المسمى** من يريد ان يتعمق فيها من المظن  
 بانه اما لان يعبره كالعام في الصلوة او لا كذلك كالعام المكلف بغيره كالحكم  
 الجحش وشبهه من لا يريد ان يتعمق في علمه بانه لم يتم تقديره او من لا  
 فانه يراد منه التكليف بما يفيد المعتبر **قول** لما ذكر ان اليك واجبه المصلحة  
 عند انقضاء او انما جبه ما من المذوق واليه انما جبه اليك لا وجم ان  
 لارادته تعاقب خطبه المخرج الى اليك فوجبه عليه ان يبينه له ومن لا يريد  
 لا يجبه عليه بانه له اما الاول فلهذا لم يبينه له لم التكليف بالحق اذ انهم لا يبين  
 الا بالبين من دون حجج واما الثاني فخطبه لا تعلق له بالخطبة بسم الله الذي  
 اشترط منه فم خطبه بغيره من غير انقضاء الخطبة بل من بعض فعلها كالعلم بالصلوة  
 فانه مكلف بفعلها وقد لا يراد منه ذلك كالعلم من غير الخطبة وما يشبهه من الامور التي

الشر لا تعرض للابن كما كانت في نفسه والافس الارضاع واما الذين لا يبين  
 منهم فهم خطبه بغيره بغيره فاعل انقضاء الخطبة كالعوام بالبينه لا سيما  
 الجحش فان المراد منهم العدم باليقين المقترب وليسوا مكلفين بسماع الايات  
 الالهية والاخبار النبوية المتقدمة لكذلك لا احكام فمضد معرفة وجوه ولا  
**قال** **الفصل الثالث** في المظن والماول وقد مر تعريفها ومنه ان الماول  
 قريب من البعدا وبيل الحقة قوله عليه السلام لابن عتيان وقد بهم عشر ركعت  
 اربعين وارقى سرير من ابتداء الكفاح او ما ك المقدمات تقربا من  
 والبعد من قوله عليه السلام لغيره في الحديث عند سئل عن الايتين امك انهما  
 فانه اشترط التخيير في غير التخيير ومنه فاعلم ستمين باضا طعام للشاة  
 رقع الما جبه بين ستمين يوما وبين واحد ستمين يوما لا يمكن ان يصدق  
 وحصول استحباب الدعوة فيهم ليس بجهد عمدة الزكوة هي بيان المرفوع  
 سياق اللاتية للركعت لزمهم من العطين ورضاهم ان اخذوا وسخطهم  
 منقول **اقول** قد مر في صدر الكتاب بتقسيم النطق باعتبار احتمال غير انهم  
 عنه وعدمه الى المفسر والمؤول والمجوز والماول وعم من تعريفها ان  
 التقسيم مفيد لتعريفه بقر يكون مفيد للتجديد التام وذلك عند ما يكون المقصود  
 حيث قريب لاقمه والمقدمات فلهذا فان لا حاجة الى عادة تعريف  
 والماول ولما كان الرهان قابلا للشد والوهف بحيث كنه تارة ما نفع  
 التفتيش واخر دون ذلك وانقضاء النطق بذلك الاعتبار الى المفسر والمؤول  
 كان مقابله وهو المرجح في كل فلو كان من التاء وبيل ما هو قريب من العدم  
 وينبغي ان يعلم انه لا يرد الى التاء وبيل الا اذا تقدمت على النطق على



والرجح عليه في يتعين ان ويل ولا بد ان يكون اللفظ محتملا لما صرف اليه ان  
كان بعيدا ولا بد ان يكون الماوي ذال فلفظ وعلم بعد كذا لللفظ كجاء  
تفاوتها فاحتمال الاول منها من اللفظ البعيدة وما ويل مما هي فيه  
قوله عليه السلام لا ين غلبا بن سلمة لن تقهر وقد سلم على عشرة امسك لا يوافق  
سائرهم وقد روي له ثلث قاصدا للاول لن تقهر امسك ابتداء  
الكنهاج فغير امسك لا يوافق سائرهم لن تقهر وقوله وفارق سائرهم  
ار لا تزوجون الشاة لانه يحتمل ان يكون ولا فناء ابتداء كلام فغير  
اللفظ الرابع وكذا لن تقهر لا يوافق الكفا لن تقهر لانه لا يوافق  
السلام حال وقوع الشاة لانه يحتمل انه امر الزوج باختيار او غير الشاة  
وهذه الشاة بعيدة لان ما اقترن باللفظ من القرائن يمنع من جعلها  
اما الاول فلفظ المتبادر الى الفهم لفظ لن تقهر كانهما لو كانتا متحدة دون  
كلام الرسول عليه السلام فوضو امسك والمفارقة الى الزوج وهما غير واقعتين  
عندهم لوقوع الفراق بقصر سائرهم لوقوع ابتداء الكفاح عن رضاء الزوج  
ولانه امر الزوج بهما كاربعة من عشرة ومفارقة البقاء والامر بالرجوع  
اولا لثبوت ما هو وجها لزوج في العشرة واجبا ولا مندوبا وان كان الكفاح  
في الجملة مندوبا لولادة الكفاح غير من والمفارقة لميت من فعل الزوج حتى يكون  
ما حورا بها والشاة ايضا ضعيف لان الحور كان في ابتداء السلام لاول  
كلمة فابتداء في ابتداء لم يترك المسمون باجمعهم من الزيادة في اللابيع هاد  
ذلك في اقعا نقل والملم ينقل علم ثبوت في ابتداء السلام والشاة ايضا  
لان الذم لم ينفردا بالسلام الثانية فوسم كشيء غير زوجا اختيارا في ابتداء

بالسلام ولما روي عن وجها اسلم في خبر فقال النبي عليه السلام لن تقهر  
وفارق وجدة وقال لما روي عن شاة لانه من قفا رقتا ومنه ما ويل قوله عليه  
لغيره والدير وقد سلم في الاحقن لا مسك شيئا شئت باللفظ الشاة الشاة  
لما تقدم من بيان ضعفه وهو البعد من الاول لانه ما خرج تخير حيث امره بما  
من علق شاة بها منها غير قصيد كلفه الاول ومنه ما ويل احى الى ضبط  
قوله فاطماهم ستمين مسك زاعين ان المقص انما هو دفع الحاجة لانه  
في ذلك بين دفع حاجة ستمين مسك يوما واحدا وبين دفع حاجة ستمين  
ستمين يوما وهو ضعيف ما اولا فلانه لا حاجة اليه هذا الاضمار الخالف  
من ضرورة دعا ذكره من المقص وان لم يقصدا واحدا بربو وقصر الاجتماع  
غنى كبر الحاجة وحصول ستمين بالبرعة فانه قل ان يكونوا العدد من المسلمين  
من اولياء الله ثم يحسد البركة ويكفر دعاوه مستجابا وحصول ذلك في الواحدة  
وليس من الله وثلة البعيدة حمدانية الزكوة وهو قوله انما الصدقات للفقراء  
على بيان المعروف دون غنى كل صنف من الاغنياء لان المقص بها انما هو بيان  
الصدقات في سروط الاتفاق ودفع الحاجة غير صنف من الاغنياء المذكورة  
الحاجة غير الكسوة يجوز فيها الاغنياء من الاغنياء ويستبعد في فقر محتاجة  
اذا في الصدقة اليهم سلام المتيك وعطف على المشرك البغض في البغض كونه  
بيان المعروف وسروط الاتفاق لانه في قوله لانه لانه كونه معقولا وكفره ان يفتق  
لن يشرك معقولا اليهم وهو اول الموافقة في امر الاغنياء وعطف والعرف الى كسوة  
لذلك فلا يجوز وهو ضعيف لان سياق الآية يدل على ما قالوه وهو قوله ثم  
يذكر في الصدقات لانه يقولون ان الله اعطى الصدقة من امره وان علمهم



وان عطف مستقيلا او معهم مخطوطة فزادتم عليهم بقولهم ولو انهم رضوا انما انتم  
 وبكولهم وقالوا حسب الله سيوفنا الله من فقهه ورسوله انا الله راغبون ورا  
 الى ان حرك الله عليه العظيمة انما هو محقق ومن جعلت فيه شرابط لا تتحقق عند  
 بقولنا ان الصفة لا تأتي وايراد اللفظ على ظاهره انما يتعين عند عدم المعاني  
 وغيرها وقدينا القرينة الصادرة عن الظاهر انما قلنا ان ان لا يتبين ان يمنع كذا  
 خيرة في العكس لان مستحالة غيره كالكهاتق والشرائط والمجاز خلاف للاصل  
 يتبين كونها للقد المشترك بينهما وهرطش الاختصاص وقوله لا فاقين ما قلنا  
 وبين كنهه لا يبين المعرف بطلان ما قلنا في تفسير الترتيب ولا كذا لو قلنا ان المعرف  
**قال في القصة الثانية** في الافعال في خبر من حيث **الاول** ذهب الى ان  
 الاستماع صدور الترتيب عن الانبياء سواء كان الترتيب غير الاكبر ولا فرق بين  
 العدد والسين لا قبل النبوة ولا بعدا ولا الوجوب اتباعهم لعدم الامر بالاتباع  
 الجبر كونه معصية ولا تنفع الامانة عن اجابة من قسم فتارة البعث والعدم  
 المطاعتم مع العلم بسقوط محملهم وهو نقص الغرض والتحقق العقلا في اشنع وتوقع  
 منهم الا الفضيلة حيث جازوا الترتيب وكفر في عندهم كفر وجوز بعض الجبر  
 صدور الخطاء في الاعتقاد والذلل لا الوجوب كفر وكما لم يعدم تقاء الاخر فمثلا والى  
 يتعلق بالتبليغ فقد اجعلوا على عصمتهم في وما يتعلق بالتفويض كذا الخطا سواء  
 جوزه بعضهم والحنوية جوزهوا الكبار عليهم عمدا ولاذ واقع وابو بكر جوزه عمدا  
 منه سمعا والجباب من غير الصغيرة والكبرية الا بحسب السان ويل وبعض منع من  
 والسادس وجوزه سواء لانهم لغوة عقولهم لا يكون بالخطأ من ذلك اكثر من الترتيب  
 من كبره جوزه من غير خطا عمدا وتاملا لا يفسد والمخاطبة ما ذكرنا ما **الاول** لا يفسد

بعض افعال الترتيب على يد الله من غير ان يكون له في نفسه على يد الله من غير ان يكون له  
 وهو ملحق افعال الانبياء عليهم السلام واهل ان الله ميتة ذمورا الى عتبة كثر من غير  
 صغيرا كان او كبيرا عدلا او سورا او خطا فالسا ويل قبل النبوة وبعد لا لا لا  
 عليهم من غير ذلك لوجوب اتباعهم فيه مع جبر المكلف بكونه معصية لعدم الامر بالعدا  
 مشرقا لغيره فاتبوه وان كنتم تحبون الله فاتبعوه والسا لبط والالزام وجوب  
 ولان انهم عليه لم يكن معصوما لاجبائه بالكذب ومحقق الوثوق بآية  
 وهو لازم لانها فائدة البعثة اذا فرض منها تعريف المكلفين ما لم يسقط  
 باذنه من البقيع الحسن والالزام الوجوب اخبار الزجر عليهم بذلك بحسب ما جوزه  
 في فعل الوجوب واجتناب المحرم فتجوزت الآلة الكاذبة في اجابته كمن يكره  
 ما اخبر به فيجوز ما اخبر به من حيث واما خبره وجوبه اما وبالعكس لا يتبعوا فممن  
 لم يتقوا والامانة لا وامره ولو ايمر ولا في جمل الخطا عليهم بسقط محملهم  
 قدسيا منهم ويوجب اجتنابهم والاعراض عن قتالهم والاقسام في مخالفتهم  
 وذلك لنقص الغرض من النبوة وانتازت الامامية بهذا الترتيب غير جميع  
 اما المعتزلة فانجوزهم وقبح افعالهم منهم واما الاطاعة فالأكثر منهم في تجوز المعصية  
 عليهم صغيرة كانت او كبيرة جبر ولا يتبع عقلا لرب انهم لم يكرهوا وانقض  
 المتردد ذلك لعدم ما يدل على عصمتهم من ذلك فان دليل العقل مبني على الحسن في  
 العقليين وجوب رعاية الكثرة افعالهم وهم لا يقولون به وتختلف الجبرية في  
 وحاصل اختلافهم يرجع الى اربعة اشياء احدى ما يتعلق بالاعتقاد وقد اتفقوا على انه  
 لا يجوز عليهم كفر الا العقلية من الطوائف فانهم قالوا لا يوقع الترتيب منهم من غير  
 عند عدم كفر واما ما يتعلق بكفر من الاعتقاد الفاسد من كون الاطاعة باقية او غير باقية



قوم ومنهم من يكون منقادا لما يتبعه باليسير وانفقوا في شغلهم  
والزال الوثوق عما يجرونه من الحكم وجز بعضهم وخرج ذلك منهم سهوا لا عدل  
فيها ما يتعلق بالفتور والاعتناء في اشتغالهم فيه وجزهم قوم سهوا ولا عناية  
يتعلق بانفسهم من جز عليهم الكبار عددا والحشوة فالوا بوقوع هذا في الزل  
الناظر جزوه عقلا لا سمعا ومنع الجبابرة من ارتكابهم الكبار والعقار جزه  
ذلك منهم كسبيرة الخطاء والذيل وبعضهم منع من ذلك عددا وخطا والذيل  
سهوا لكنهم لم يخذلوا بايقاع منهم في جهلهم وان كان من مفرط جهلهم فمعرفة  
معرفة منهم ومنهم من التفتت وكذا القدر مسغورا من وقوع الكبار وجزهم على هذا  
وسهوا وخطا والذيل الا المنكر كالكذب والتطعيف وسيرة القليل كذا  
ومنهم من قال لم يقع منهم ذنب صغير ولا كبير عددا واما سهوا فقد يقع في ذلك ان  
يذكره في الحال ويعرفوا غير انهم سهوا والحق الاول لما تقدم ذكره  
في ذلك فذكر في الكتب الكلامية **قال في الجنايات** ان فعلا عليه السلام  
لم يظهر فيه قصدا القربة لم يدل على حكم فحقنا لاحتمال الاباحة ارجح الموجب بقوله  
عليه السلام الذين يخافون امره لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فانصروه  
وما اتاكم الرسول فخذوه واطيعوا الرسول واولي الامر منكم لا خلف في ذلك فاما  
وللانرا حوط والى الرب الام حقيقه في القول سن الاكثر كذا لا يدل على ان  
مع سبق ذكر الله واما اسوة الله تعالى مع علم وجه الفضل كذا لا يدل على المراء  
بالايتين القول بعقوبة وما ناهكم والاطاعة مراقة الامر في الخارج في كل الالة  
لا على مطلوبهم والاحتياط اما يصح فيما علم وجهه وعلني بذلك للافعال الطبيعية كالان  
والقود والاكراه وما ثبت تحفيظهم في كمالها والزيادة في اربع اما وقع

فانه يشع في اجماعا كقطع اساق وفضل من المرفق وما عدا ذلك ما عرفت  
وجب التماسه في فان كان واجبا كن متعبدين بايقاعه واجبا وان كان  
ندما تعبدنا بالالذنب وان كان با حاشية تعبدنا با اعتقادا با حاشية بقوله  
كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر  
الخير لا تفسدوا قوله لمن كان يرجو الله تخفيفا التركة الاجماع على الرجو  
فلا حكم في الفعل عليه السلام تعبد الصائم **قال** افعال الرسول عليه  
السلام ان يكون طبعية كاللحم والشرع القيام وما اجر محرر ذلك كالتوهم  
لا لا يقطا ولا نزاع في كونها مباحة بالنسبة اليه ولما امر الله افعاله بطبعية  
فاما ان ثبت كونها من خواصه عليه السلام كوجوب التور والتعبد بالليل واليا  
الوصال في الصوم والزيادة على الاربعة في الفجر الدائم وذلك لا يدل على  
اياه فيه اجماعا بل على عدم شراكتها اياه في ذلك لا يمكن تحقيره الا لا ثبت  
سواء في تعبدنا ان لن نورد ليل بغير حذف ولا صح ان لا يدل على وجهه  
بل هو تابع للمبين وحي يكون بينا في الفقه الفعل لا الوجه كقطع يد السارق  
البيدين في الرخصة من المرفقين وان لم يعرف كونها با فان علم ان الرسول  
تعبد باليقاع القربة اليه الله تعالى كان ذلك على الوجبة حقه وحق الله عند  
منه ولا صوابين كالمين شريح وابن ابي حنيفة وابن خيران والحنابلة وجماعة  
المغزلة ونظر عن ابي خزيمة للذهب وهو مذموم الجوز وعن ما كذا في الاباحة  
ومنهم من قال بالوقف وهو مذموم لبيد المنة واليه في الغزاة وجماعة  
ابن خزيمة والاول انه لا يترك بين الوجوب والالذنب لان المعركة  
بالفعل يرفع كونه مباحا وحظرا ومكرها وحضره كبر من الوجوب والالذنب







فانما هو ان لا يكون الا بالقول ولا يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 العرف يا به وجوبه ان لا يكون الا بالقول ولا يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 وعلمنا به ان غايته الدلالة ان حكمه منسوخ وكذا في انقضاء الحج عند زواله  
 ادعيه لهم وذلك على الاطلاق لا يوجب الجواب لا يلزم من ذلك كونه فعله واجبا  
 وعلمنا به ان ذلك لا يتحقق اذا علمنا فعله اما انما لم نعلم ذلك فلا محال  
 مما علمنا كذا في الجواب وجوبه ان لا يكون منسوخا او ما يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 كونه واجبا جملنا وبنا طاعة طاعة فيحقق فيما يكون احتمال الفرع ما نحن فيه  
 ما علمنا وجوبه ان لا يكون منسوخا او ما يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 انفسنا من ان كان واجبا وجب علينا ان نوقعه وجوبه ان لا يكون منسوخا او ما يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 مع وجوبه ان كان واجبا كذا مستعدين باعقدا واما حر وكذا في معدوم كذا وجوبه  
 التمسك في العبادات والالتزام في المعاملات وكذا في كون ذلك كذا ما تقدم قوله  
 لعلنا نعلم في حلاله كونه حلالا في كل حال والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 الرجوع في الحكم الى افعالنا كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 لم ان لا يقربوا ما يصح ولولا كمالنا في افعالنا كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 الفعل في افعالنا كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 وجوبه وضع عليه بعد فعله لعلنا نعلم وكان غير الجواب كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 لا نعلم ولا نتفق ولولا اننا راينا رسول الله عليه السلام لما قبلت قوله كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 حكمه ففعلنا به وجوبه ونسبته لاله عينا جلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 يلحق بذلك الافعال الطبيعية الى عالم الطبيعة في هذه الفترة فافعالهم ففعلنا به وجوبه ونسبته لاله عينا جلاله  
 حقا الخلاصة ففعلنا به وجوبه ونسبته لاله عينا جلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع

العلم انما هو ان لا يكون الا بالقول ولا يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 والعرف يا به وجوبه ان لا يكون الا بالقول ولا يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 وعلمنا به ان غايته الدلالة ان حكمه منسوخ وكذا في انقضاء الحج عند زواله  
 ادعيه لهم وذلك على الاطلاق لا يوجب الجواب لا يلزم من ذلك كونه فعله واجبا  
 وعلمنا به ان ذلك لا يتحقق اذا علمنا فعله اما انما لم نعلم ذلك فلا محال  
 مما علمنا كذا في الجواب وجوبه ان لا يكون منسوخا او ما يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 كونه واجبا جملنا وبنا طاعة طاعة فيحقق فيما يكون احتمال الفرع ما نحن فيه  
 ما علمنا وجوبه ان لا يكون منسوخا او ما يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 انفسنا من ان كان واجبا وجب علينا ان نوقعه وجوبه ان لا يكون منسوخا او ما يصح فذلك فعله ففعلنا ما نريد  
 مع وجوبه ان كان واجبا كذا مستعدين باعقدا واما حر وكذا في معدوم كذا وجوبه  
 التمسك في العبادات والالتزام في المعاملات وكذا في كون ذلك كذا ما تقدم قوله  
 لعلنا نعلم في حلاله كونه حلالا في كل حال والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 الرجوع في الحكم الى افعالنا كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 لم ان لا يقربوا ما يصح ولولا كمالنا في افعالنا كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 الفعل في افعالنا كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 وجوبه وضع عليه بعد فعله لعلنا نعلم وكان غير الجواب كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 لا نعلم ولا نتفق ولولا اننا راينا رسول الله عليه السلام لما قبلت قوله كذا في حلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 حكمه ففعلنا به وجوبه ونسبته لاله عينا جلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع  
 يلحق بذلك الافعال الطبيعية الى عالم الطبيعة في هذه الفترة فافعالهم ففعلنا به وجوبه ونسبته لاله عينا جلاله  
 حقا الخلاصة ففعلنا به وجوبه ونسبته لاله عينا جلاله والبر والبر وغيره في الايات والاجماع



فحينئذ الزينة **ب** ان يوقعه وجه الغريم ثم يتركه غير نسخ ولا عذر فان لم يتركه  
 المانة يوجب مجازة وتركه من غير عذر ولا نسخ ينفي الوجوب فيعين الذنب **ب** ان لا  
 من عيبا حصته مع ذلك ولا لجازا كونه واجبا وكمنه حكمه مستمرا ولا لجازا  
 واجبا مرة او مرارا محصورة او مودة محصورة فيترك عند انقضاء **ج** ان يترك  
 عليه ثم يتركه من غير عذر ولا نسخ فان المداومة توجب ان الفعل والترك  
 عذر ولا نسخ ينفي الوجوب فيعين الذنب لانه لا يوجب عيبا ولا لجازا  
 الحكم كالتقدم **د** ان يغير بينه وبين غيره بغير اقراره لا يمنع التحريم المندوب  
 غيره **هـ** كونه قضاء لعبادة من دون الله تعالى لا ترجع الوقوع وهو القضاة في حدود  
 وجوب بوجه **ا** انه عليه السلام عليه السلام يتركه بينه وبين غيره بغير اقراره لا يمنع التحريم  
 الواجب والمال **ب** اقراره بامارة الوجوب بغير اقراره لا يمنع التحريم  
**ج** معرفة كونه قضاء لعبادة واجبة لوجوبها فقه القضاة الاداء وفيه نظر  
 المشاورة بينهما فان كثيرا من الفقهاء يقولون باستحباب الصوم في رمضان مع وجوبه  
 قضاء في غير رمضان واجبه بوجوب قضاء زكاة الفطر مع وجوبها اجماعا  
 وجح لا يقر في معرفة وجه التوفر لانه على وجه القضاء **د** وقوله في اشارة الى  
 كما لو نذر ان يتركه ولا يصدق فزكاة تصدق فيعلم وجوبه **هـ** ان يكون  
 له كسبه لم يتركه كالمعصية ان كان كسبه في حصة كسوفه **و** ان لا يتركه لانه لا يتركه  
 يعلم الوجوب حقيقة عند الحاجة الى المطابقة للثابت بوجوبه من ذلك بحيث يندرج في  
 ويعلم ذلك في الطرق **قاله** **باب** في بيان ان الفعل اذا تعذر اذ كانا في الزمان  
 علم ان السابق منقطع اذا علم تعبد عليه لم يتركه بما لم يتركه ولو كانا في الزمان  
 داره عليه السلام عليه السلام فخرج الفعل من التصبر لان عارضه بعد عيبه لا يتركه

وتقدم القول مع عدم تركه الفعل واحقق القول بما نعتنه من يجوز نسخ قول  
 لا يتركه من غير عذر وان احقق ما نعتنه من القول لا يتركه ما كانا في الزمان  
 جمعا بين الدليلين وان تراخى الفعل وكان القول عاما كان منسوخا  
 عنها بوجه وان احقق ما كانا في الزمان نعتنه من عيبا لا يتركه ما كانا في الزمان  
 الفعل وتقدم القول واحقق به دلالة كسبه من العموم لدلالة **الفعل**  
 كسبه المحذور ان احقق ما كانا في الزمان احقق ما كانا في الزمان وان اشتركت في  
 الفعل عنه وعندهم وان تراخى القول كسبه في الزمان يتركه وان عذر وان عذر  
 قدم القول لقوة دلالة كسبه في الفعل **و** ان كسبه العلم بقوله القول  
 دون الفعل لانه في الزمان فيكون متساويا لان ولقد مر فلا يتركه **اقول**  
 الفعل لا يتركه اذا تعارض لايتم الراجع تنازع المعارضين وانما يتنازع  
 اذا تعارضوا في احد وجهيها او في العلم بها او في كونها منسوخة او غير منسوخة  
 واحدا ما لعقلا المتضادان المتجهان في وقتها او يكسرها في تعارضها باجر  
 لعدم تنازع وجودها في وقتها باعتبار عودها في وقتها كسبه في الزمان  
 او لم تنازع كالوقوف عليه في الزمان فعنده الزمان الدليل على تعبدها  
 ما لم يتركه فانه يدل على ان السابق منقطع عنها واللاحق ناسخ وكذا الفعل  
 فعلا وعلم بالدليل ان من عداه متعبد به على وجه الوجوب دائما ما يتركه نسخ  
 ثم يفعل بعض المكلفين ما ينافي ذلك الفعل ويقره عليه ليعلم انما خرج عن  
 التمسك بالرسول عليه السلام فذلك الفعل يكون محصيا لان كان متنازعا في  
 ان كان تراخيا او لا تراخيا في علم ان العارض للفعل قد يكون فعلا ولا يكون  
 قولوا لا يتركه من الزمان الرسول عليه السلام فذلك من غير عذر وقد تقدم فدان انما يتركه



فانما لم يفرغ من تقدم الفعل او من فراغه وعلا التقديرين فاما ليكن من المتأخر  
متراجعا او غير متراجح وهي التقادير ولا بد ان يكون القول محققا عليه  
بامته او لا فلا لها معان فلكل امثله عشرة **١** ان يتقدم القول المحقق  
ويتأخر عن الفعل من غير تراخ كالموت قال الطوائف وجب على عند الزوال  
في ذلك الوقت وهذا جائز عند من يجوز السج قبل وقت فصدقه عند غيره  
ثم يجزي امته من ذلك الفعل اذا علم ان اوقوعه وجه الوجوب لما ثبت  
من وجوب بل لا بأس **٢** ان يكون الفعل المتأخر متراجعا فيكون متروكا  
دون امته لعدم تنادى القولان ويلزم من الفعل المتأخر مع علمه بايقاعه  
اياه في وجه الوجوب **٣** ان يتقدم فعله في قول المحقق من غير تراخ فيكون  
دالا على كونه من العدم استقامت الفعل المقرن بايدل على لزوم كونه محققا  
فيما بعدهم للآفات ما لم يرد النسخ **٤** ان يترافق قول المحقق من غير تراخ  
الفعل منسوخا عنه دون امته **٥** ان يكون القول محققا بامته ويتأخر عن الفعل  
من غير تراخ فيجب العمل بالقول اذا لم يتابعه في الفعل لان لقاء القول بكلمة  
لوعلى بالقول لم يبلغ الفعل ليقا حكمه فحق عليه لهدم فكان جوابا عن  
يكون او لا من لقاء احدهما بالكيفية **٦** ان يتأخر الفعل عن القول المحقق  
بما متراجعا فيكون منسوخا عنه وتلزم حكم الفعل للامتنان في تأخر القول  
المحقق من غير تراخ فيكون دالا على ان حكم الفعل محقق به **٧** ان يتأخر  
القول المحقق من متراجعا فيكون حكم الفعل منسوخا عنه دون **٨** ان يتقدم القول  
المشكوك ولا امته وتوقع الفعل المتأخر فيدل على كونه منسوخا عن قول  
ان يترافق القول المشكوك ولا امته فيكون حكم القول منسوخا عنهم **٩** ان يتأخر القول

العام من غير تراخ فيدل على سقوط حكمه بغير علم لا بد من امته **١٠** ان يتأخر  
القول العام من متراجعا فيكون حكم الفعل منسوخا عنه وعلم امته وان جبر تقدمه  
على لا يفرق بين القول على الفعل القوة دالته ولا قول الرجح اما الاول  
ولا في الفعل محتج به اما القول من غير علم في المنهج اليه اقرب من المتأخر  
واما الثاني فخطا لان تنادى القولان معدوم لانه مقدر وتنادى الفعل  
غير معدوم لانه كما يحقق تأخره فيكون متنا ولا لانه كما يحتمل تقدمه فلا يكون  
لنا والمعلوم مقدم على ما ليس معلوم **١١** **القول الخامس** ان  
انه عليه لهدم قبل النبوة لم يكن مقبدا بشرع احد ولا لا شهر ولا فخر به اياها  
منع عروية دعوة من سبقه عليه السلام او وصل شره اليه بالقرآن وذكره بالقرآن  
وكذا اكد الحكم المذكي اذا اضر فيه وطواف بالبيت لا يدل على وجوبه واما النبوة  
فالخطا ذلك في اخطا من زعم انه مقبدا بشرع ابراهيم او موسي عليه السلام  
لانه عليه السلام او حر اليكما او حر اليهم لم يشرع احد ولا يجب جوع اليهم  
بما كان يمتثل الوحر وعرضه عن حيث الطبع في التورية وقال لو كان  
حيما لم يرد الا التبع ولا لانه كان يجب علينا البحث في الواقع للتاسيس  
كتبا لاني وقولنا فبما هم اقصد له بالاعتناء بالمد المشرك من جهة  
وسببه وقولنا انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح عليه السلام الوحر والحر  
بالموجز وقولنا حكم بها النبيان بر بعضهما البعض الا انهما لم يكنا جميعا  
**اقول** ان من حلبة فروع التاسيس اعلم ان الناس اختلفوا في ان يثبت صلوات  
غيره والهدم كان مقبدا بشرع احد من سواه من الانبياء عليه السلام ام لا  
قبل النبوة فمنع الاكثر واثبت قوم وتوقف اخرون اما المكثرون فاجوز



بجانب **١** انه لو كان مقبدا بشرية احد منهم لوجب عليه الرجوع الى علمه  
 بشرية واستغناء وهم ولهم بقولهم ولو حصل ذلك لنفكوا بقلوبهم وقلوبهم  
 صفات انه عليه السلام ولما لم ينقص علمنا اننا قد وفيه نظر المنع من الملائكة  
 فانه يجوز ان يعلم احكام تلك البشرية بطريق الوحي فانه يعلم احكامهم في علمهم  
**٢** انه لو كان مقبدا بشرية احد لانهم اهل تلك البشرية بذلك ومنه  
 انهم ولو ثبت ذلك لكانوا يعلمون ان لا دليل على ان المقدم اصح الا  
 بوجهين **١** ان دعوة من تقدمه كانت عامة فوجب دخوله فيها **٢** انه عليه السلام  
 كان يركب اليهم ويأكلهم المذموم والبطون بالبيت والجوارح الاول  
 منهم دعوة من تقدمه سلمه كماله في وصول تلك الدعوة اليه بطريق العلم او  
 الغالب على انه لا يدل على انه مقبدا بشرية احد من ذلك فان ركن  
 عقده ولا طريق الى حفظها ونفعها بالعلم والحق والحرية في سبيل الفاء  
 ففعله ذلك لا لاذن فيه شرعا وكذا الكلمة المذمومة فانه حسن في العلم والحق  
 نافع خال عن الضرر واما طوافه بالبيت في تقدير ثبوته فانه لا يدل على كونه  
 واجبه بل هو لا على انه مازون فيه شرعا ففعله علمه لا لانه مازون  
 من شرع من تقدمه واما بعد ثبوته عليه السلام في ظهور من المعزلة وكثير من الفقهاء  
 منه وان ثبت لبعض الفقهاء الا فيما يرفعوا الدليل على ما فيهم ثم اختلفوا في ذلك  
 بعضهم انه كان مقبدا بشرية ابراهيم في افرودن بشرية من ركن  
 ثبوت عليه السلام واكتفى بالماضي والحق ان يثق اما كونه مراد الله تعالى  
 عليه السلام بشرية من قبله انه كان يوحى اليه عليه السلام شيئا يوحى غيره من علمه  
 اوله كان مامورا باقتباس الاحكام بشرية من علمهم وكتبهم في ان كان الاول

شرعا وبعده الاول معلوم العقل في لغة شرع ما تقدم من بشرية من  
 من احكامهم وان كان البعض منهم كمن يستند في كونه عليه السلام مقبدا  
 بشرية غيره لان ذلك هو مسلم التبع للغير في شرع مع انه هو نفسه لا شرعا  
 او هو اليه كما هو في غيره واما الاحتمال الثاني وهو انه كان مامورا باقتباس  
 الاحكام من كتبهم وعلمهم لانه قطع لانه عليه السلام لم يرجع اليهم في شرع  
 الوحي والادب والالتفات به كان ينظر الوحي لانه لو كان يراجع كتبهم  
 في شرع الاحكام لما غضب من علمه لما له في التوراة وقال لو كان يراجع  
 حيا لما وسر الا التبع لانه كان يحيط بها حفظ الكتب للفقهاء معانيه والحق  
 اليه عند وقوع المولد وخفاء احكامها لوجوب انسابه عليه السلام والتوا  
 بالحق بالاجماع اجتمعت القول في ثبوتها المقدمه لغرض علمه السلام بالاقتران  
 والقرآن واما ما وجدنا في كتابنا من النوح والنبين وقوله تعالى **انما انزلنا**  
**فيه من ركنكم بها النبىون** وقوله تعالى **واتبع منه ابراهيم وقوله شرع لكم من**  
**ما وصي نوحا والجواب عن الاول** انه امره بالاقتران بالعلم المقدم  
 العلم وهو العلم للذين شرعوا للجميع فيه وذلك انما هو فيما يتعلق بالاصول  
 والعدل دون الاحكام الفرعية التي من مخرجه للشيخ والتغير وغير الثاني بان  
 تشبيه الوحي بالوحي لا تشبيه الحكم بالوحي وعلم الله ان قوله **كم بها النبىون** متبع  
 في ظاهره من حكم حكم الانبياء عليهم السلام كعلمهم في التوراة علم من علمه في التوراة  
 لئلين فيما وجدوا فوجب تخصيصه بان التوراة بان المراد حكم بعضها النبىون مسلم  
 لاشتمالها على التوجيه والعدل وتجرى العلم واشتال ذلك مما يشترك فيه ما شرع  
 اوتوا الانبياء بان المراد حكم بعض النبيين في حاله لا يدل على وجوده في علمه

بالحكم الموحى







عليه لا يمنع من ذلك انه لم يخرج عليه وهو قائم قوله ثم لا يكلفه ان ينفذ ولا يستلزم  
 التمسك فلا يخرج له القوة ولا التمسك ولا ينفذ ولا ينفذ من القوة ولا ينفذ من التمسك  
 من اجتهاد واصل ان لا ينفذ ولا ينفذ من القوة ولا ينفذ من التمسك  
 التمسك من اجل ان المخرج بها غير مراد من المخرج بوجه لا يخرج المخرج  
 منه وقوله فخرج لقوله في وجهه لولا ان كان ثابتا بغيره لم يكن عن مثل فعله  
 ثم لانه ليس فيه رفع حكم شرعي اذ الامر بالتمسك لا ينفذ ولا ينفذ من التمسك  
 ثم اني لولا القيد المذكور وقد ذكره في محله لا يحكم ان هذا القيد ذكر  
 عما اذا ورد الخطاب بحكم موقت ثم ورد الخطاب بعد تقدم ذكر الوقت بحكم  
 ينقض الاول كما لو ورد قوله عند غروب الشمس يكون بعد قوله ثم انما الصواب ان  
 فانه لا يكون نسخا للخطاب الاول حيث انما لو قد زعم ان الخطاب الثاني لم يكن  
 حكم الخطاب الاول مستورا بغيره مستويا بالغروب وضعف هذا بان ما ذكرناه  
 وايضا كان ينبغي تقديره ان الحكم بقوله لا ينفذ ولا ينفذ من التمسك برفع وجوب  
 الصوم عن ابي يرضع اليه فردا لم يرضع كحكمه المتيقن في الحنفية فانه ليس نسخا  
 صدق الخبر المذكور عليه وهو نسخ رفع الحكم بعد ثبوت غيره ان خطابه لم يتعلق  
 بحيث لو اظهر بان النسخ بقوله لا ينفذ ولا ينفذ من التمسك او بيان انهما حكم  
 بغير ان حكم الخطاب الاول ينفذ لانه في ذلك الوقت وحصر بعده حكم القيد  
 في الاول لان الحكم يتعلق بالفعل فلا يعدم لذاته والامام وجد فلا بد وان  
 منع ما يطران النسخ لمضادة اياه وابو يحيى كسفر ابيه في النسخ واجمع  
 عليه بوجه **١** انه لو لم ينفذ حكم الاول بنفسه لما ارتفع اتصاله لان ارتقاء  
 لا يكون الا بطرطان القيد وهو صحيح لان المضادة ثابته من الجانبيين كما ان

الخطاب من عند ابى قريظة الباقية عند الخطاب من عند ابي قريظة  
 كالحكم لازم التمسك من غير مخرج من اعداء الخطاب وانما يكون ذلك  
 لو لم يكن الخطاب من اعداء من ابى قريظة في ذلك التقدير وهو الواقع فلا  
 ويثبت ان الخطاب من اعداء ابى قريظة منقطع بسبب ثبوت حكمه  
 ثم كونه ابى قريظة من اعداء الموقر ومعلق بسبب تقدم منقطع والقوة بوجه  
 للرجحان ولجواز كونه الخطاب من اعداء ابى قريظة من غير مخرج عليه من هذه  
 الوجهة فثبت منع من قوة الخطاب من ابى قريظة لانه معلق بسبب  
 والباقي من اعداء معلق بسبب باطل فرفع الحكم من ان عند حيث لا  
 ان الموقر انما هو الامكان وهو وصف لغيره كقوله الخطاب من ابى قريظة ولجواز  
 كون الخطاب من اعداء ابى قريظة كقوله لا ينفذ ولا ينفذ من التمسك ان  
 حكمه لم يتعلق به ما تقدم وخطابه كذا منه وهو قديم فلا يصح عدمه ان  
 نعم اما ان يعلم دوام الحكم او يعلم انقطاعه فان كان الاول استحال  
 لاستحالة التمسك عليه نعم جازا وان كان الثاني فانه من الحكم بذاته لا بطرطان  
 البعد وهو المطلق والجواب عن الاول انه يجوز كون امارة اعداء من ابى قريظة  
 وان لم يعلم بسبب قوته وجب لا يلزم من اعداء اياه التمسك من غير مخرج  
 يستلزم قوته انما احصاه معلق بسبب لا بغيره كاستلزام البطلان قوته  
 فان نفرا من الاستلزام نفرا العام وعلم الثاني ان خطابه لم يمتدح  
 ليس بنفس الحكم بدو بل لا غير مع الثاني ان المخرج انما تعلم انقطاعه  
 لا يلزم من ذلك انهما الحكم وانقطاعه بغيره لا محال علمه بانتموه له ونفذه  
 مرفوع النسخ اياه **فصل الثاني** في نسخ ما ينفذ من قوله تعالى



لا يمكن ان يستمال الفعل على المصغر فزوت دون افر ولقطع بنحو  
محرر على ان يملكه ولا يجمع على كون شرعا ما لما تقدم وخرجي على اليهود بان  
موسى عليه السلام ان بين دوله شرع بطريق النسخ واما انفس الفعل مرة  
لم يبين النسخه ووجه بغير الملة ان بين والقول انكروا باليت ابدال  
الفعل ان كان حشا امتنع النسخه او قبيح فيمنع الامم بضعيف  
لا محال ذكر الملة اجالا ولم ينفرد لا نفع قولنا ان اليهود حشيت صلهم  
بجحد لا من شذ وقول موسى عليه السلام لو سلم لكم اللابيه قد راد بها  
الزمان المطا ول كان في التوراة لستخدام البسيت سنان ثم يعقوب فربما  
فان اياه فلتنقب لانه وليتخدم ابدال وقرضه افر لستخدام خمس  
ثم يعقوب وكون الفعول حشيت او قبيح قد يكتف باختلف الزمان ولا الاحوال  
المجددة وبعين بوقوع النسخ عندهم كما في الفقرة الترام ورايد بها  
فانه حشيت ابدال عليهم ثم نسخوا امر بغير خبر ودين كل يوم بكرة عرشية  
ثم نسخوا قول اكثر الناس على ان النسخ ممكن عقلا وواقع سمعا خلد في الامم  
مسلم بن بحر الاصفهاني في الثاني وبعض اليهود في حاله على الاول ان  
النسخه اما ان يكون معللة بالمصالح والافراض كما يقوله جماهير المحققين  
اولا كما يقوله الاخره وعلى التقديرين فالنسخ ممكن المانع قولنا ان  
المصالح تختلف باختلاف المكلفين واوراقتهم واحوالهم فكلوا الفعل  
لبعض المكلفين في امره بدو معرفة البعض فيها عند احوالهم المكلفين  
في وقت ومعرفة فرائضهم في وقت الاول وينسخ عن الثاني واما  
قول الحجة فظ فان لم تعاليت الامم ورفعوا وتبدلوا بمسبحة

داردته فلا يشرعوا بفعلهم يسبون وعلى الثاني وجها اخر ان يقطع  
محرر على ان يملكه بالبراهين القاطعة والادلة الواضحة وكذا في النسخ  
اجماع الامة فانهم لا يكتفون في وقوع النسخ فبالاحكام كما في نسخ التوراة  
بني النسخه بالتوجه الى الكعبه ولا عند ادخاله في الجول بالاحداث  
بارتدوا عن عرشه ايام وان شتر بغيره على ما تقدم لما تقدم من النسخ  
اجماع اليهود بوجه ان موسى عليه السلام ودام شرعه وشر كان كمال  
نسخه اما الاول فلانه لم يبين دوام شرعه كان اما ان يبين النسخه  
لا يبين شيئا منها والاولى ولا لا ينفرد لانه ما توفى له في النسخه  
ولما لم ينفرد لانه علم النسخه والثاني لا يبطىف ولا لا ينفرد لانه علم النسخه  
الواحدة لما تقدم من ان الامم لا يبدل على اكثر من احوالها اجاعا ولعلمهم  
النسخه واما الثاني فلانه لم يبين دوام شرعه وشر كان كمال  
نسخه قول موسى عليه السلام بمسكونا لست ابدال وقوله واما النسخه  
عاجز لم يستقيم في نسخ النسخ ان الفعل الما يورد شرعا ان كان حشا  
النسخه لان النهي عن الترميز ومعرفة وان كان قبيح حتى لكونه مأمورا به  
خلف المقدور وكذا في الاول النسخ من بياض عليهم دوام شرعه واما  
بين النسخه ولا يبدل لم ينفرد لانه اما الاول فلان قولنا ان اليهود لا يقطع  
بجحد لغير قنن اكثرهم ولم يبق منهم الا شذوذ لا يبلغون عدد التوراة  
اما ثانيا فلان كون بيان الانقطاع على سبيل الاحمال فلم ينفرد لانه  
توفى له في النسخه نقد وعنه الثاني النسخه في النسخه الما يورد شرعا  
تواتره لما يبين في النسخه قولنا ان اليهود لم يبدل ليطبق على الزمان































غير انكاره فترتب على النسخ بوجوب ترتيب الماتة به النسخ وهو المدعى به الاولين  
 الرقيم لا يدل على كونه ليس من السنة لانها من ثم قول وما ينطبق على الامران <sup>وهو المدعى</sup>  
 والملا يكون الماتة به خبرا انما هو في كثرة النسخ ما تقدم ومن الماتة كون القيام  
 بالكم المستفاد من السنة اعظم ثوبا للكمهاتين من المنسوخ واصح اتم الكلف حال  
 النسخ والتمثل المذكور من وجوب كونه الماتة به خبر من المنسوخ ضعيف مع ان هذا هو قول  
 المكمل عتبه من يفتي بحدس كونه الماتة به خبر من ثم انه لا يفرق بين كونه خبرا او كونه  
 الحدس والشاء من العطف ولانهم والافد والاكلام وعز ان في النسخ  
 من اكبر فان النسخ بيان لانه تخصيص في اللزوم فان هو من ذلك ثم يفتي بالتخصيص  
 الذي هو نوع من البيان ولا حاشية بين كونه رفع الحكم وبين ان لا يثبت  
 كونه الماتة بالاولى من كونه الماتة بالثاني كونه الماتة بالثاني في تركه بعضا  
 القرآن وبعضها ناسي لبعض اخر من سن كونه الماتة بالاولى من كونه الماتة بالثاني  
 المحرر لبيان لاداة خذ في النسخ لان ذلك يخص بعض القرآن الغير الذي  
 ما لا يكتفي به البيان اصلا كما كانت فلكا كان مراد الزم حفظ العجم  
 ما نزل اليهم وحج بحجده على التبليغ واللاظا كونه الماتة بالاولى من كونه الماتة بالثاني  
 وغير الشا لثان اللاتة اما ذلك على انه ليس للرسول عليه السلام تبديل القرآن  
 نفسه وليس فيها دلالة على انه ليس كذلك بوجه من اتم من كونه الماتة بالاولى من كونه الماتة بالثاني  
 والله على ان له ذلك من حيث المعلوم **ج** نسخ اكتب بغير الواحد جاز عقلا عند  
 جمهور الاولين **الف** يبين بان خبر الوجدية لان كلامها دليل على العدم  
 وقد يرضى به بعد ما يثبت خبرها جبا بين الاولين ولان ليس في العقل ما  
 يمنع من ثبوتها لانه لم يرفع حكم متواتر ما بعد اليقين من اخبار الاولين وكونه

وقد فتوا المحققون سماعا وجوزوا له ان يراجع اجماعهم على ترك خبر الوجدية اذا كان  
 المتواتر من اكتب بغير الوجدية فانه على علمهم لا نسخ كونه سببا في ثبوتها  
 لانه راجع الى اتم كذب وفي نظر لان عتبه عليهم وصف الاولين بغير  
 وعدم قول خبره من الاولين لان عدم قول خبر العدل الثقة كالعدل بغيره  
 ولان عتبه عليهم رد الخبر بغيره وهو يثبت كونه غير مدلوله وعدم عدل الرقيم المحرر  
 لانه راجع الى اتم كذب ولا يثبت ولا يثبت في ذلك رضى على الخبر كالورد شهادتها اجماعا  
 بوجه انه يجوز تخصيص المتواتر من اكتب بغير الوجدية ما تقدم في اتمها  
 عليه اجماع كونه خبرا واقع لغيره من الاولين **ب** ان خبرا  
 نشر عن رضى المتواتر من وفرة فوجب بقوله عليه السلام من الاولين **ج** ان واقع  
 يكون جازا لاولى من النسخ قوله ثم قد لا احد فيا اوجه على علم بطول الاولين  
 مية او مئتين او لم يخبر بما نشر عنه عليه السلام في الاحاد من غير اكل كل فاش  
 من السماع ونسخ قوله واحدا وكما وراء ذلك بقوله عليه السلام المنقول احاد لا نسخ  
 على عتبه ولا على خاتمة ولان اتمها قبل نسخ الخبر بغير الوجدية ولم يكره الاولين  
 عليهم في ذلك اما ان في وقت والاولى من اجماعهم لا يفرق بين التخصيص  
 النسخ في غير خبره وعزنا ان المتواتر متقطع في منه خبرا لوجه من ثبوتها  
 لوجه كقولنا واستنبطنا لا يتحقق المعاصرة وفي نظر فان خبر الوجدية وان كان قد  
 في منه الاولين متقطع في دلالة المتواتر بكثرته واما كونه في تخصيصه من غير  
 النسخ المدعى في كونه الاولين فان عدم وجوبه خبرا او خبرا لغيره لا يثبت في ثبوتها  
 المدعى لابل على انه لا يثبت خبرا بغيره لانه لا يثبت خبرا بغيره لانه لا يثبت خبرا بغيره  
 اجماعا من كونه **هـ** بالاضافة من خبره لانه لا يثبت خبرا بغيره لانه لا يثبت خبرا بغيره







بجاءه **الاول** فان للاجماع لا غير مستوحى بغير ان الحكم بالجمع عليه لا يطرقا الى التمسك به  
 واليهولين خلاف بعضهم ان للاجماع لا ينعقد الا بعد وفاة الرسول عليه السلام <sup>بروحه</sup> لان  
 لم ينعقد للاجماع ثم دونه لانه سيد المؤمنين وترجمه قوله عليه السلام لم يكن لقول غيره  
 وح نقول لو طبق النسخ الى الاجماع كان النسخ اياها ككتاب الله ولست للاجماع  
 اذا القيا ليس يحججه على ما يات وكجدهج اما الكتاب بولسته فانها لا بد وان يكونا  
 موجوبين قبح للاجماع لئلا ياتي في تقدير الكتاب بولسته بعد وفاة الرسول عليه السلام <sup>مكتفي</sup>  
 خلاف مقتضى ما حفظنا للاجماع عليه اجماع على الخطاء وهو حج وتبعد بولسته كغيره  
 لان لا يكون له دليل شرعي وان كان غير لما كان للاجماع الاول خطا لان ذلك ليس له دليل  
 كغيره من كتب بولسته وحاسن في الاجماع الاول ومنها في السابق نسخ الاجماع  
 فكيف يجوز ان الاول خلاف الامور التي خلفت على قولين فقد جمعت على ان النسخ  
 لا يغيرها <sup>الاول</sup> فثبت بعد ذلك احداهما فقد جمعت على ان النسخ لا يغيرها <sup>الثاني</sup>  
 لان نقول اجماع الله تعالى الى مشروط ببقاء الخلفاء فاذ تحقق الاتفاق والبقاء  
 فانفع للاجماع المشروط به لرجوب عدم المشروط عنه شرط لان للاجماع ان لا  
 ولن يدر ان يقول انتم توقف حجة للاجماع على كون ظاهره على السلام فان الرسول عليه  
 ان امته لا تجمع على الخطاء ولا على خلافه وح تحقيق للاجماع فمردون ان هذا هو الحكم  
 فراقولهم لان حفظ الله لا يفتونه وانه ذكره كمن لا يغير مشروط ببقاء الخلفاء فثبت  
 لا ارتفاع شرط لانها لا تكون مستوحى ولا كون الاجماع الله تعالى لان حكم للاجماع  
 ارفع بارتفاعه فلو فرضنا صدر الاجماع ان لا يكون مرتفع بل لان الارتفاع بالمرتفع  
 مرتفع بغيره ان هذا لا بد وادرك حكم مستوحى فان شرط الارتفاع ليس بمرتفع  
 فثبت ان الارتفاع بالنسخ لا يرفع شرط فان لم يكن كذا لم يتحقق نسخ <sup>الاول</sup> **الثاني**

لا بد وان كان للاجماع في الاول كان ان لا يكون كذا في الاول

بجاءه **الثاني** فان للاجماع لا غير مستوحى بغير ان الحكم بالجمع عليه لا يطرقا الى التمسك به  
 واليهولين خلاف بعضهم ان للاجماع لا ينعقد الا بعد وفاة الرسول عليه السلام <sup>بروحه</sup> لان  
 لم ينعقد للاجماع ثم دونه لانه سيد المؤمنين وترجمه قوله عليه السلام لم يكن لقول غيره  
 وح نقول لو طبق النسخ الى الاجماع كان النسخ اياها ككتاب الله ولست للاجماع  
 اذا القيا ليس يحججه على ما يات وكجدهج اما الكتاب بولسته فانها لا بد وان يكونا  
 موجوبين قبح للاجماع لئلا ياتي في تقدير الكتاب بولسته بعد وفاة الرسول عليه السلام <sup>مكتفي</sup>  
 خلاف مقتضى ما حفظنا للاجماع عليه اجماع على الخطاء وهو حج وتبعد بولسته كغيره  
 لان لا يكون له دليل شرعي وان كان غير لما كان للاجماع الاول خطا لان ذلك ليس له دليل  
 كغيره من كتب بولسته وحاسن في الاجماع الاول ومنها في السابق نسخ الاجماع  
 فكيف يجوز ان الاول خلاف الامور التي خلفت على قولين فقد جمعت على ان النسخ  
 لا يغيرها <sup>الاول</sup> فثبت بعد ذلك احداهما فقد جمعت على ان النسخ لا يغيرها <sup>الثاني</sup>  
 لان نقول اجماع الله تعالى الى مشروط ببقاء الخلفاء فاذ تحقق الاتفاق والبقاء  
 فانفع للاجماع المشروط به لرجوب عدم المشروط عنه شرط لان للاجماع ان لا  
 ولن يدر ان يقول انتم توقف حجة للاجماع على كون ظاهره على السلام فان الرسول عليه  
 ان امته لا تجمع على الخطاء ولا على خلافه وح تحقيق للاجماع فمردون ان هذا هو الحكم  
 فراقولهم لان حفظ الله لا يفتونه وانه ذكره كمن لا يغير مشروط ببقاء الخلفاء فثبت  
 لا ارتفاع شرط لانها لا تكون مستوحى ولا كون الاجماع الله تعالى لان حكم للاجماع  
 ارفع بارتفاعه فلو فرضنا صدر الاجماع ان لا يكون مرتفع بل لان الارتفاع بالمرتفع  
 مرتفع بغيره ان هذا لا بد وادرك حكم مستوحى فان شرط الارتفاع ليس بمرتفع  
 فثبت ان الارتفاع بالنسخ لا يرفع شرط فان لم يكن كذا لم يتحقق نسخ <sup>الاول</sup> **الثاني**

بجاءه **الاول**



























اجماع ليس بقرينة لان سبيل المؤمنين وجوب انكسار اليدين واداء الحكم من فائض سبيلهم  
 اذ الحكم من دليله لان اجماع سبيلهم لا يترجم من تحريم اجماع سبيل المؤمنين وجوب  
 اجماع سبيلهم وانما يترجم ذلك ان لو لم يكن وجوبه ليس كذلك فان بيننا وبينكم  
 سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 اذ اجماع سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 وهو انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 الذين علم منهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 غيره فانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 وصفت كل واحد منها بما هو عليه وانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 في الاخرة فانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 كلام الترتيب ليدل على العزم والنجاة من سبيلهم انما يترجم انما يترجم  
 من انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 بالوسط من سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 المحسوم لانه معلوم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 جنة الصابرين في الجنة انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 التي في الجنة في الجنة انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 ولا يترجم من سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 فانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 عليها على البصيرة انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم

لما تقدم من ان الحكم الذي في سبيلهم معلوم وانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 لا يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 المذكورة حدتها في الطريقين والوسط بينهما انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 فتراد انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 فاعلم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 المراد من ذلك انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 كيف وحسب سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 الخطا وهم اصناف المسلمين وانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 مية وكذا يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 في انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 اعداء قول انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 باجماع على قولين يكونان في سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 باجماع على قولين يكونان في سبيلهم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 لا يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 جميع انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 وانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 طريق الحكم في الجنة انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 وانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم  
 عليها فانما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم انما يترجم



اد قال بينهم بالسبب على ايا قون ! فاقسام فعل من مبدع ان يقول ان لا شام لاقال سبب غير  
لا يكون ذلك معك وهو مذهب الامية لا فوجعهم عليه نحو ان المصوم لا يدور ان يكون قاضا به ذلك  
التولين او التفرير ان جميع الامور تستمر الى قيعان كل منها فان لم يداوم التولين يكون ذلك العمل  
حتى وانما ندو هو القسم الاخر باطلا وكذا ان لا شام في القول لهشع ان كان الحق في  
فذلك التولين كان الاخر باطلا وان لا شام في البطلان وان لم يكن لازم الاجماع في الاشارة على الخطا  
وهو اعتقاد بطلان ان لا شام داما انما يكون ما خلفه في ذلك فنع من الامور كونه وجوبه بعض الخفية  
والظاهرية معك قال اخرون ان لازم من القول ان لا شام في اجماعه لم يكن الا باجرائه  
الاول يراى ان لا شام في الاشارة على بعض الصواب باقتضاه الجواب لا شام في الاشارة على بعض  
الاشارة على قولنا اختص الاشارة على ما وقع الاجماع عليه هو ان لا شام في الميراث  
وذلك ان لا شام في الميراث من الزوج مع الابوين قال بعضهم للزوج نصيبه من الميراث لا شام في الميراث  
والابن الباقي قال اخرون للزوج نصيبه من الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
الباقي من الزوج حله لانه من الزوجية ومنه لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
الباقي من الزوج وشمس الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
اصح ما يكون ان الامة لا تعتقد على القولين اوجب كل من التولين الا ما هو مذكور  
يقول الاخر ذلك جاع منها على التفرير واداء قولنا لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
عنه انما هي عبد الجبار في شيفه فان اجتمع على ذلك شرط باستمرارات ودمهم في قولنا لا شام  
لجهد اخر في تقدير ظهور ذلك القول ان لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
بين المسلمين في الحكم من غيرهم الفصل منها في الحق ان الحق ان مقتضى عدم الفصل منها  
قالوا الفصل بين المؤمنين المسلمين في الحكم العا في او في شي من الحكم اتفق منها في ذلك الحكم او في شي  
من الحكم كونه راضا للاجماع ولا يفتي على ان لا شام في القول في المسلمين الفصل في التفرير

انما

ان في ان يقول بينهم بالتفصيل فيها والبعض التحريم فيها ان لا شام في ان يقول الباقية حكم معين  
بينها على ما اذا اختلف الحكم على المسلمين ثبت لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث  
وان لم يفتوا على عدم الحكم لم يفتوا فيها قالوا حكم الله في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
الفصل في التفرير ان لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
اداءه معلوم هي كونه مندرج تحت او لا يراعى الذين خالفوا انما هو كونه او لا يراعى  
او ان سبعين في التفرير ان لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
والاجتماع على ما في حنفية في التفرير ان لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
على ان لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
الفصل في التفرير ان لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
من كل حكم قال لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
ان في القول لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
على ان لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
سواء يفتوا على عدم الفصل او لا يفتوا في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
بينها على قولنا وان لم يفتوا على عدم لان المصوم قال في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
ان لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
دون الاشارة في قولنا لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
الاجتماع على ما في حنفية في التفرير ان لا شام في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
الصواب في الاشارة على ما اجماعه في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
من مقتضى اداء اجماع على الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث  
و جازم في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث لا شام في الميراث















من ذكرناه اوله قائلين منهم من في البيت متفق فيه من ذكرناهم من البيت طبا  
وه قائلين منهم من البيت اول اجماع العروة اهل البيت عليهم السلام في قوله منهم من  
عنا فاعلم في قوله منهم من اول اجماع العروة اهل البيت عليهم السلام في قوله منهم من  
رجس يكون متيقنا منهم وقد اكد الله ذلك في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله  
ليذهب والانيان في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
في حقيقته المستند في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
العدد اعز ذكرها منهم والانيان في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
اهل البيت والانيان في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
والمراد اهل البيت على ظاهره والحق في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
عليه عليهم وقال الله تعالى منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
لفظنا في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
الاية انهم يريدون اهل البيت عليهم السلام في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
سببه والعلق في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
والرقة في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
نارك في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
حتى يروا في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
انهم انهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
لأن في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
وهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من

وهو حيث يدعونهم منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
ويظهر احوالهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
ففي قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
لكن استغرق في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
فانهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
يقول يمكن ويظهر كما قال في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
وهو في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
ذلك قال في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
بعضهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
كل المراد من اهل البيت كما هو في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
التي اذا كانت في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
جزئية وانهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
وكان في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
يكون في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
بين من الاستدلال في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
والاستدلال في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
الكتاب في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من  
لانهم في قوله منهم من اكد الله ذلك في قوله منهم من











في قوله قد علمنا ما من قيس له واجبا دفعه الله ما يريد وادب من جبر الطيرى وجوز ان يكون له  
 الامية فان الاجماع عندهم لا يميز بين قول المصوم وقوله لا يكون المميز بل قطع واما داود ومالك  
 فاحسبوا على ذلك بان الامية كثرتها واختلافها فيها مشع ان يحكموا الامية مع خفاها كما كان  
 اجابا في الوقت الواحد على تناول نوع واحد من الغذاء او المخلوق على الامية والجملة ان الامية  
 بازان يكون مخرج الامية على مقتضاها مع ان ذلك متغير في الخافى حيث لا يثبت على ما ذهب اليه  
 على ما ذهب اليه حنفية واهلنا باعبار البصري وذهب اليه ان الاجماع لا يوجب ذلك الجزاء ان يكون  
 مجردا عن الامية وان صدر عنه وليد معاشرة لم يحصل التعلق بذلك من حيث انه لا يوجب الاجماع  
 واما كل عدم غير ذلك المقتضى هو ذلك **قال** الوجه ان يشترط في الاجماع قول كل الامية  
 من الرسول الطيرى الميزة الامية فانها لا تنفذ ما ذكره من قول الله ان ياتيه است قد يزل على اجماع الميزة  
 وكذا الاخرى ان لا تنفذ الامية من قول الامية لان قولهم لا يوجب ذلك لان قول الامية  
 خطا لازم الاجماع على الخطا لا يقول الميزة في وقت فاجماع عليه في غير ذلك المنة غير ان يقول  
 في الفتوى بالكلية لا يقول الامية لانها لا تكون من الاجماع ولا من حاجي ويميز قول الامية  
 الحكم من اجابته دون ان لا يحفظ الامية من مقتضى الامية والاسباب **اقول** لا يشترط في الاجماع  
 اتفاقا في محبة من رآه الى يوم القيمة لان ذلك لا يوجب الامية والامية لا يوجب الامية لانها لا تكون  
 الاكسدة لان ان كان قبل يوم القيمة لم يتحقق الاجماع على ذلك التقدير لان الجميع في بعض الامية يكون  
 سعة واخرى بعد الجميع وان كان بعد كان في انفسهم التفتت لكسفة ومن الاستدلال على  
 في الاجماع بقول الله انما هذه فتنة لان اجابته رانا هو قول المصوم ولا يتوقف على موافقة غيره  
 سواء كان ايمانيا او كافرا واما الجمهور فان لمسا قد استلزام وجوب اتباع المؤمنين سواء اذ  
 وانما وجوب اتباع الامية والمصوم من الامية بحسب عرف من عرف الامية قبل ادين النبي صلى الله عليه  
 وج لا يميز قول الله انهم هم من المؤمنين واما الامية من المؤمنين المؤمنين ليس له اجابة

فيلزم من قولهم في الاجماع قال الله من المؤمنين ان لا يجمعوا انما انشئت وجوب اتباع كل  
 او كل الامية والامية من اجابته **قال** لا يكون لان قول الامية حكم في الامية ويميز بين الامية  
 خطا وخطا لان يكون قول المميزين المؤمنين لخطا لزم تحكيم كل الامية في مسئلة واحدة وان كان  
 من وجهين فان خطا الامية انما هو في اقدامهم على القول الحكم فيها ويميز بين الامية وخطا الميزة  
 في عدم اجابته حكم الامية والامية حكم فيها كما ذكره في قوله اهلنا من غير اجابته القول ان لا يميز  
 ان المصعب من المميزين المتقين بما صدر عنه من اجابته لا يوجب الامية لانها لا تكون من الاجماع  
 من جهة واحدة اذا تقرر في كل جمعة انما يجمع الميزة في ذلك المنة وان لم يكونوا من  
 الاجماع فغيره بالكلية لان كل واحد من هؤلاء لا يوجب الامية الى الامية الذي لا يمكن من اجابته فذلك  
 ان قول الامية غير مبرور في الاجماع واما الامية لانها لا تكون من الاجماع فذلك لانها لا تكون  
 على ان قولهم مبرور لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع  
 لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع  
 المسكون ان لا يكون حافظا للحكام على ما تقوم لانه لا يكون من استنباط الحكم من اجابته  
 بين الصواب والخطا من قول الامية فوجب اعتبار قولهم من الميزة **قال** الوجه الثاني في  
 برفع الزوا في جميعه انما قال الله انهم هم من المؤمنين لان قول الامية ليس سبيل المؤمنين  
 احتجاجا على امره بان الحكم بقاء لهم واما انما من منسبهم بان قول الامية لانها لا تكون من الاجماع  
 فذلك لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع  
 الاجماع بوقت واحد وانما يتقربون به واما انما من منسبهم بان قول الامية لانها لا تكون من الاجماع  
 لوقوع الامية منهم فغيره وانما يتقربون به واما انما من منسبهم بان قول الامية لانها لا تكون من الاجماع  
 لا يشترط في الجميع ان يكونوا من المؤمنين لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع  
 قول الامية لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع لانها لا تكون من الاجماع











الاول منه يتحقق بطلان الاجماع على الجواز لانه ان شرطه ان لا يخرج عنه ما لم يعرف من مستحقة  
 تحقق الاجماع عن الاجتهاد وان قول المصوم مبني عليه هو ان يكون الاجماع لا يقطع به غير مقتضا  
 اجماع حبيب اجماع الا مما قلناه قال ابو عبد الله الميرى ثم لا بد ان يستلزم في اجماع لا يقطع به قول شرط  
 ان لا يطرأ عليه اجماع اخر وكذا لم يقطع بان اجماع على الاعتقاد على ان كل ما اجتمع عليه فاجب حجة  
 في كل الاقسام من غير وقوع هذا الجواز ومنه انما اصحابنا قلنا ان المصوم داخل في الجمعين  
 والخطا عليه مستند واما الجمهور فلا يستلزم خطا احد الاجماعين وهو قول تقدم من الاولات وقولنا  
 عبد الله الميرى ضعيف لست في اجماع على وجوب العمل بما جازى في كل الاقسام كما ذكرناه  
 لعدم ظهوره في تحقيقه **قال المصنف في المسألة** في الاجابة وجب حصول **الاول** في تبيينه وفيه جرح  
 الاول اذا حكمت التفرق على اقسامها السياسية التي الحكم فيها من هذه المفردات مذكورة في  
 لهذه المية اعراف ذاتية كالصدق والكذب والصدق او الكذب قد ذكرناه في الاعراف عندنا  
 التركيب البرزخي من هذه التركيبات كالاستنساخ ويشهد على سبيل التبيين ما هو معلوم المية  
 من غير ذلك واما حديثه في سبيل تبيينه في كماله دورا وهو يبين الحق في القول  
 للصدق والكذب على الجواز فيكون خبرنا في بيان **الاول** الكلام في الجزالة في هذه الآراء  
 والاول هو بطلان على القول الدال بالوضع علم الحكم التفرق على اقسامها السياسية كما ثبت سابقا  
 ليس كما يستلزم ان ينعى به جزا من قولنا ان كانت اجزاء في اجزاء كانت ينعى به  
 الجزاء في قولنا **خبر** خبرنا في البيان بالصدق لا يتم وقولنا **والثاني** وكما تقدم في بيان  
 خبرنا ان الميرى كذب وقولنا في البيان من الخبر ان ليس على سبيل ما يجوز ان الشوب الى  
 الصدق وهو حقيقة **الاول** انما قلناه ان الميرى في هذا الحلق في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا  
 او اجتزت على ما جاز في الباقي لعلنا في هذا الحلق في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا  
 عندنا كما يترتب اجتزت بطلان الحكم على ان ذلك من مصادره في هذه المية في الجواز في هذا الخبر

في تبيينه

بيننا وهو كقولنا ذكرناه في الجواز على اكثر انك عندنا من كماله في هذا الكلام في تبيينه  
 اولى به او لا كما في الاول قال اكثر المحققين انه في خبرنا في تبيينه في هذا الخبر في هذا  
 باسرها في الجواز على سبيل ما ان ذلك امر مستلزم في النظر في تبيينه في هذا الخبر في هذا  
 والاول واما كماله في تبيينه في تبيينه بين خبرنا من الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر  
 والصدق في خبرنا ان كان خبرنا في الصورة الميرى في تبيينه في هذا الخبر في هذا الخبر  
 على الحكم المذكور كما ذكرناه في الخبر وان كان جاز في الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر  
 معلوم وكذا القيدان المذكوران في الخبر في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 ذاتية كالصدق وهو جاز في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 والكذب وبما جاز في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 البتة من خبرنا في الخبر في الخبر في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 ولعلنا الاستنساخ او التمثال استلزم كذا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 معلوم المية المية المية في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 على انما مصادره في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 فاستلزم انما مصادره في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 الاجزاء للصدق الجزاء والكذب في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 مطلق الجزاء في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 ان ينعى به كون الصدق والكذب في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 ليعود منه جاز في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 منها في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
 وقيل المعروف بالصدق والكذب لعلنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا



























وعدم تواتره عند خصومهم كانه يكون وهل في الاجابة ان يكون من غير النبي ما هو كذب قال الكوفيين  
 ثم لا روى عنه في قوله سيبكذب على فاما ان يكون هذا الخبر صادقا او كاذبا فان كان كاذبا  
 وجوزد بنية من ان هذا الله وانه يتحقق المدعى وان كان كاذبا مع انه منسوب اليه فيتحقق المدعى فيه  
 والحق انه لا يدل على تحقق الكذب في الاجابة ان يكون عدته الى هذه الغاية كما حال صدق هذا الخبر  
 لم يوجد الا ان كان كذباً قطعاً لا بد من وجوده في الجدة وقد وجد في الاجابة ان المنسوب اليه الرسول  
 ليس بمصدق ورواه عنه استدل بغيرهم على ذلك لا تقدم ذكره من قوله سيبكذب على قوله  
 غير ان الله انما قد وقع الكذب عند روى لم يلزم منه صدق ورسول الله صلى الله عليه وآله  
 كون الكذب نسبة الى الرسول ان كان صدقاً في نفسه وبعينهم يستدل على ذلك بما روى عنه  
 ما يدل على كونه حجة بغيره فانه اذا كان الكذب من جهة السلف اعم من كونهم من جهة الله  
 وارجس السلف هم جرد ذلك وادور واجزا كثيرة وجوب التوجه في الصدق والادراك والادراك  
 في العقل منهم سبباً منه ان يكون الراوي نقل الخبر اليه قبل ان يلقى الرسول ليقطع الفرقه  
 بينه وبين كذب الراوي من غير الخبر عنده فحينئذ لا يصدق به واما الراوي الذي يسمع  
 النبي ورسول الله فاستدلوا به في كونه من جهة الله وادراك الرسول في كونه  
 من الخبر ولم يذكروا سبباً من الخبر من جهة الله وادراك الرسول في كونه من جهة الله  
 اذا دل على كونه من جهة الله وادراك الرسول في كونه من جهة الله وادراك الرسول في كونه  
 فقال لا يثبت ان الله قال في ذلك حجة من غير ادراكها كان الحديث واروا على سبب هو مقتضى  
 فيصح من ذلك سبب مع انه لا يوجب الكذب في قوله قال في الخبر فاجاب قلت ان الله قال  
 في تاجه ورسول الله من جهة الله سبب منها ان الله قد سمعوا باطيل نسبة الى الرسول  
 ان من عنده انما عددها انما كان راوي الخبر الكذب لصلح الله كما هو مقتضى الكرامة  
 فانهم يجوزون وضع الاجابة ان الله في كذا سبب ان الله قد سمعوا باطيل نسبة الى الرسول  
 فانهم يجوزون وضع الاجابة ان الله في كذا سبب ان الله قد سمعوا باطيل نسبة الى الرسول

بغير

الاقرب كما وضع في اجابة دونه بن عباس اجاباً بالمشي عليه قال انفس الناس ثمة الخ  
 الراصد وفيه نبأه ان الله انما كان من جهة الله وادراك الرسول في كونه من جهة الله  
 وارجس السلف هم جرد ذلك وادور واجزا كثيرة وجوب التوجه في الصدق والادراك والادراك  
 في العقل منهم سبباً منه ان يكون الراوي نقل الخبر اليه قبل ان يلقى الرسول ليقطع الفرقه  
 بينه وبين كذب الراوي من غير الخبر عنده فحينئذ لا يصدق به واما الراوي الذي يسمع  
 النبي ورسول الله فاستدلوا به في كونه من جهة الله وادراك الرسول في كونه من جهة الله  
 من الخبر ولم يذكروا سبباً من الخبر من جهة الله وادراك الرسول في كونه من جهة الله  
 اذا دل على كونه من جهة الله وادراك الرسول في كونه من جهة الله وادراك الرسول في كونه  
 فقال لا يثبت ان الله قال في ذلك حجة من غير ادراكها كان الحديث واروا على سبب هو مقتضى  
 فيصح من ذلك سبب مع انه لا يوجب الكذب في قوله قال في الخبر فاجاب قلت ان الله قال  
 في تاجه ورسول الله من جهة الله سبب منها ان الله قد سمعوا باطيل نسبة الى الرسول  
 ان من عنده انما عددها انما كان راوي الخبر الكذب لصلح الله كما هو مقتضى الكرامة  
 فانهم يجوزون وضع الاجابة ان الله في كذا سبب ان الله قد سمعوا باطيل نسبة الى الرسول  
 فانهم يجوزون وضع الاجابة ان الله في كذا سبب ان الله قد سمعوا باطيل نسبة الى الرسول























الشبهة لك والاحتمار يستحق جرحا اشارنا الى مسائل من احكام المركبة والجمع ان لا يخلو من  
 العدد في المركبة والجمع في الرواية والشبهة معاملة جسيمة واما ان كان في الجرح لا يميز فيما  
 ان لا يحوط على اعتبارا في الشبهة واعتبره اخرون في الشبهة دون الرواية وهو انما اعتبره  
 في الشبهة خلاف جسيما حتى ان بعضهم ذهب الى ان المركبة لا يشترط كونهم اربعة وان  
 الفطن الى اصلها يجب العمل به اتفاقا والفقهاء لا يصلحوا اعداء لكتلة معتدلة بل لا تستلزم قطع  
 في كل من بعض الفطن ثم ذلك البعض غير معين بما يكون ما يحصل تركبة لهما واحد جرحه  
 واما عدم اعتبار في الرواية فان العداء شرط لقبول الرواية التي قبل فيها الواحدة فيكون انما  
 لقبول الواحدة في ان طريق ثبوتها اصل في طريق ثبوت شدة طحا في اقصاها الذي هو  
 ما يثار في الرجم فانه يشبه بدين والاصل ان لا يشبه بالاربعة او اقل من رجة فاعلم  
 ان لا يثبت تركبة البعد المرات كما قيل روايتها الثانية اختلفوا في ذلك يجب ذكر السبب في التعليل  
 والجمع فربما شاف في الا اعتباره في الشبهة دون الاول فخلط لهذا السبب في الاحكام المستقيمة  
 فربما جرح باليسر جرحا عاكسا اخرون وادعوا ان السبب في العداء دون الجمع لان منطق الجرح  
 لا يفي على ابدال الشبهة بواحدة الجرح وشهادة وليس منطق التعديل لك لتأخره الى السبب  
 على الله فيها بل هو من ذكر السبب قال اخرون هو معتبر فيها هذا يجب مع كلام الفريقتين وقال القاضي  
 ابو بكر لا يجب ترك السبب فيها لان لم يكن من ادلة البصائر بهذا ان لم يصح ترك تركبة وان  
 يتم لم يكن له ان لا يستلزم رسي واما ان من ادعوا في ذلك لم يكن له ان لا يستلزم رسي  
 الاستقفا ربحا ربحا لا يجب جرحه عندنا ان لم يكن له ان لا يستلزم رسي واما ان من ادعوا في ذلك لم يكن له ان لا يستلزم رسي  
 البنين من كون الى حكم حقيقا وقال القاضي هو عدل مع غير شرب البنين وكون الى حكم شافين انما  
 اذا قلنا من الجرح والعداء ان يتوالى عد العالين هو عدل من قول الاخر هو فاسق فان لم يكن ان  
 يكون الجرح معكم من احوالكم لم يلحق عليه ان يدم الجرح وان لم يكن كما لو جرح احدكم بغيره وجرح

في

اعني العدل بنفيه وجب الترجيح فان كانا معا فاقى او اصرح او كثر منه او اقرضه ذلك ما  
 بوجوب ترجيح جرح على الجرح والفقهاء يرجعون والادوية لوقت الزاوية تركبة مراتب اربعة على ان الحكم  
 بشبهة وان كان كل يميز في قول الرواية من البصيرة والعقل والبيان والعداء المستند في معتبر في الشبهة  
 وقهر في الشبهة امر اخر كما هو في الذكر والعداء في بيان يقول هو عدل لا يعرف كذا او كذا  
 لم يترك السبب كان عارفا بشبهة والعداء السبب بها على ما تقدم الا ان يكون اخص من ترك السبب  
 انما ان يروي عن جرحه في شدة في ان لا يكون ذلك مقتضاها ان لا ياتي ان عرف انه يروي  
 عن اثنان من اربعة او اقل من اربعة فان كان مقتضاها ان لا ياتي ان كان مقتضاها ان لا ياتي عن اربعة  
 وجرح الزاوية ان ياتي في الحكم ان ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في الحكم المذكور بالرواية المذكورة  
 كان ذلك مقتضاها ان لا يكون مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 جرحا لم يكن مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 ان لم يترك الحكم برشها ده اش وليس جرحا بما لا يجب روايته ان الرواية والشبهة  
 مشرطان في اعتبار السبب اربعة البصيرة والعداء والعداء في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 جرحه في الرواية من الرواية المذكورة والبصيرة والعداء والعداء في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 على قول رواية البعد المراتب البعد عن عدوه وجرحه والعداء في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 الرواية ان السبب روي عن اربعة وجبات السبب روي عن اربعة وجبات السبب روي عن اربعة وجبات السبب  
 البصيرة في ان يكون ترك الحكم بالشبهة فانه قد تقدم قول الرواية لوجوب السبب في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 الستة المعيرة في الشبهة فانه قد تقدم قول الرواية لوجوب السبب في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 والعداء في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 السبب في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي  
 الشبهة واما المذكور فليس مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي في مقتضاها ان لا ياتي























































































في حال العدم كما في التبدل فانه لا يلزم له وجوب استتبابه وهي كونه قد تفرقت حيث كنتم فلو اودعكم شعرة  
 كون هذه الجدة هي جبة الجدة حال استتبابها ومقتضى ذلك انما هو في الاراءات قال الفصل الثاني  
في بطلان العلة وقد باجتهاد اول المتقن وهو وجود الوصف مع عدم الحكم قبل وقوعه وقبل  
 وقبل شي في الاستنباط كونه لا يستلزم ان هذا الحكم انما هو في اشياء المعروض لم يكن قبل صدق  
 وان لم يبرز وجود الحكم مع هذا كون معارضته المستندة فانه لا يلزم في تخصيصها وجوابه لا يمتنع وجود  
 العلة في النفس وليس للمعرض ان يستدل على وجودها في الاشياء المستندة في قول  
 واما منع عدم الحكم في النفس ان كان اشياء الحكم فيها العلة من فاعلة لا يمتنع في المستندة ولو سلم  
 المستدل اشياء بان كان ذهبا او اودعها لم يتم الجواب الا قربان كيف الحكم من العلة لا يمنع  
 يمتنع في طبيعتها لان العلة مستندة لذهبا فانه لا يثبت استلزامه ان كان لانه من المعروض وان كان  
 لا لا يرتفع في العلة لا النفس المستندة من الوصف فانه لا يمتنع في العلة لا وقتا في  
 الحسب مع قبول العلة حال العلة عند ذلك لا يمنع كونه لا يمتنع بعدا عن ذلك لا يرتفع العلة  
 لم يرافع ان بين عدمه في كونه نفسا مع وصف الحكم يستلزمه بطلان لا يمتنع في  
 ذكره والاعتراض بوجه الحكم وهو وجوده مع تنفك الحكم لا يقتضي الحال وهو ضرورة ان الحكم  
 بالوصف السابق قال لما فرغ من ذكر الطرق التي ذكرها في كونها لا تكون الوصف علة  
 الحكم شرع في ذكر الطرق الدالة في ذلك وهي اربعة النفس عدم التأثير العلة التي لا موجب  
 الاول النفس هو عبارة عن وجود الوصف المدعى كونه علة الحكم فاعلم ان هذا هو الحق في ذلك  
 فزعم قوم انه يمتنع في علة الوصف على اي سواء كانت العلة مستندة او مستنبطة هو واجب كونه  
 اذ حيفه احد وقال عزة ان لا يمتنع مع فصل قدم فاما لو ان كانت علة الوصف فثبت بالنفس  
 لم يمتنع التخصيص فيها وان كانت مستنبطة فيكون كافي لتعليل الجواب بالاعتراض بالنفس العلة وان كانت  
 لما في ذلك لو ان كانت العلة مستنبطة فيكون كافي لتعليل الجواب بالاعتراض بالنفس العلة وان كانت

الاول ثان ذلك الوصف انما هو في اشياء كونه علة الحكم اشياء المعارض او لا يمتنع ان كان  
 الاول لم يكن الوصف بوجه تمام العلة بل يكون جزءا منها والجزء لا يمتنع في المعارض لان المستند  
 الحكم لا يمتنع في ذلك الوصف في كل صورة وجوده مع تحقق مع وجود المعارض في ذلك يمتنع في كونه  
 معارضه فيكون تنفك الحكم عن الوصف المذكور فاما في كونه علة الحكم سواء تحقق المعارض في  
 الحسب او لا وانما ان في وجوده تخصيص العلة اذا كانت مستندة فاما ان ذلك العلة المستندة في وجود  
 الحكم في حال كونه لانه العلة الحكم فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 او لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 تخصيص العلة تنفك الحكم عنها في بعض صور وجوده لا يمتنع في كونه علة الحكم سواء تحقق المعارض في  
 لا يمكن ان يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 فيستند فيها اليه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 ان في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 قال قوم لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 الا في قول قيل بخير الاستدلال على الاول وهو مع هذا المعنى ان الاستدلال لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 في الفرع وهو شرطه العلة في العلة في المثال المذكور مع ان العلة لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 ليست حكيمة وقال عزة ان نعم اذ يمتنع اشتراط عدم الحكم المستدل فاما ان ذلك كونه مستند  
 وحصل عزة ان فاما ان يمتنع ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 وان كونه العلة بطريق اخر هو نفس المعقولة فاما ان كونه مستند فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 يتعد لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 محل التعليل بل هو بوجه في صورة النفس فاما ان كونه مستند فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك  
 استدل بوجه وجود العلة لم يكن ذلك مستند فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك فانه لا يمتنع في ذلك



















عليه فكل من قدم الله انما يوجب عدم الحكم فان كانت احدى الاماكن كانت متحدة فلا يوجب  
 معارضة في الغرض كما تقدم لم يرتفع على جواز تعليل الحكم لتقليين ولا على عدم وجوده وضع قدم من  
 اجتماع العمل المتفرقة في الحكم او ادر مع اتحاد العمل متحدة كما تقدم وجاوب عن الوجه المتقدم ذكرنا هو  
**المتعلق** من اتحاد الحكم على كل من قدمه واما اذا كان المتعلق لرد متغاير لا يترتب له انما هو  
 اسلم الرد الزا في السقوط قبل الردة يبقى قبل الزا **فاما** المتعلق من اجتماعه وقدره لا يترتب حصوله  
 قبل البعض بل يجب ان يكون الحكم السابق منها فاحتمل ان يكون لاحق منها اثر السقوط **فاما** اذا كان  
 اشتركت في ذلك العمل في امر واحد يكون هو عدة ذلك الحكم بحقيقة دون خصوصية كل واحد **فاما** اذا  
 اشتركت في عدة اشياء استعمل كل واحد منها بالعبية لعدم اتحادها بغيرها منها فاد حصل الاقرار بنزاع  
 شرط استحقاق العبية في كل واحد من كل واحد منها **فاما** العدة المستغنى عنها لا يجزى بها  
 فان ابطال حيوة الشخص لزمه امر واحد لا يعقل فيه التعدد وليس ان جازين بحيث يكون منها واحد  
 محرما بالآخر والزا على كلامه ليس المحرم كونه مسلما بالردة فان قلت كما جاز ان يكون الفعل في  
 جيتين يكون محرما به بما جاز بالآخر بل اجاب في الصور كما في العدة في الدار المستورة وكان في كل  
 ملة عند تعيين وقت العدة فانه مباح من جهة كونه الكا وحرم من جهة استتار الاحكام في العدة **فاما**  
 في ان يكون الفعل له جات يكون كل واحد منها مبيحة لغيره بما شرطت لا معنى لكون الشيء  
 مباحا له والاشارة على ذلك من هذا الفعل لا يتوقف عليك في اتمه وهذا المعنى لا يتحقق الفسخ  
 كل وجه يقتضي تجديد المعنى من غير ان يكون الشيء هو الممنوع من سائر ما اذا التزم مع امر واحد  
 وعرضه كونه متساويا وشره في وقت كونه كذا في ذلك في نظر فان كان المعنى الممنوع من العمل في  
 جيتين اجمعا يقتضي بالحد الذي يقتضي المحرمه اجمعا في اشتغال جيتين يقتضي كل واحد منهما  
 وهو كذا ان ياتيه قبل الزا في سبب استلزامه لزمه ان من غير المتوقف على الخروج المحرمه  
 قبل المدة بسبب لزوم ان من غير الكثرة ما كذا الرغبة في ان تترار على الكلام واما ان كانا فانه

[illegible]



















[illegible][illegible]



















بما ذكره انما يثبت في حقه ان افتراده الوجوب ثبت في حقه كما سطرناه واصلنا مكانه  
 بين الامام والفقهاء ان سلبية التمسك عنه وجوب لركعتين وان سلبها كانا اجابا  
 عليه بان اذا قال لولا ان كان ذلك لكانت الامام والفقهاء ان وقت احدهما استغنى  
 عن الآخر وقت هذا ان عزمنا في الجملة فخر وان كان التمسك غير مستغنى وان كان الحكم ضمن  
 ولولا الحكم بامره في وقت الامام في افرقتين **قول** فخر عرفت في صدر الكتاب ان امرا  
 اصول الفقه كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي عليها وذلك بما رزقنا من التمسك والتمسك  
 والتمسك به كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 الذي هو مطلق الحكم على ما اختارنا فيه واكثر المحققين كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 على ذلك الشيء بالذات اعلم ان ما دل الشبان جازع حرمات وبعادها والادوية جازع حرمات  
 اعتقادناستدلوا بها المستغنى عنها والادوية كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 والاشياء المستغنى عنها وجوب حصول المدلول على حصول المدلول على تحقيقه ولما كان في تحقيقه لزوم  
 اجتماعهما وجوب بالتمسك والادوية كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 الامارات المعينة على تحقيقه فخر كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 انما يثبتان المعقولات من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 الابد الزماني غير زمانه كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 بوقوع المطلق كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 احسن جسد والكرخي جوده الباقون وهو الحق فخر لا يمنع ان يجره جسدان مستغنى عن الامارة  
 واشتد احتمال الصدق كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 وقوله تعالى انما يثبتان المعقولات من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 هذا ان يقال انما يثبتان المعقولات من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة

الاول كما اذا دللت احدى الامارتين على ان جهة معينة هي القبلة **قلت** على ان جهة القبلة  
 بغيره فكل جهة وعرض ذلك المكان بالسلطة عند تبيين الوقت غير فان الحكم هو وجوب استقبال  
 القبلة في الصلاة واحده والعنوان اعني التوجه الى الجهة الاولى والتوجه الى جهة اخرى في الوقت الواحد  
 المستثنى من هذا في ان واما انما في حكمه اذا دللت احدى الامارتين على جهة فخر فدللت الامارة في جهة  
 او بالجهة مع الامارة الوقت والمكان كما بيان كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 اربعين بنت ليلون في كل حين جهة من ذلك ما بين ما رزقنا من التمسك والتمسك  
 في الكسبته بغيره كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 دليل من خارج ميل على عدم الجمع بينهما كان ذلك على الوجوب على البدل في كون الوجوب على  
 لا يثبت في حقه ان الكفارة وهو لا يترك على ما تقدمت به فخر كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 الحكم كون كل واحد منهما واجبا جازعا لغيره كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 جهة الكسبته في الصلاة هو لا واجب هو لا يترك على ما تقدمت به فخر كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 هو واحد بالذات وتقدم بالعرض فخر كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 بينهما والاشياء من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 فخر كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 انما يثبتان المعقولات من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 الابد الزماني غير زمانه كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 بوقوع المطلق كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 احسن جسد والكرخي جوده الباقون وهو الحق فخر لا يمنع ان يجره جسدان مستغنى عن الامارة  
 واشتد احتمال الصدق كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 وقوله تعالى انما يثبتان المعقولات من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة  
 هذا ان يقال انما يثبتان المعقولات من مقتضى الاشياء كسبته كسبته لال طرق الحكم الشرعي في الجملة























احد البرزين على الاخر كما في ترجيح احدى في لائق البرزخ الاخرى لا انما استقامت على طاعتهم رجلا  
 الدال على الوضوح المشعر على الدال على الوضوح السوى بل على كونك لان حكمك ربح بعد ان يربح  
 بوضوح اهل العقيدة كان الرجوع وكونك السوى والى المقصد ان ربح عرفيا وشريفا ثم اؤلف من  
 عدم فعلك ان ربح اياه عن موهبه وعنده ذلك المعنى والرد على السرى وضمنه ان ربح على ما لا يفتا  
 على موهبه او استعداد كذا الكلام في العرف **العام** الذي لا يراه من تحسين الى ما عطفه التخصيص لان  
 الدال على تيسير مجازيها كانت الاول لبقا في تمام سعادته **الدال** على السرى مخطوطة او على من الدال على  
 ان نعم ان المعنوم مجازيها كانت الاول لبقا في تمام سعادته **الدال** على السرى مخطوطة او على من الدال على  
 ان ليس لك **الربح** في ترجيح العادة الا الحكم المدلول عليه وحده **الدال** على ان احد البرزين حقر  
 الحكم الاصل وكان الاخر عطفه وكان الدال على الرجوع من الاول الى الاخر قال في تفسيرهم المقرر حكمه معلوم بقتل  
 فكان الاول دال على ان العمل لا يفلح فيقتضى نفس الشئ لا يقتضى انما الحكم العقل فقط ما وجدنا  
 ما في كبر الشئ لا زادت ان قل حكم العقل ثم زادت ان المقرر حكمه قل وجب الاخذ به بان عمل كذا  
 على ما يستفاد لا من شرع او من عمل على ما يستعمل العقل معرفة او فائدة التي يستعمل من فائدة  
 انما كذا وحل كلام **الربح** على ما هو كذا فائدة او على طرفة المقرر فائدة ان قل كذا فائدة  
 اجيب لا حاجة الى انما فزت ذلك الحكم بل فعل وجب المقرر وادار العبد ان قل كان وادار  
 يحتاج الى ان الحكم بما هو فائدة او فائدة نظر فان فيه اعتراف بربح ان الدال على المقرر هو مدعي البرزخ  
 وربح ان المقرر على انقل من الوجه الذي ذكره انما يتحقق اذا جعنا بين المدينين ولم يرد احدنا  
 ذلك من كوارهم المتعارضات الانسانية في هذا وادعاهم الى انهم لم يربحوا **الدال** على ان احد البرزين يحقر  
 من اول الاخر على حصة ثم الدال على ان السوى ما جتمع الخلق او الخوام الا ان ربح الخوام على الخلق  
 ولان العمل بالخير لا يتوقف على ميزان العمل ان كان محظورا فمقتضى ذلك من الخوام والعقاب وان  
 بما هو كذا من غير تركه **الدال** على ان لا فائدة من عدمه فمقتضى ان حراما فينبغي ان لا يعاقب

0444

١٠ اذ كان احد الجزين يتيقن ثبوت الحد والآخر يتيقن نفيه قدم التنازع على الاول لان المرء يظن  
 مشروعيته على خلاف للاصل الذي في ان يكون من مخرج الاصل والثبت له على خلافه فان الثاني  
 ارجح لان البرهان يقتضي ثبوت الحد ان لم يوجب الجزم بذلك المعنى مخالف من ان يبيد مشروعيته حصول  
 البشيرة بوجوب اعتقاده المتولد وادراك الحد ودوام الشبهة وفي نظر معين مقدم من ترجيح الناقض  
 اذ كان احد الجزين يشك في امر الثاني والاخر فياخذها مقدم الثبوت على الثاني وفيقول  
 الاخر في ان مشروعيته تلك النكاح واليمين لخاصة بالاصل فيكون رداه على ما ذهب اليه الاول والآخر  
 بما تقدمه من راجح على الراجح كما في قول الثاني لها ارجح من ذلك وفي الدليل المتعقبة لعدم النكاح  
 اثبات حكمه ليمين كدراجح على الثاني لم **١١** اذ كان احد الجزين دلائل الحكم معتدة والاخر  
 على الحكم دون طاعة لان الاول ارجح من اقرب الدلائل والبيان ولا فتارة ذلك المقصود ليس به  
 الايقاد ولله الحمد **١٢** اذ كان احد الجزين دلائل الحكم معتدة واثباته والاخر فياخذها بالنسبة  
 كان الاول ارجح من قوله بانها امرأة كتمت نفسها فيزادون فيها نكاحا بما يوجب قطع **اليمين** **١٣**  
 بان امر الخارجة وهي ان يوافق احد الجزين على ان الحد منه اذا كان من المأثوم او ان علم والاخر ليس كذلك  
 ارجح لان علم بذلك الجزم ادعاء منهم من خلافه **١٤** وان يكون لهما بوجوب ايمان الاول على الثاني فان الاول  
 الحديث اعرف فتشترط ان يوافقوا بوقوع الوحي وان يعل وكذا لا كذا كذا كذا عليك بالسواد اعظم وكذا  
 الاصل والافضل لان لكل منهما مرتبة في العالم والفضل **١٥** في فعارض الشبهة فحرف ان التمسك  
 ليس فيه عندنا **١٦** اذ كان مستوفيا على ما تقدم وحيث يكون المتعقبات فيها قريبا من التمسك من حيث  
 لان ايمانه لا بد من اصل مستوفى على حكمه لا يبرهن من ذلك الحكم المتخصص حقيقة وان كان مستوفيا  
 واصل ما يقتضي واصل ما يقتضي **١٧** اذ كان الاول ارجح من كارجح الجزم المتعقبات على الثاني وكذا ما يقتضي  
 واصل ما يقتضي على الثاني من الاخر فانهم لا اجازة من مزج البراهين كان الاول ارجح وكذا لو كان  
 ليس على حكم اصل مستوفى على ما يقتضي فاقول ان الاول ارجح وكذا لو كان مستوفيا من فاعطين























































































